

الاشباه والنظائر في النحو

للامام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الرابع

تمت

الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاشباه والنظائر
في النجوى

جميع الحقوق محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٩٨٥م - ١٤٠٦هـ

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحه

هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ بريقياً: بيوشران



بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحه

الفن الرابع
فن الجمع والفرق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي أوجد الخلق ، وجعل لكلّ شيءٍ مظهرين
من الجَمْع والفرق . والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه
أضوء من البرق .

هذا هو (الفن الرابع) من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ الجمع
والفرق . وهو قسمان :

- أحدهما : الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام .
- والثاني : المسائل المتشابهة المفترقة في الحُكْمِ والعِلَّةِ .
- وسميته : (اللَّعْم والبرق ، في الجَمْع والفرق) .

القسم الأول

ذِكْرُ مَا افترق فيه الكلام والجُملة

قال ابن هشام في (المغني) : الكلام أخصّ من الجملة لا
مرادف لها ، فإن الكلام هو القَوْل المفيدُ بالمقصد . والمراد بالمفيد :

ما دَلَّ على معنَى يحسن السَّكوت عليه .

والجملة : عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدها نحو : ضُرب اللَّص ، وأقائم الزَّيدان ، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً . وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثيرٌ من الناس، وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال : ويسمى الجملة . والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعونهم يقولون : « جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة . وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس كلاماً . انتهى .

وقد نازعه بعضهم في ذلك ، وادَّعى أن الصواب ترادف الكلام والجملة .

وأنصف الشيخ بدر الدين الدماميني ، فذكر ما حاصله أن المسألة ذات قولين ، وأن كل طائفة ذهبت إلى قول .

قلت : وممن ذهب إلى الترادف ضياء الدين بن العليج ، صاحب (البسيط) في النحو ، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات . وأجاب عما ذكره ابن هشام في جملة الشرط ونحوها .

فقال في (البسيط) : إنَّ المبدل منه في نيّة الطرح أي في الأعم / [١٦٦/٢] الأغلب فلا يقدر ما يعرض من المانع في بعض الصور ، نحو :

جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج إلى الضمير.

قال : ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب . ولا يقدر في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور ، وكذلك كل جملة مركبة تفيد ، ولا يتح في ذلك تخلف الحكم في جُمَلتي الشرط والجزاء ، فإنها لا تفيد إحداهما من غير الأخرى .

وقال ابن جنّي في (كتاب التعاقب) : ينبغي أن تعلم أن العرب قد أجزت كلّ واحدة من جُمَلتي الشرط وجوابه ، مجرى المفرد ، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها ، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها ، بل كلّ واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها فجزرتا لذلك مجرى المُفْرَدَيْن اللَّذَيْن هما ركنا الجملة وقوامها ، فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري أحكام الجمل .

وقال الشيخ مُحِب الدّين ناظر الجيش^(١) : الذي يقتضيه كلام

(١) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبيّ ، الملقب بناظر الجيش قدم القاهرة ، ولزم أبا حيان ، ومهر في العربية ، وله شرح التسهيل ، قرب إلى تمامه ، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان وتوفي في ذي الحجة سنة ٧٧٨ هـ . انظر : حسن المحاضرة ٢٣١/١ ، وكشف الظنون ج ١ نهر ٤٠٦ . والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق ١١٧ ، ١٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ .

النُّحاةُ تَساوي الكلام والجملة في الدلالة ، يعني : كل ما صدق أحدهما صدق الآخر فليس بينهما عمومٌ وخصوصٌ .

وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شَرْطاً أو جواباً أو صلة فإطلاقٌ مجازيٌّ ، لأن كلاً منهما كان جملة قبل ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان ، كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) : الفرق بين الكلام والجملة : أن الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين ، ويسمى الهيئة الاجتماعية ، وصورة التركيب ، وأن الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء^(١) التي يقع فيها التركيب ، لأن لكل مُركَّب اعتبارين : الكثرة والوحدة ، فالكثرة باعتبار أجزائه ، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة .

والأجزاء الكثيرة تُسمّى مادة ، والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة .

الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جنّي باباً في (الخصائص) : ، قال : هذا

(١) في ط فقط : « أجزاء » بدون أَل التعريفية ، صوابه من المخطوطات .

الموضع كثيراً ما يستهوي^(١) مَنْ يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة . وذلك كقولهم في تفسير / قولنا ، « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » . معناه: ألحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذاك من لا دُرْبَة له إلى أن يقول : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » ، فيجرُّه ، وإِنما تقديره : الحق أهلك وسابق الليل .

[١٦٧/٢]

وكذلك قولنا : زيد قام : رُبَّما ظنَّ بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصيغة كما أنه فاعل في المعنى .

وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّني قيام هذا ، وقعود ذاك بأنه سرّني أن قام هذا ، وأن قعد ذاك ، وربّما اعتقد في هذا وذلك أنهما في موضع رفع ، لأنّهما فاعلان في المعنى .

ولا تستصغر هذا الموضع ، فإن العرب قد مرّت به ، وشمّت روائحه ، وراعته ، وذلك أنّ الأصمعي أنشد^(٢) شِعْراً مَمْدوداً مقيّداً •
التزم الشّاعر فيه أن يجعل قوافيه كلّها في موضع جرٍّ إلا بيتاً واحداً وهو :

(١) في ط فقط : « يستهوي فيه » بزيادة : « فيه » صوابه من المخطوطات والخصائص ١/٢٧٩ .

(٢) في الخصائص ١/٢٨٠ : « أنشد شعراً من مشطور السّريع طويلاً » .

٣٥٥ = يَسْتَمْسِكُونَ مِنْ حِذَارِ الْإِلْقَاءِ بَتَلَعَاتٍ كَجَذْوَعِ الصَّيْصَاءِ^(١)
 رِدِي رِدِي وَرَدَ قِطَاةَ صَمَاءٍ كُدْرِيَّةٍ أَعْجَبَهَا بَرْدُ الْمَاءِ
 فَطَرَدَ^(٢) قَوَافِيهَا كُلِّهَا عَلَى الْجَرِّ إِلَّا بَيْتًا وَاحِدًا وَهُوَ قَوْلُهُ :
 * كَأَنَّهَا وَقَدْ رَأَاهَا الرَّءَاءُ^(٣) *

(١) في المنصف ١٨١/٢ : « وحكى أبو بكر محمد بن الحسن : أن العرب تقول : صاقت النخلة تصاصي صيصاء » ، وأنشد البيت - قال أبو بكر : « والصيصاء » الذي تسميه العامة : الشيص . وفي اللسان : « تلغ » أورد هذا الشاهد ونسبه إلى غيلان الربيعي وقال : تَلَعٌ تَلَعًا فَهُوَ تَلَعٌ ، بَيْنَ التَّلْعِ . وَالتَّلْعُ : الطويل . ويعني بالتلعات هنا : سَكَانَاتُ السَّفَنِ . وقوله : من حذار الإلقاء : أراد من خشية أن يقعوا في البحر فيهلكوا .

وقوله : كجذوع الصيصاء أي أن قلع هذه السفينة طويلة حتى كأنها جذوع الصيصاء ، وهو ضرب من التمر ، نخله طوال . وفي البيت الثاني يخاطب السفينة ويقول : ردي حتى تصلي المرفأ كما ترد قِطَاةَ صَمَاءٍ - وصممها : ضيق أذنها . وانظر التعليق على هذين البيتين في هامش الخصائص ٢٨٠/٢ .

(٢) في الخصائص : « تَطْرَدُ » مكان : « فَطَرَدَ » .

(٣) في الخصائص ٢٥٢/٢ ذكر هذا الشطر ، وذكر بعده قوله :

* وَأَنْشَرْتَهُنَّ عِلَاةَ الْبِيدَاءِ *

والعلاة : الصخرة ، وأنشزتهن : أظهرتهن .

وقد رسم في الخصائص في هذا الموضع : الرَّءَاءُ ، على حين رسم في الخصائص ٢٨٠/٢ : الرَّوَاءُ بصيغة الجمع .

وفي اللسان : (رأي) : ورد بصيغة المبالغة : رَأَى حَيْثُ قَالَ : « وَرَحَلَ رَأَى : كثير الرؤية . قال غيلان الربيعي . وأنشد الشطر . وفي الأشباه في النسخة المطبوعة والنسخ المخطوطة الرءاء بصيغة المبالغة .

والذي سوغه - ذاك على ما التزمه في جميع القوافي - ما كان (١) على سَمْتِه من القول . وذاك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرءاء (٢)، وعلى حال رؤية الرءاء (٣) تصوّر معنى الجرّ من هذا الموضع فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات ، وكأنه لذلك لم يخالف . ونظير هذا عندي قول طرفة :

٣٥٦ = في جِفَانٍ نَعْتِرِي نَادِينَا وسديفٍ حين هاج الصنبر (٤)
يريد الصنبر ، فاحتاج في القافية (٥) إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بكرٌ ، ومررت ببكرٌ . وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصنبرُ ، لأن الرءاء مضمومة إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل ، فصار إلى أنه كأنه قال : حين هيج الصنبر ، فلما احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الرءاء إليها .

ولولا ما أوردته من هذا لكان الضم مكان الكسر . وهذا أقرب

(١) في الخصائص : « ما كنا » .

(٢) في الخصائص : الرءاء .

(٣) « وعلى حال رؤية الرءاء » زيادة في نسخ الأشباه ليست في الخصائص .

(٤) السديف : السنام : الصنبر : الريح الشديدة البرد . والشاهد من قصيدة مطلعها :

أصَحَوْتُ اليوم أم شأقتك هِرٌّ ومن الحب جنونٌ مستمرٌ
انظر ديوان طرفة / ٩٦ .

(٥) في الخصائص : « للقافية » باللام .

مأخذاً من أن تقول : إنه حرّف القافية للضرورة .

فإن قلت : فإن الإضافة في قوله : « حين هاج الصنبر » إنما هي

إلى الفعل / لا إلى الفاعل ، فكيف حرّفت غير المضاف إليه ؟ [١٦٩/٢]

قيل : الفعل مع الفاعل كالجاء الواحد ، وأقوى الجزأين منهما

هو الفاعل فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل ، فلذلك جاز أن

يتصوّر فيه معنى الجر .

فإن قلت^(١) : فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته في

اللفظ ، واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع ، فإذا كان في اللفظ

أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه

الرفع لفظاً ومعنى أن تحوّر به فتتوهمه مجروراً ؟ .

قيل : هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكد للمعنى الأول ، لأنك

كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع ، كذلك تمّت حال الشبه

بينهما فتصوّرت في المرفوع معنى الجرّ .

ألا ترى أن سيبويه لما شبّه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثّل

ذلك في نفسه ، ورَسَا في تصوّره زاد في تمكين هذا الحال له وتثبيتها

عليه ، بأن عاد فشبّه الحسن بالضارب الرجل في الجر .

(١) في الخصائص : « فإن قيل » .

كَلَّ ذلكَ تفعلة العرب ، وتعتقده العلماء في الأمرين ليقوي تشابههما وتعمر ذاتُ بينهما .

ومن ذلك : قولهم في قول العرب : كَلَّ رَجُلٌ وصنعتُهُ ، وأنتِ وشأنُك : معناه أنتِ مع شأنك ، وكل رجل مع صنعتِهِ ، فهذا يُوهم من أُمَّمٍ ^(١) أَنَّ الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال : أنتِ مع شأنك ، فإن قوله : مع شأنك خبر عن أنتِ ، وليس الأمر كذلك ، بل لعمرى ، إن المعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره .

وإنما شأنك معطوف على أنتِ والخبر ، محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كل رجل وصنعتِهِ مقرونان ، وأنتِ وشأنُك مصطحبان . وعليه جاء العطف بالنَّصب مع أن كما قال :

٣٥٧ = أغار على معزاي لم يذر أنني وصفراء منها عبلة الصفوات ^(٢)

ومن ذلك : قولهم : أنتِ ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنتِ ظالم ، فهذا ربِّما أوهم أن « أنتِ ظالم » جواب مقدَّم ، ومعاذ الله أن يقدِّم جواب الشرط ^(٣) ، وإنما قوله : أنتِ ظالم دالٌّ على الجواب ، وسادَّ مسدِّه فأما أن يكون / هو الجواب فلا .
ومن ذلك قولهم : عليك زيداً : إن معناه خُذْ زيداً ، وهو-

(١) من الأمِّ وهو القصد .

(٢) أورده في اللسان : « معز » . والمراد بالصفراء : القوس ، والصفوات : جمع صفاة ، وهي الحجارة المُلس ، والمغير هو الذئب .

(٣) في الخصائص : « أن يقدم جواب الشرط عليه » بزيادة : « عليه » .

لعمرى - كذلك إلا أن زيداً^(١) إنما هو منصوب بنفس « عليك » من حيث كان اسماً لفعل متعدياً، لا أنه منصوب بـ « خذ » .

أفلا ترى^(٢) إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه .

وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك .

وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ، ألا تراك تفسر نحو قولهم : ضربت زيداً سوطاً : أن^(٣) معناه : ضربت زيداً ضربةً بسوط فهو - لا شك - كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربته ضربةً سوطاً ، ثم حذفت الضربة^(٤) .

(١) في الخصائص : إلا أن زيداً الآن « بزيادة » : « الآن » .

(٢) في ط : « فلا ترى » بدون همزة الاستفهام تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . وفي الخصائص ٢٨٢/١ : « ألا ترى » .

(٣) في ط فقط : « بأن » بزيادة الباء .

(٤) في الخصائص : « ثم حذفت الضربة على عبّرة حذف المضاف » بزيادة : « على عبّرة حذف المضاف » .

ولو ذهبت تتأول ضربته سَوَطاً على أن تقدير إعرابه ضربةً بِسَوَطٍ
كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذف الباء ، كما تحذف
حرف الجرّ في نحو قوله :

* ٣٥٨ = * أمرتك الخير^(١) *

و :

* ٣٥٩ = * استغفر الله ذنباً^(٢) *

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب
والشاهد لعمر بن معد يكرب ، وقبلة :
قد نلت مجداً فحاذر أن تدنّسه أب كريمٌ وجدٌ غير مؤتثب
وبعده :

واترك خلائق قوم لا خلاق لهم واعمد لأخلاق أهل الفضل والأدب
انظر شعر عمرو بن معد يكرب / ٤٧ .

وهو من شواهد : سيبويه ١٧/١ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والمحتسب
٥١/١ ، ٢٧٢ ، وابن الشجريّ ٢٤٠/٢ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ،
٥٠/٨ ، والمغني ٣٥٠/١ ، ٦٢٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٩ ،
والخزانة ١٦٤/١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٠٠ .

(٢) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أستغفر الله ذنباً لست مُحْصِيَهُ رَبُّ العباد إليه الوَجْهُ والعَمَلُ
قائله مجهول . من شواهد سيبويه ١٧/١ ، والمقتضب ٣٢٠/٢
والخصائص ٢٤٧/٣ ، وابن يعيش ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، والخزانة
٤٨٦/١ ، وشرح شذور الذهب ٣٣١/١ ، والعيني ٢٢٦/٣ ، والتصريح
٣٩٤/١ ، والهمع والدرر رقم ١٣٩٩ .

فتحتاج إلى إعتذار من حذف حر الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف أي ضربة سَوَط ، ومعناه ضربة بسوط ، فهذا - لعمرى - معناه . فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف . انتهى .

وقال ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : قالوا : « لا أفعل هذا بذى تسلم » ، قال يعقوب : المعنى : والله يُسَلِّمك ، فهذا تفسير المعنى . وأما تفسير اللفظ فتقديره : بذى سلامتك .

وقال ابن مالك في (شرح الكافية) : ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يُطَبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ » .

أي ليس بعض خُلُقِهِ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ . هذا التقدير الذي يقتضيه / الإعراب . والتقدير المعنوي يطبع على كُلِّ خُلُقٍ إِلَّا الْخِيَانَةَ [١٧١/٢] وَالْكَذِبَ .

[فائدة في التعجب]

(فائدة) : قال ابن عصفور في (شرح المقرب) : فإن قيل : لِمَ صار التَّعْجُبُ من وصفه على طريقة : ما أفعله مفعولاً ، وعلى طريقة : أَفْعِلْ به فاعلاً ، مع أن المعنى عندهم واحد ، وإنما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى ؟ فالجواب : أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب ، والمعنى مُتَّفَقٌ نحو : ما زيد قائماً في

اللغة الحجازية ، وما زيد قائم في اللغة التميمية .

الفرق بين الإعراب التقديري والإعراب المحلي

قال ابن يعيش : الإعراب يقدر على الألف المقصورة ، لأن الألف ، لا تحرك بحركة ، لأنها مدّة في الحلق ، وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ، ويُفْضِي بها إلى مَخْرَج الحركة ، فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن ، لأن الكلمة غير معربة بل لِنُبُو في محلّ الحركة ، بخلاف ، مَنْ وكم ونحوهما من المبنيات فإن الإعراب لا يقدر على حرف الإعراب منها ، لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه . فلو كانت الكلمة في نفسها معربةً لظهر الإعراب فيه ، وإنما الكلمة جَمَعَاء في موضع كلمة معربة . وكذلك ياء المنقوص لا يَظْهَر فيه حركة الرّفْع والجَر لِثَقَل الضّمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، فهي نائبة عن تحمل الضّمة والكسرة .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : الفرق بين الموضع في المبنى والموضع في المعتلّ : أنا إذا قلنا في : قام هؤلاء : إن هؤلاء في موضع رفع لا نعني به أنّ الرّفْع مقدّر في الهمزة ، كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدراً فيها ، لأن الهمزة حَرْفٌ جَلْد يقبل الحركات ، وإنما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب

تكون مرفوعةً بخلاف « العَصَا » ، فإننا إذا قلنا : إنها في موضع رفع
نعني به أن الضمة مقدره على الألف نفسها بحيث لولا امتناع الألف من
الحركة أو استئقال الضمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة
على نفس اللفظ./ [١٧٢/٢]

[الفرق بين أعلى وأحمر]

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : الفرق بين أعلى وأحمر من
خمسة أشياء : جمع أعلى ، بالواو والنون ، وعلى أفاعل ، واستعماله
بمن ، وتأنيثه على فُعْلى ، ولزومه أحد الثلاثة أل أو الإضافة أو مِن .

وقال المهلبى :

الفرق في الأعلى والأحمر قد أتى في خمسة في الجَمْع والتكسير
ودخول من وخلاف تَأْنِيثِهِمَا ولزوم تعريف بلا تنكير

قال في الشرح : هذه الأحكام جارية في الأعلى وبابه كالأفضل
والأردل ، وفي الأحمر وبابه كالأصفر والأخضر .

ذكر ما افترق فيه ضميرُ الشأن

وسائر الضمائر

قال في (البسيط) : ضمير الشأن يفارق الضمائر من عشرة

أوجه :

أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب فإنه لا بُدَّ له من غائب يعود عليه لفظاً أو تقديرًا .

وأنه لا يُعطف عليه ولا يُؤكّد ولا يُبدّل منه بخلاف غيره من الضمائر .

وسرّ هذه الأوجه أنه يوضّحه والمقصود منه الإبهام .

وأنه لا يجوز تقديم خبره عليه ، وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه .

وأنه لا يشترط عود ضمير من الجملة إليه ، وغيره من الضمائر إذا وقع خبره جملة لا بُدَّ فيها من ضمير يعود إليه .

وأنه لا يفسّر إلاّ بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد .

وأن الجملة بعده لها محلّ من الإعراب ، والجمل المفسّرات لا يلزم أن يكون لها محلّ من الإعراب .

وأنه لا يقوم الظاهر مقامه ، وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه .

وأنه لا يكون إلاّ لغائب دون المتكلّم والمخاطب لوجهين :

أحدهما : أن المقصود بوضعه الإبهام ، والغائب هو المبهم ، لأن المتكلّم والمخاطب في نهاية الإيضاح .

والثاني : أنه في المعنى عبارة عن الغائب ، لأنه عبارة عن الجملة التي بعده / وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم . [١٧٣/٢]

وقال ابن هشام في (المغني) : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عودُهُ على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيءٌ منها عليه .

والثاني : أن مفسره لا يكون إلا جملةً، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث : أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكّد ، ولا يُعطف عليه ، ولا يُبدّل منه .

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلاّ الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : أنه ملازم للإفراد فلا يُثنى ولا يجمع وأن فسر بحديثين أو بأحاديث^(١) .

(١) انظر المغني ٥٤٣/٢ .

ذَكَرَ مَا افْتَرَقَ فِيهِ ضَمِيرُ الْفَصْلِ وَالتَّأْكِيدِ وَالبَدْلِ

قال ابن يعيش : ربّما التبس الفَصْلُ بالتأْكِيدِ والبَدْلِ .

والفرق بين الفصل والتأْكِيدِ أنّ التأْكِيدِ إذا كان ضميراً لا يؤكّد به إلا المُضْمَرُ^(١) ، والفَصْلُ ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر ، فقولك كان زيد هو القائم فصلٌ لا تأْكِيدِ لوقوعه بعد الظاهر ، وقولك : كنت أنت القائم يحتملها .

ومن الفرق بينهما : أنك إذا جعلت الضمير تأْكِيداً فهو باقٍ على اسميته ، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلاً .

وأما الفرقُ بينه وبين البَدْلِ فإن البَدْلَ تابع للمبدل منه في إعرابه كالتأْكِيدِ ، إلا أن الفرقَ بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب نحو : ظننتك إياك خيراً من زيد .

فإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع .

ومن الفرقُ بين الفصل والتأْكِيدِ والبَدْلِ : أن لام التأْكِيدِ تدخل

(١) ومثاله كما في ابن يعيش ١١٣/٣ : قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت .

على الفصل ، ولا تدخل على التأكيد والبدل^(١) ، لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأول^(٢) الى البيان^(٣) . / .

[١٧٤/٢]

ذَكَرَ مَا افْتَرَقَ فِيهِ ضَمِيرٌ

الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل: ضمير الفصل اسم ولا محلّ له من الإعراب وبذلك يفارق سائر الضمائر .

قال ابن هشام ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال^(٤) .

(١) قال ابن يعيش : فتقول في الفصل : « إن كان زيد لهو العاقل » ، وإن كنا لنحن الصالحين .

(٢) في ط فقط : « الأولى » صوابه من النسخ المخطوطة ، وابن يعيش .

(٣) انظر النص في ابن يعيش ١١٣/٣ ، وقد نقله السيوطي بتصرّف .

(٤) تمام ذلك في المغنى ٥٥٠/٢ : « فيمن يراها غير معمولة لشيء وأل الموصول » .

هذا ويرى الكوفيون أن له محلاً : ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده وقال الفراء : يحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب ، وبين معمولي كان رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي إن بالعكس .

انظر المغنى في ذلك الموضع .

ذِكْرُ الْفَرْقِ بَيْنَ عِلْمِ الشَّخْصِ وَعِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ

قال في (البسيط) : علم الجنس كأسماء ، وثعالة .

في تحقيق علميته أربعة أقوال :

أحدها : لأبي سعيد - وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش - أنه موضوع على الجنس بأسره ، بمنزلة تعريف الجنس باللام في : « كَثُرَ الدِّينَارُ وَالدَّرْهَمُ » ، فإنه إشارة إلى ما ثبت في العقول معرفته ، ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد ، علمان على أشخاصهما ، ولذلك يقال ثعالة يفر من أسامة أي أشخاص هذا الجنس تَفَرَّ من أشخاص هذا الجنس .

وإنما لم يحتاجوا في هذا النوع إلى تعيين الشخص بمنزلة الأعلام الشخصية ، لأن الأعلام الشخصية تحتاج إلى تعيين أفرادها ، لأن كل فرد من أفرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ، ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة ، أو استعانة ، أو غير ذلك .

وأما أفراد أنواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج إلى تعيين أفرادها ، ووضع اللفظ علماً على جميع أفراد النوع ، لاشتراكهما في حكم واحد .

قال ابن يعيش: تعريفها لفظي، وهي في المعنى نكراتٍ ، لأن اللفظ وإن أُطلق على الجنس فقد يطلق على أفرادهِ ، ولا يختص شخصاً بعينه . وعلى هذا فيخرجُ عن حدِّ العَلَمِ .

والقول الثاني لأبن الحاجب : أنها موضوعة للحقائق المتّحدة ، في / الذّهن بمنزلة التّعريف باللام للمعهود في الذهن ، [١٧٥/٢] نحو : أكلت الخبز ، وشربت الماء ، لبطلان إرادة الجنس ؛ وعدم تقدّم المعهود الوجودي .

وإذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المتّحدة في الذّهن فإذا اطلقت على الواحد في الوجود فلا بدّ من القصد إلى الحقيقة ، وصحّ إطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة ، فيكون التّعّدّد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع ؛ لأنّه يلزم إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدّد .

فإن قيل : الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود ، فإذا اطلق على الواحد في الوجود فقد أطلق على غير ما وضع له .

قلنا : وإن جعلت المغايرة بذلك بين الحقائق إلا أنه بمنزلة المتواطىء الواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه حقائق التواطؤ المختلفة ، فكذلك ههنا يشترك الذّهنيّ والوجوديّ في الحقيقة ، وإن كان الوجوديّ مغايراً للذهنيّ .

والفرق بين أسد وأسامة : أن أسداً موضوع لكل فرد من أفراد

النوع على طريق البدل ، فالتعدد فيه من أصل الوضع ،
وأما أسامة فإنه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد ،
فالتعدد فيه جاء ضمناً لا مقصوداً بالوضع .

والقول الثالث : أنه لما لم يتعلّق بوضعه غرض صحيح ، بل
الواحد من جفاة العرب إذا وقع طرفه على وحش عجيب أو طير غريب
أطلق عليه اسماً يشتقه من خلقته أو من فعله ، ووضعهُ عليه ، فإذا وقع
بصره مرةً أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلك الاسم باعتبار
شخصه ، ولا يتوقف على تصوّر أن هذا الموجود هو المُسمّى أولاً أو
غيره ، فصارت مختصات كلّ نوع مندرجةً تحت الأول بحيث تكون
نسبة ذلك اللفظ إلى جميع الأشخاص تحته مثل نسبة زيد إلى
الأشخاص المسمّين به .

وعلى هذا فإذا أطلق على الواحد فقد أطلق على ما وضع له ،
وإذا أطلق على الجميع فلاندرج الكلّ تحت الوضع الأول ، لإطلاق
وضع اللفظ عليه أولاً مرةً ثانية وثالثة بحسب أشخاصه من غير تصوّر أنّ
الثاني / والثالث هو الأول أو غيره . [١٧٦/٢]

والقول الرابع : قلته : إن لفظ علم الجنس موضوع على القدر
المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية ، فإن لفظ أسامة مثلاً يدلّ
على الحيوان المفترس ، عريض الأعالي ، فالافتراس وعرض
الأعالي مشترك بين الذهنيّ ، والوجوديّ فإذا أطلق على الواحد في

الوجود فقد أطلق على ما وضع له؛ لوجود القدر المشترك وهو الافتراس ، وعرض الأعالي .

ويُلزم من إخراجِه إلى الوجود التَّعدُّد فيكون التَّعدد من اللّوازم لا مقصوداً بالوضع بخلاف أسد^(١) ، فإن تعدّده مقصود بالوضع .

وإذا تقرّر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بأمورٍ .

أحدها : امتناع دخول اللام على أحدهما ، وجوازه في الآخر ، ولذلك كان ابن لبون^(٢) وابن مخاض^(٣) اسمي جنسٍ لدخول اللّام عليهما ، ولم يكن ابن عرس^(٤) اسم جنس لامتناع ابن العرس .

والثاني : امتناع الصّرف يدل على العلميّة .

والثالث : نصب الحال عنها في الأغلب .

والرابع : نصّ أهل اللغة على ذلك .

وأما الإضافة فلا دليل فيها ، لأن الأعلام جاءت مضافة كإبن

(١) في ط : « بسد » تحريف واضح .

(٢) ابن اللبون : ولد الناقة إذا كان في العام الثاني واستكملة أو إذا دخل في الثالث .

(٣) ابن مخاض : المخاض : الحوامل من النوق . والفضيل إذا لقحت أمه : ابن مخاض ، والأنثى بنت مخاض .

(٤) ابن عرس : دويبة ، وجمعه بنات عرس .

عريس ، وابن مَقْرَض^(١) واسم الجنس جاء مضافاً كابن لبون وابن مخاض . انتهى كلام صاحب البسيط .

[الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشترك الواقع في المعارف]

(فائدة) : قال صاحب (البسيط) : الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشترك الواقع في المعارف : أن اشترك النكرات مقصود بوضع الواضع في كُلِّ مُسَمَّى غير معيّن .

وأما اشترك المعارف فالاشترك في الأعلام اتفاقياً غير مقصود بالوضع ، لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له ، إنما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المُسَمَّين باللفظ الواحد ، فلذلك لم يقدر هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقياً غير مقصود للواضع ، وأما الاشتراك الواقع في المضمرة وأسماء الإشارة ، وما عرف باللام وإن كان / مقصوداً للواضع فإنه اشترك في المُسَمَّى المعين ، فلذلك لم يقدر في التعريف بخلاف اشترك النكرات ، فإنه في كُلِّ مُسَمَّى غير معيّن ، فلذلك افترق الاشتراك .

(١) في اللسان : « قرص » روى ثعلب عن ابن الأعرابي أنه قال : من أسماء الخنفساء : المندوسة ، والفاسياء ، ويقال لذكرها المقرض والحواز ، والمُدْحَرَج ، والجُعَل .

[الفرق بين اللام في « الزيدان » واللام في « الرجلان »]

فائدة : قال الزمكاني^(١) في « شرح المفصل » : الفرق بين اللام في : « الزيدان » واللام في « الرجلان » : أن معنى « الزيدان » : المشتركان في التسمية ، ومعنى الرجلان المشتركان في الحقيقة .

قال فخر خوارزم^(٢) : ولذلك لوسميت امرأة يزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمى يزيد لقلت في التسمية : الزيدان لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين .

وإنما أتوا باللام دون الإضافة ، لأن اللام أقوى في إفادة التعريف من الإضافة ، فكانت أقرب إلى العلمية ، ولأنها أخصر ، فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفين وثلاثة ، ولأن امتزاج اللام أشد ، ولذلك يتخطاه العامل مع أنه قد تعرض^(٣) أعلام لا يعرف لها ملابس ، فتضاف إليه ، والعهدية لا تفتقر إلى ذلك .

(١) في ط : « الزمكاني » بإسقاط اللام تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وزمكاني بكسر الزاي : بلدة بدمشق .

(٢) فخر خوارزم هو الزمخشري لأنه كان يتلقب بجار الله ، وفخر خوارزم . انظر البغية ٢ / ٢٧٩ .

(٣) في ط : « تفرض » بالفاء ، تحريف . صوابه من النسخ المخطوطة .

[الفرق بين ذو التي بمعنى الذي وبين التي بمعنى

صاحب]

فائدة : قال ابن يعيش : الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طييء وبين التي بمعنى صاحب من وجوه :

منها أن ذو في الذي لغة طييء توصل بالفعل ، ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب .

ومنها : أن ذو بمذهب طييء لا يوصف بها إلا المعرفة . والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ، إن أضفتها إلى نكرة وصفت بها النكرة ، وإن أضفتها إلى معرفة صارت معرفة ، ووصفت بها المعرفة .

وليست التي بمعنى الذي كذلك لأنها معرفة بالصلة على حدّ تعريف « مَنْ » و « ما » .

ومنها : أن التي في لغة طييء لا يجوز فيها « ذي » ولا « ذا » ولا تكون إلا بالواو .

وليس كذلك التي بمعنى صاحب .

[الفرق بين الموصول الأسمي والموصول الحرفي]

(فائدة) : قال الأندلسي في (شرح المفصل) : : الفرق

بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي : أن (الذي) يوصل بما هو

خبر، و(أن) توصل بالخبر/ والأمر، وغير ذلك ، لأن المقصود المصدر ، [١٧٨/٢] والمصدر يسوغ من جميع ذلك .

ذكر ما افترق فيه باب كان وباب إن

افترقا في أنه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى

كان نحو كان قائماً زيد ، وقائماً كان زيد .

ولا يجوز تقديم الخبر على إن ولا على اسمها إلا أن يكون ظرفاً

أو مجروراً .

ذكر ما افترق فيه باب كان

وسائر الأفعال

قال أبو الحسين بن أبي الريح في (شرح الإيضاح) : كان

وأخواتها مخالفة لأصول الأفعال في أربعة أشياء :

أحدها : أن هذه الأفعال إذا أسقطت لم يبق كلام .

الثاني : أن هذه الأفعال لا تؤكد بالمصدر ، لأنها لم تدل عليه ،

وغيرها من الأفعال يؤكد بالمصادر ، لأنها تدلّ عليها نحو : قام قياماً ،
وزال زوالاً .

الثالث : أن الأفعال التي ترفع وتُنصب تُبنى للمفعول .

وهذه لا تبني له لا تقول: كين قائمٌ، لأن « قائماً » خبر عن المبتدأ
فإذا زال المبتدأ زال الخبر، وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر .

الرابع : أن الأفعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب .

ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لأنه خبر للمبتدأ .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) : من الفرق بين هذه الأفعال
والأفعال الحقيقية : أن الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيدٌ
عَمراً .

وهذه مرفوعها هو منصوبها .

[الفرق بين ما دام وأخواتها]

(فائدة) : قال ابن النحاس في (التعليقة) : : ما دام تخالف

باقي أخواتها من وجوه وتوافقها من وجه .

أما وجه المخالفة فإن « ما » فيها مصدرية في موضع نصب على

الظرف / ولذلك لا يتم مع اسمها وخبرها كلام ، ويحتاج إلى شيء [١٧٩/٢]

آخر يكون ظرفاً له كقولك : لا أكلّمك ما دمت مقياً أي مدة دوام إقامتك و « ما » في باقي أخواتها حرف نفي .

وأما وجه الموافقة فهو أن معانها جميعاً : الثبات والدوام .

[الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها]

(فائدة) : قال الأعلام في (نكته) : الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها : أنّ كان لِمَا انقطع .

وهذه لِمَا لم يَنْقُط ، تقول : أصبح زيد غنياً فهو غني في وقت إخبارك ، غير منقطع عنه . نقله ابن الصائغ في تذكرته .

[الفرق بين كان التامة والناقصة]

(فائدة) : قال الإمام فخر الدين : الفرق بين كان التامة والناقصة : أن التامة بمعنى حَدَث ووجد الشيء ، والناقصة بمعنى : وجد موصوفاً الشيء بالشيء في الزمن الماضي .

وقال ابن القوّاس في (شرح الفية ابن معط) : الفرق بينهما : أن التامة يخبر بها عن ذات ، إمّا منقوض حدوثها أو متوقّع .

والناقصة يخبر بها عن انقضاء الصفة الحادثة من الذات أو عن توقّعها ، والذات موجودة قبل حدوث الصفة ، وبعدها .

والتامة تكتفي بالمرفوع، وتؤكد بالمصدر، وتعمل في الظرف،
والحال، والمفعول له، ويعلق بها الجار.

والناقصة بخلاف ذلك. كله. انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في (تذكرته) : قال الإمام أبو
جعفر بن الإمام أبي الحسن بن الباذش^(١). قال أبو القاسم الششتري
فيما نقلت^(٢) من كتاب بعض أصحابه: من زعم، أن كان التي يضم
فيها الأمر والشأن هي الناقصة نفسها فقد أخطأ، وإنما هي غيرها.

والفرق بينهما: أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها
مستتراً فيها.

والناقصة يكون اسمها مستتراً فيها وغير مستتر.

والتي على معنى الأمر والشأن لا يتقدم خبرها. والناقصة يتقدم
خبرها.

والتي على معنى الأمر والشأن لا ينعت اسمها، ولا يؤكد،

(١) في ط والنسخ المخطوطة: «ابن البادش» بالدال صوابه بالذال.

وهو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي، الإمام أبو
الحسن بن البادش.

صنف شرح كتاب سيويه، وشرح المقتضب، وشرح أصول ابن السراج
وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح الكافي للنحاس ولد سنة ٤٤٤
ومات بغرناطة ليلة الاثنين ثالث عشر المحرم سنة ثمان وعشرين
وخمسمائة.

(٢) في ط: «يغلب» مكان: نقلت، تحريف، صوابه من النسخ
المخطوطة.

ولا يُعطف عليه ، ولا يبدل منه .

والناقصة يجوز في اسمها كل هذا .

والتي على معنى الأمر والشأن لا يكون خبرها إلا جملة، ولا

تحتاج الجملة أن يكون فيها عائداً يرجع إلى الأول. والناقصة ليست / [١٨٠/٢]

كذلك، لا بد من عائداً يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جملة .

فقد ثبت بهذا كله : أن كان التي على معنى الأمر والشأن ليست

الناقصة .

قال أبي (١) : والصحيح أن كان المضمرة فيها الأمر والشأن هي

كان الناقصة والجملة في موضع نصب ، يدل على ذلك أن الأمر

والشأن يكون مبتدأ ومضمراً في إن وأخواتها، وظننت وأخواتها ،

والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الأشياء . وما ثبت أنه خبر

المبتدأ ، ولما ذكر معه ثبت أنه خبر لكان . انتهى .

[ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس]

قال المهلبى : المشابهة بينهما أولاً من ثلاثة أوجه :

دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفي ، وكون النفي

(١) لعله والد السيوطي لأنه كان عالماً نحويًا وكثيراً ما نقل عنه في كتاب همع

الهوامع .

نفي حال ، ثم خالفت « ما » « ليس » في عشرة أوجه .
 يبطل عملها بزيادة إن ، ودخول إلا ، وتقديم الخبر ومعموله ،
 وإذا عطف عليها سببي نحو : ما زيد ركباً ولا سائراً أخوه جاز في
 « سائر » الرفع والنصب . أو أجنبي لم يجز إلا الرفع نحو : ما زيد
 سائراً ، ولا ذاهب عمرو . ولا تحمل الضمير فلا يقال : زيداً قائماً ، كما
 يقال : زيد ليس قائماً ، ولا تفسر فعلاً لأن الأفعال يفسر بعضها
 بعضاً . وإذا كان بعد الاسم ففعل فالحمل عليه أولى من الاسم نحو :
 ما زيداً أضربه ، على تقدير : ما أضرب زيداً أضربه ، وهو أولى من رفعه .
 ولا يخبر عنها بفعل ماض ، لا يقال : ما زيد قام ، لأنها لنفي
 الحال ، ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو : ما بقائم زيد كحسنه
 في ليس .

قال : فجميع ما جاز في « ما » يجوز في ليس ، ولا يجوز في
 « ما » جميع ما جاز في ليس لقوة « ليس » في بابها بالفعليّة . والشيء
 إذا شابه الشيء فلا يكاد يُشبهه من جميع وجوهه . وقال نظماً :

تَفْهَمُ فَإِنَّ الْفَرْقَ قَدْ جَاءَ بَيْنَ مَا	وَلَيْسَ بَعَشْرَ بَيِّنَاتٍ لِأُولِي الْفَهْمِ
زِيَادَةٌ إِنْ مِنْ بَعْدِهَا مَبْطُلٌ لَهَا	وَإِلَّا وَأَخْبَارٌ يَقْدَمْنَ لِلْعَلْمِ
وَمَعْمُولُهَا يَجْرِي كَذَاكَ مَقْدَمًا	وَمَسْأَلَةٌ فِي الْعَطْفِ تَشْهَدُ بِالْحُكْمِ
وَيَمْتَنَعُ الْإِضْمَارُ فِي ذَاتِهَا وَلَا	تَقْسَرُ فَعْلًا لِلذَّكِيِّ وَلَا الْفَدْمِ
وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْأِسْمِ فَعَلٌ فَحَمَلُ مَا	تَضَمَّنَهُ لِلْفِعْلِ أَوْلَى مِنَ الْأِسْمِ /
وَلَا تَجْعَلُ الْمَاضِيَ إِذَنْ خَبْرًا لَهَا	وَلَا الْبَاءَ فِي تَقْدِيمِهِ تَحْمَدَنَّ قَسْمِي

[ذكر ما افترق فيه لا وليس]

قال ابن هشام في (المغني) : لا العاملة عمل ليس تخالف
ليس من ثلاث جهات :

أحدها : أن عملها قليل حتى ادعى أنه ليس بموجود .

والثاني : أن ذكر خبرها قليل حتى إن الزجاج لم يظفر به فادعى
أنها إنما تعمل في الاسم خاصة وأن خبرها مرفوع .

الثالث : أنها لا تعمل إلا في النكرات .

[ذكر ما افترت فيه أخوات إن]

قال ابن هشام في (تذكرته) : لإن وأن ولكن أحكام خمسة
هي فيها فَوْضَى^(١) دون سائر أخواتها :

أحدها : العطف على الموضع .

والثاني : دخول الفاء في الخبر لتضمّن معنى الشرط .

(١) في ط : « ذو نفي » ولا معنى لها . ولعلها تحريف . وفي جميع النسخ
المخطوطة : « فَوْضَى » بالفاء والواو والضاد والياء ، وقد ضبطت في بعض
النسخ بفتح الفاء وسكون الواو ، وفتح الضاد ، ولعل المراد أن هذه
الأحكام متساوية وليس هناك حكم أقوى من حكم : وفي القاموس : قوم
فَوْضَى : متساوون لا رئيس لهم .

والثالث : عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف أخواتها الثلاثة .

والرابع : عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قرنت بـ«ما» عند ابن السراج والزجاج محتجّين بأن ذلك جاز في ليت سماعاً ، وفي ، كأنّ ولعل قياساً عليها، لا شراكهن في إزالة معنى الابتداء .

والحقّ خلاف قولهما، لأنه إنّما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها .

الخامس : دخول اللّام في الخبر لكنّه في إن المكسورة باطراد وفيهما بندور . وهذا هو الإنصاف ، وأنه لا تأويل في :

٣٦٠ = ولكنني من حُبِّها لعميدُ^(١) *

ولا في قراءة بعضهم : « إلا أنهم ليأكلون الطعام »^(٢) . كل

(١) صدره كما في ابن عقيل ١٣٤/١ :

* يلوموني في حبّ ليلي عواذلي *

من شواهد : الإنصاف ٢٠٩/١ ، والمغني ١٩٢/١ ، والخزانة ٣٤٣/٤ ، والعيني ٢٤٧/٢ ، والأشموني ٢٨٠/١ ، والهمع والدرر رقم

٥٢٣ .

(٢) الفرقان / ٢٠ : قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا : إلاّ إنهم بكسر الهمزة ، وهي قراءة سبعية ، وهناك قراءة أخرى شاذة : « إلاّ أنهم =

ذلك لبقاء معنى الابتداء مَعَهُنَّ . انتهى / .

ذكر ما افترق فيه أن الشديدة المفتوحة وأن الخفيفة

قال ابن هشام في (المغني) : شركوا بينهما في جواز حذف
الجار ، وسدّهما مسدّ جزأي الإسناد في باب ظنّ .

وخصّوا أن الخفيفة وصلتها بسدّها مسدّها في باب عسى .

وخصّوا الشديدة بذلك في باب لو ، تقول : عسى أن تقوم ،
ويمتنع عسى أنك قائم ، ولو أنك تقوم ، ولا يجوز لو أن تقوم .

وفي (شرح المفصل) : للأندلسي : أن الخفيفة الناصبة
للمضارع أشبهت أن الشديدة العاملة في الأسماء من أربعة أوجه :

أحدها : أن لفظها قريب من لفظها ، وإذا خفّفت صارت مثلها
في اللفظ .

الثاني : أنها وما عملت فيه مصدر مثل أن الثقيلة .

= بفتح الهمزة ، وقد نسبت إلى سعيد بن جبير . انظر شرح الرضي
٣٥٦/٢ ، ومغنى اللبيب ٢٥٧/١ ، وانظر معجم القراءات قراءة رقم
٦٠٠١ .

الثالث : أن لها ولما عملت فيه موضعاً من الإعراب كالثقيلة .

الرابع : أن كل واحدة منهما تدخل على الجملة . انتهى .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إنّ الشديدة للحال وأنّ الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل .

ذكر ما افرق فيه لا وإنّ

قال ابن هشام : تخالف (لا) (إنّ) من سبعة أوجه :

أحدها : أن « لا » لا تعمل إلا في النكرات .

الثاني : أن أسماها إذا لم يكن عاملاً بني .

الثالث : أن ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لا بها . وهذا قول سيبويه . وخالفه الأخفش والأكثرين، ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً .

الرابع : أن خبرها لا يتقدّم على اسمها ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً .

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده / فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو : لا رجلٌ ظريفٌ فيها ، [١٨٣/١] ولا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها .

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت .

السابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا عُلِمَ .

ذكر الفرق بين الإلغاء والتعليق

قال ابن إياز : معنى التعليق في باب ظن : أن يتصدّر على الاسم حرفٌ يكون حامياً للفعل عن العمل في لفظ الاسم دون العمل في موضعهما . وهذا حُكْمٌ بين حُكْمِ الإلغاء ، وهو إبطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل ، فسُمّي ذلك تعليقاً تشبيهاً بالمعلّقة ، وهي التي ليست ممسكةً ولا مطلّقة .

قال ابن الخشاب : ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كلّ الإجابة .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : التعليق ضَرْبٌ من الإلغاء ، لأنه إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً ، والإلغاء إبطال عمله بالكلية ، فكلّ تعليق إلغاء ، وليس كل إلغاء تعليقاً .

قال ابن النحاس : في ادّعائه بين التعليق والإلغاء عموماً وخصوصاً نظر ، فإنه لا عموم ولا خصوص بينهما .

وفي (تذكرة) ابن هشام : قال ابن أبي الربيع : لا يجوز الإلغاء إلا بشروط : التوسط أو التأخير ، وأن لا يتعدى إلى مصدره ، وأن يكون

قلبيًا ، قال : فأما التعليق فيكون في هذه الأفعال وفي أشباهها .
انتهى .

ذكر الفرق بين حذف المفعول أختصاراً وبين حذفه اقتصاراً

قال ابن هشام : جرت عادة النحويين أن يقولوا : يحذف

المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف بدليل
وبالاقتصار الحذف بغير دليل ، ويمثلونه بنحو : ﴿كلوا واشربوا﴾^(١) أي
أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب / فيما يتعدى إلى اثنين : « مَنْ
يَسْمَعُ يَخْلُ »^(٢) أي يكن منه خيلة .

[١٨٤/٢]

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع
الفعل من غير تعيين مِمَّنْ أوقعه ، وممن وقع عليه ، فيجاء بمصدره
مسنداً إلى فعل كون عام^(٣) فيقال : حَصَلَ حريقٌ أو نَهَبٌ .

وتارة يتعلّق بالأعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر

(١) البقرة / ٦٠ .

(٢) هذا مثل . والمعني : من يسمع خيراً يحدث له ظن . ومن قال : معناه :
يخل مسموعه صادقاً ، فقد جعله من الحذف الاقتصاري انظر التصريح

. ٢٥٩/١

(٣) في ط فقط « تمام » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا يُنوي ، إذ المنوي كالثابت ، ولا يُسمّى محذوفاً ، لأن الفعل ينزل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له .

ومنه : ﴿ رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيت ﴾^(١) و ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٢) ، و ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾^(٣) ، ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾^(٤) ، إذ المعنى : رَبِّي الَّذِي يَفْعَلُ الْإِحْيَاءَ وَالْإِمَاتَةَ ، وَهَلْ يَسْتَوِي مَنْ يَتَّصِفُ بِالْعِلْمِ ، وَمَنْ يَنْتَفِي عَنْهُ الْعِلْمُ ، وَأَوْقَعُوا الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ ، وَذَرُوا الْإِسْرَافَ ، وَإِذَا حَصَلَتْ مِنْكَ رُؤْيَةٌ هُنَالِكَ .

وتارةً يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرن^(٥) نحو ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ﴾^(٦) ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ ﴾^(٧) وقولك ، ما أحسن زيدا .

وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾^(٨) وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم

(١) البقرة / ٢٥٨ .

(٢) الزمر / ٩ .

(٣) الأعراف / ٣١ .

(٤) الإنسان / ٢٠ .

(٥) في ط : « فيذكرون » والمراد : يذكرون أي المفاعيل .

(٦) آل عمران / ١٣٠ .

(٧) الإسراء / ٣٢ .

(٨) الضحى / ٣ .

بوجوب تقديره نحو ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ^(١) ﴿ وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٢) .

* ٣٦١ = وما شيء حميت بمستباح ^(٣) *

ذكر ما افترق فيه باب ظنّ وباب أعلم

قال ابن إياز : لا يجوز في باب أعلم الإلغاء ولا التعليق كما صرح به الورّاق في (علله) لأنك لو قلت : أعلمت لزيد وعمرو قائم لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر ، وكان غير مفيد ، لأن قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبراً عن زيد .

وكذا الحُكم في الإلغاء . ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث ، ولا على الثالث دون الثاني . وفي الاقتصار على المفعول الأوّل خلاف / [١٨٥/٢]

(١) الفرقان / ٤١ .

(٢) النساء / ٩٥ .

(٣) لجرير ديوانه / ٧٦ . من قصيدة مشهورة مطلعها :

أتصحب بل فؤادك غير صاح عشية همّ صحبك بالروح
وصدره الشاهد :

* أَبَحَّتْ جِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ *

من شواهد : سيبويه ٤٥/١ ، ٦٦ ، وابن الشجري ٧٨/١ ، ٣٢٦ ،
والمغنى ٥٥٦/٢ ، ٦٧٨ ، ٧٠٤ ، والعيني ٧٥/٤ ، والتصريح
١١٢/٢ .

ذكر ما اختلفت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش : المصدر هو المفعول الحقيقي ، لأن الفاعل يحدثه، ويخرجه من العدم إلى الوجود ، وصيغة الفعل تدلّ عليه . والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى أو لم يتعدّ نحو : ضربت زيدا ضَرْباً، وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيدا من قولك : ضربت زيدا ، ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، إنما هو مفعول لله تعالى . وإنما قيل له مفعولٌ على معنى أن فعلك وقع به .

ذكر الفرق بين المصدر

واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس : الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا : إن ضَرْباً مصدر في قولنا : يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمراً ، فيكون مدلوله مَعْنَى . وسموا ما يعبر به عنه مصدراً مجازاً نحو (ض ر ب) في قولنا : إن ضَرْباً مصدر منصوب إذا قلت : ضربت ضرباً ، فيكون مسماه لفظاً . واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمّى به التّسبيح الذي هو صادر عن المسيح لا لفظ (ت س ب ي ح) ، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ، ومعناه : البراءة ، والتنزيه . انتهى .

وقال ابن الحاجب في (أمالیه) : الفرق بين قول النحويين ، مصدر واسم مصدر : أن المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق ، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقَهْرَى ، فإنه لنوع الرجوع ، ولا فعل له يجري عليه من لفظه .

وقد يقولون : مصدر * واسم مصدر في الشئين المتغايرين لفظاً ، أحدهما للفعل ، والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور ، والأكل والأكل ، فالطهور المصدر ، والطهور اسم ما يتطهر به والأكل المصدر ، والأكل كل ما يؤكل . انتهى / [١٨٦/٢]

ذكر الفرق بين عند ولدي ولدن

قال ابن هشام : يفترقن من ستة أوجه :

لا تكون عند ولدن إلا إذا كان المحل ابتداء غاية نحو : ﴿ آتِينَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾^(١) ، بخلاف لدي .

ولا تكون لدن فضلة بخلافهما .

وجرّ لدن بـ « من » أكثر من نصبها .

وجرّ عند كثيرٌ وجرّ لدى ممتنع .

وهي مبنية ، وهما معربان .

وهي قد تضاف للجملّة كقوله :

٣٦٢ = * لدن شَبَّ حتى شاب سُوْدُ الذَّوَابِ (١) *

وقد لا تضاف أصلاً ، فإنهم حَكَّوْا في « غدوة » الواقعة بعدها
الجَرِّ بالإضافة ، والنَّصْب على التمييز ، والرَّفْع بإضمار « كان » تامة .

ثم إن « عند » أمكن من « لدى » من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظَرْفًا للأعيان والمعاني نحو : عند فلان
علم ، ويمتنع ذلك في لدى . ذكره ابن السَّجَرِي في (أماليه)
ومَبْرمان في (حواشيه) .

والثانية : أنك تقول عندي مال وإن كان غائباً ، ولا تقول : لدي
مال إلا إذا كان حاضراً . قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن
السَّجَرِي .

وزعم المعريّ : أنه لا فرق بين « لدى » و « عند » . وقول غيره

(١) للقطامي ديوانه / ٤٤ . صدره :

* صريح غوانٍ راقَهَنَ ورَقَنَهُ *

من شواهد : المغني ١/١٦٩ ، والخزانة ٣/١٨٨ ، والعيني ٣/٤٢٧ ،
والتصريح ٢/٤٦ ، والأشموني ٢/٢٦٣ ، وحاشية الأمير علي المغني
١/٣٦ ، والهمع والدرر رقم ٨٥٠ .

أولى . انتهى .

ذكر ما افترق فيه إذ وإذا وحيث

قال ابن هشام في (تذكروته) : اعلم أن إذ ، وإذا ، وحيث ،
اشتركن في أمور وافترقن في أمور .

فاشتركن في الظرفية ، ولزومها ، والإضافة ولزومها ، وكونها
للجمل ، والبناء ولزومه ، وأنها لمعنى ، وقد تخرج عنه . فهذه ثمانية قد
قيلت .

وتشترك إذ وإذا في أنهما للزمان ، ولا يكونان للمكان ، وأنهما يكفان
بـ « ما » عن الإضافة مفيدتين معنى الشرط ، جازمين قياساً مطرداً ،
وأنهما يضافان للجمله الفعلية .

وانفردت إذا بإفادتها معنى الشرط دون ما ، وأنها لا تضاف إلا
إلى الجمل الفعلية .

وانفردت حيث بأنها تكون للمكان والزمان . والغالب كونها

[١٨٧ / ٢] للمكان . انتهى . / .

ذكر الفرق بين وَسَطَ بالسكون وبين وَسَطَ بالفتح

قال الجمال السمرري :

فَرَّقُ ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكاً او تسكيناً
موضعُ صالحٍ لِبَيِّنٍ فسكَّن ولفي حرّكا تَراهُ مَبِينا
كجَلَسنا وَسَطَ الجماعةِ إذْ هم وَسَطُ الدَّارِ كُلَّهم جالسينا

قال الفارسيّ في (العصريّات) : إذا قلت : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ
بِثْراً بالسَّكونِ، فوسَطَ ظرفٍ، وبِثْرَ مفعول به .

وإذا قلت : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بِثْراً بالتحريكِ فوسط مفعول به
وبِثْراً حال .

ذكر الفرق بين واو المفعول معه

وواو العطف

قال ابن يعيش : فإن قيل : نحن متى عطفنا اسماً على اسم
بالواو دخل فيه الأوّل، واشتركا في المعنى، فكانت الواو بمعنى مع ، فلم
اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع ؟

قيل : الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب : أن التي للعطف
توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى مع ، إنما
توجب المصاحبة . فإذا عَطَفْتَ بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ،
ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك : قام
زيد وعمرو ، فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحباً له .

وإذا قلت : ما صنعت وأباك ، فإنما يراد ما صنعت مع أبيك ،
وإذا قلت : استوى الماء والخشبة ، وما زلت أسير والنَّيْلُ يفهم منه
المصاحبة والمقارنة .

وقال الأَبْدِي : الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف : أنك
إذا قلت قام زيد وعمرو ليس أحدهما ملابساً للآخر ، ولا فرق بينهما
في وقوع الفعل من كل منهما على حدة ، فإذا قلت : ما صنعت
وأباك ، وما أنت والفخر ، فإنما تريد ما صنعت / مع أبيك ، وأين [١٨٨/٢]
بلغت في فعلك به ، وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحققك به .

باب الاستثناء

قال ابن يعيش : الفرق بين البدل والنصب في قولك : ما قام
أحد إلا زيد : أنك إذا نصبت جَعَلْتَ معتمد الكلام النفي وصار
المستثنى فضلاً ، فتنصبه كما تنصب المفعول .

وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتوطئة كما ترفع الخبر ، لأنه معتمد الكلام، وتنصب الحال ، لأنه تبع للمعتمد في نحو : زيد في الدار قائم وقائماً . انتهى .

[في الفرق بين غير الوصفية وغير الاستثنائية]

قال ابن يعيش : الفرق بين غير إذا كانت صفةً وبينها إذا كانت استثناءً : أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ، ولم تنف عنه ، لأنها مذكورة على سبيل التعريف . فإذا قلت : جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له ، وعدم المماثلة ، ولم تنف عن زيد المجيء ، وإنما هو بمنزلة قولك : جاءني رجل ليس بزيد . وأما إذا كانت استثناءً فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي ، وإذا كان قبلها نفيً فما بعدها إيجاب ، لأنها هنا محمولة على إلا فكان حكمها كحكمها .

ذكر ما افترق فيه إلا وغير

قال أبو الحسن الأبيدي في (شرح الجزولية) : أفتרכת (إلا) (وغير) في ثلاثة أشياء :

أحدها : أن « غيراً » يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء، وإلا

ليست كذلك، فتقول : عندي درهم غير جيد . ولو قلت عندي درهم إلا
جيد لم يجز .

والثاني : أن إلا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف
الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، فتقول : قام القوم إلا زيد . ولو قلت :
قام إلا زيد لم يجز بخلاف « غير » إذ تقول قام القوم غير زيد ، وقام
غير زيد .

وسبب ذلك أن « إلا » حرفٌ لم تتمكّن في الوصفية فلا
تكون صفة إلا تابعاً كما أن اجمعين لا تستعمل في التأكيد إلا تابعاً / . . [١٨٩/٢]

الثالث : أنك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد إلا كان إعراب
المعطوف على حسب المعطوف عليه . وإذا عطفت على الاسم
الواقع بعد « غير » جاز الجرّ، والحمل على المعنى .

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في (المغني) : اعلم أنهما اجتماعا في خمسة
أمور، وافترقا في سبعة :

فأوجه الاتفاق : أنهما اسمان ، نكرتان ، فصلتان ،
منصوبان ، واقعان للإبهام .

وأما أوجه الافتراق :

فأحدها : أن الحال تكون جملة وظرفاً وجاراً أو مجروراً .
والتمييز لا يكون إلا اسماً .

والثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو : ﴿ ولا
تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحاً ﴾^(١) ، ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ
سَكَرَى ﴾^(٢) ، بخلاف التمييز .

والثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات ، والتمييز مبين للذوات .

والرابع : أن الحال تتعدّد بخلاف التمييز .

والخامس : أن الحال تتقدّم على عاملها ، إذا كان فعلاً متصرفاً
أو وصفاً يشبهه . وولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح .

السادس : أن حقّ الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد
يتعاكسان .

السابع : أن الحال تكون مؤكّدة لعاملها، ولا يقع التمييز كذلك .

انتهى

قلت : وبقيت فروق أخرى تتبعتها ، ولم أر من عدّها .

(١) لقمان / ١٨ .

(٢) النساء / ٤٣ .

الأول : وبيض^(١) لها .

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش : الحال تشبه المفعول من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليلاً على المفعول، ولهذا الشبه استحققت أن تكون منصوبة مثله .

وتفارقه في أنها هي / الفاعل في المعنى، وليست غيره، فالرّاكب في : جاء زيد ركباً هو زيد، وليس المفعول كذلك، بل لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيدُ عمرًا، ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول . فأما قولهم : ضربت نفسي فالنفس في حكم الأجنبي، ولذلك يخاطبها ربها^(٢) فيقول : يا نفسي أقلعي مخاطبة الأجنبي .

ويعمل فيها الفعل اللازم، وليس المفعول كذلك، ولا تكون إلا نكرة، والمفعول يكون نكرة ومعرفة .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة غير أنه في النسخ المخطوطة ينتهي الكلام عند قوله : « وعدّها » بدون ذكر « الأول » الذي انفردت به ط، وذكر بعده : « وبيض لها » . ومعنى ذلك أن السيوطي لم يذكر هذه الفروق الباقية في هذا الموضوع .
(٢) أي صاحبها .

ولها شَبَهٌ خاص بالمفعول فيه، وخصوصاً ظرف الزّمان، وذلك لأنها تقدّر بفي ، كما يقدر الظرف بفي ، فإذا قلت : جاء زيد راكباً فتقديره : في حال الركوب ، كما أن جاء زيدُ اليوم تقديره : في اليوم .

وخصّ الشّبه بظرف الزمان، لأن الحال لا تبقى ، بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أن الزّمان مُنْقَضٌ لا يبقى ، ويخلفه غيره .

وقال الزمخشريّ في (المفصل) : يجوز إخلاء الجملة الحالّية المقترنة بالواو عن الرّاجع إلى ذي الحال إجراءً لها مُجرى الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : الحال تشبه الظرف في أنها مقدّرة بفي . وتفارقها في أن « في » تدخل على لفظِ الظرف ، وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها ، نحو : جاء زيد قائماً أي في حال قيامه .

وقال السخاويّ في (شرح المفصل) : الحال تشبه المفعول به ، وظرف الزمان ، والصّفة ، والتمييز ، والخبر .

أما شَبهها بالمفعول به ، فلأن في الفعل دلالةً على كل واحد منهما ، فإذا قلت : ضربت دَلّ ذلك على مضروب وعلى حال ، ولأن كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل .

وأما شبهها بالظرف فمن قِبَل أنها مفعول، فيها ، وأنها تنتقل كانتقال
الزّمان وانقضائه ، ويحسن فيها دخول « في » .

وأما شبهها بالصّفة؛ فإن الصّفة أصل الحال والحال منقولة من
الصّفة / إلى الظرفيّة ، ولهذا لا يكون الحال في الغالب إلا اسم فاعل [١٩١/٢]
أو مفعول، وأسماء الفاعل والمفعول إنما كانت فيه، ليوصف بها لا لتكون
مفعولاً فيها .

وأما شبهها بالتمييز ، فلأنها لا تكون إلا نكرةً ، ولأنها تبين
الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبيّن التمييز النوع .

وأما شبهها بالخبر فلأنها نكرة جاءت لتفيد، وكذلك الخبر .
والتنكير فيه هو الأصل .

والفرق بينها وبين المفعول به : أنها يعمل فيها المتعدّي وغير
المتعدّي والمعاني .

والمفعول به يكون ظاهراً ومضمراً ومعرفاً ومنكراً ومشتقاً وغير
مشتق، والحال لا تكون إلا اسماً ظاهراً نكرة مشتقة .

والفرق بينها وبين الظرف : أن الحال هيئة الفاعل أو المفعول
فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف ، وأيضاً ، فإن الظرف
يعمل فيه معنى الفعل متأخراً ومتقدماً، وأما الحال فلا يعمل فيها معنى
الفعل إلا متقدماً عليها .

وقال ابن الشَّجْري في (أماليه) : الحال تفارق المفعول به من أربعة أوجه :

الأول: لزومها التَّنْكير، والمفعول يكون معرفة ونكرة .

والثاني : أن الحال في الأغلب هي ذو الحال وان المفعول هو غير الفاعل .

والثالث: أن الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل، والمفعول لا يعمل فيه المعنى .

والرابع: أن المفعول يبني له الفعل فيرتفع رفع الفاعل، والحال لا يبني لها الفعل .

ذكر الفرق بين الجملة الحالية

والمعتضة

قال ابن هشام : كثيراً ما تشبه المعتضة بالحالية ويميزها منها أمور:

أحدها : أن المعتضة تكون غير خبرية كالأمرية والدَّعائية والقَسْمِيَّة / والتنزِيْهية .

[١٩٢/٢]

والثاني : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كـ « لن » والسين ، وسوف، والشَّروط .

الثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع

المثبت .

ذكر الفرق بين الإضافة بمعنى اللام

وبينها بمعنى مِنْ

قال الأندلسي : في (شرح المفصل) : الفرق بينهما من

وجوه :

أحدها : أن الثاني غير الأول في الإضافة التي بمعنى اللام، سواء وافقه في اسمه أو لم يوافقه ، فإنه يتفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحداً، فالمغايرة حاصلة، وإن اتحد اللفظ، وأما التي بمعنى مِنْ فالأول فيها بعض الثاني .

الثاني: أن التي بمعنى اللّام لا يصحّ أن يوصف الأول بالثاني، والتي بمعنى مِنْ يصحّ ذلك فيها .

الثالث : أن التي بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يكون الثاني خبراً عن الأول، والتي بمعنى مِنْ يصحّ فيها ذلك .

قال ابن برهان : إذا صحّ أن يكون الثاني خبراً عن الأول فالإضافة بمعنى مِنْ ، فإن امتنع ذلك فهي بمعنى اللّام .

الرّابع : أن التي بمعنى اللّام لا يصحّ انتصاب المضاف إليه

فيها على التّمييز ، ويصحّ في التي بمعنى من .

ذِكْرُ الْفَرْقِ بَيْنَ حَتَّى الْجَارَةِ وَإِلَى

قال السّخاويّ في (تنوير الدياتي) : حتّى إذا كانت جارة وافقت إلى في أنها غاية ، وخالفتها في ثلاثة أشياء :

أحدها : أنها لا تدخل على المضمّر فلا يقال : حتاه كما يقال إليه . / .

[١٩٣/٢]

الثاني : أن فيها معنى الاستثناء ، وليس ذلك في إلى .

الثالث : أن إلى تقع خبراً للمبتدأ كقوله تعالى : ﴿ وإليك ﴾ (١) ، وحتى لا تكون كذلك .

وقال ابن القوّاس في (شرح ألفيّة ابن معط) : حتّى وإن شاركت إلى في الغاية تخالفها في أوجه :

أحدها : أن المجرور بها يجب أن يكون آخر جزءٍ ممّا قبلها أو ملاقٍ الآخر ، تقول : أكلت السمكة حتى رأسها ، ولا تقول : حتى نصفها أو ثلثها كما تقول : إلى نصفها أو إلى ثلثها .

الثاني : أن ما بعد حتى لا يكون إلّا من جنس ما قبلها فلا تقول : ركبت الخيل حتى الحمار ، ولا يلزم ذلك في إلى ، تقول :

ذهب الناس إلى السوق .

والثالث : أن حتى لا تقع مع مجرورها خبر المبتدأ بخلاف

إلى .

والرابع : أنها مختصة بالظاهر بخلاف إلى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السراج في (الأصول) : الفرق بين المصدر وبين

اسم الفاعل : أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى

المفعول ، تقول : عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، فيكون زيدٌ هو

الفاعل في المعنى ، ومن ضرب زيدٍ عمروً ، فيكون زيد هو المفعول

في المعنى ، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل ، كما لا يجوز أن يقال :

عجبت من ضارب زيدٍ ، وزيد فاعل .

وقال المهلبى : الفرق بينهما من ستة أوجه :

أن اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر .

وأن الألف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية ، وفي

المصدر تفيد التعريف فقط .

وأنه يجوز تقديم معمول عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ بخلاف

المصدر .

وأنه يعمل بشبه الفعل ، والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء

لأنه الأصل .

وأنه لا يعمل إلا في الحال والاستقبال ، والمصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة :

والسادس : ما ذكره ابن السراج ، من الإضافة . وقال نظماً : / [٢/١٩٤

يُنَافِي مصدر الافعال اسم لفاعلها بواحدة وخمسة
ضميرٌ بعده ألفٌ ولام وتقديم لمعمول بنكس
وتحذوها الإضافة ثم وزنٌ وأزمنة تجلّت غير حدس

وقال ابن الشجري في (أماليه) : ومن الفرق بينهما : أن المصدر يعمل معتمداً وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً على موصوف أو ذي خبر أو حال .

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : يحذف الفاعل من المصدر نحو: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾^(١) بخلاف الفعل ، فإنه لا يحذف معه ، لأن في ذلك نقضاً للغرض ، لأنه بُني للإخبار عنه ، والمصدر لم يُبْنِ لفاعل ولا مفعول ، وإنما يطلبهما من جهة المعنى ، فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل لأن بُنية المصدر لهما سواء .

(١) البلد / ١٤ ، ١٥ .

ذكر ما افترق فيه المصدر وَأَنَّ وَأَنْ وصلتهما

افترقا في أمور :

الأول والثاني قال ابن مالك في (شرح العمدة) : إذا لم يشارك المصدر ، المَعْلَل في الفاعل والزمان معاً فلا بدّ من حرف التعليل نحو : جئتك لرغبتك فيّ أو جئتك الساعة لوعدي إياك أمس . فلو كان المصدر أَنْ وصلتها أو أَنَّ وصلتها لم يجب حرف التعليل ، فيجوز أن يقال : جئتك أَنْ رَغِبْتَ فيّ ، وجئتك الساعة أَنْ وعدتْك أمس . وكذا : أنك رغبت في ، لأنَّ أَنْ وَأَنَّ قد اطرّدا فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجرّ في هذا الباب وغيره^(١) . انتهى .

يشير بقوله وغيره إلى قوله في « الألفية » في باب التعدي واللزوم :

والحذف مع أَنَّ وَأَنَّ يَطَّرِدُ مع أمن لبس كعجبت أن يدوا / [١٩٥/٢]

فيقال : عجبت أن قمت ، وعجبت من قيامك بإظهار الجار مع المصدر وجوباً ، وحذفه مع أَنَّ أو أَنَّ وصلتها .

(١) انظر النص في العمدة / ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، وقد نقله السيوطي بتصرف .

الثالث : قال أبو حيان : زعم ابن الطّراوة : أنه لا يجوز أن يضاف إلى أن ومعمولها ، قال : لأن (أن) معناها التراخي ، فما بعدها في جهة إلا مكان وليس بثابت ، والنية في المضاف إثبات ، عينه بثبوت عين ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فإن يثبت غيره محال .

قال أبو حيان : وهو مردود بالسّماع فقد حكاهما الثقات عن العرب في قولهم : مخافة أن تثقل ، ويقال : أجيء بعد أن تقوم ، وقبل أن تخرج .

الرابع : قال ابن يعيش : قالوا في التحذير ، إياي وأنّ يَحْذِفُ أَحَدُكُمْ الأرنب^(١) يعني يرميه بسيف أو نحوه ، فإن في موضع نصب ، كأنه قال : إياي وحذف أحدكم الأرنب . ولو حذف الواو لجاز مع أن ، فيقال : إياي أن يحذف أحدكم الأرنب . ولو صرح

(١) استشهد بهذا القول السيوطي في الهمع على أن التحذير قد يكون للمتكلم ، وفسره بقوله : أي إياي نحّ عن حذف الأرنب ، ونحّ حذف الأرنب عن حضرتي « انظر ٢٦/٣ .

وفي التصريح ١٩٤/٢ : في رأي الزجاج أن أصله : إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب ، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى . وفي رأي الجمهور أصله : إياي باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ، وهو حذف الأرنب ، وحذف من الثاني المحذر ، وهو : باعدوا أنفسكم . وهناك آراء أخرى ساقها صاحب التصريح وناقشها ، وردّ عليها .

بالمصدر لم يَجْزُ حذف « الواو » ولا « مِنْ ». والفرق بينهما أن « أن » وما بعدها من الفعل ، وما يعمل فيه مصدر ، فلَمَّا طال جَوَزوا فيه من الحَذْف ما لم يَجْزُ في المصدر الصَّرِيح .

الخامس : قال أبو حَيَّان في إعرابه : نَصَّوا على أن أن المصدرية لا يُنعت المصدرُ المنسبُ منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم : يُعْجِبُنِي أن قُمْتَ السَّرِيعَ ، تريد قِيَامَكَ السَّرِيعَ ، ولا عَجِبْتُ من أن تَخْرُجَ السَّرِيعَ : أي من خروجك السَّرِيعَ .

قال : وحكم باقي الحروف المصدرية حُكْمُ أن فلا يُوجد في كلامهم وصف المصدر المنسب من « أن » ولا مِنْ (ما) ، ولا مِنْ « كي » بخلاف صريح المصدر ، فإنه يجوز أن ينعت .

وليس لكل مصدر حُكْمُ المنطوق به وإنما يتبع في ذلك ما تكلمت به العرب .

وقال ابن هشام في (المغني) : اعلم أنهم حَكَمُوا لأن وأن المقدرتين / بمصدر معرّف بحكم الضمير ، لأنه لا يوصف ، كما أن الضمير كذلك . [١٩٦/٢]

السادس والسابع والثامن : قال ابن هشام في (المغني) : لا يُعْطَى المصدر حكم أن وأن وصلتهما في جواز حذف الجار ، ولا في سَدِّهما مسدَّ جَزْئِي الإسناد في باب ظَنَّ وعسى ، ولا في النيابة عن ظرف الزَّمان ، تقول : عَجِبْتُ أن تقوم أو أنك قائم ، ولا يجوز عَجِبْتُ

قيامك . وتقول : حسبت أن تقوم أو أنك قائم ولا تقول : حسبت قيامك حتى تذكر الخبر . وتقول : عسى أن تقوم . ولا يجوز عسى قيامك . وتقول : جئتك صلاة العصر ، ولا يجوز جئتك أن تصلي العصر ، خلافاً لابن جنّي والزمخشريّ .

وقال ابن إياز : يجوز حذف حرف الجرّ مع أن وأن كثيراً ، ولا يجوز مع المصدر ، لا تقول : رغبت لقاءك ، يريد : في لقاءك؛ إذ المسوّغ للحذف معهما طول الكلام بصلتها ، ولا طول هنا .

وقال ابن القواس : يجوز في باب التحذير مع أن من حذف حرف الجرّ ، وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدراً كان أو غيره .

التاسع : قال ابن يعيش في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْكُمْ ﴾ (١) .

وقول الشاعر :

٣٦٣ = * لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت (٢) * =

(١) الذاريات / ٢٣ .

(٢) تمامه :

* حمامة في غصون ذات أوقال *

من شواهد : سيبويه ٣٦٩/١ ، ونسبه لرجل من كنانة ، وابن الشجري ٢٦/١ ، ٦٤/٢ ، وروايته : « غير أن هتفت » والخزانة ٤٥/٢ ، =

بُنِيَتْ ، (مِثْلَ) ، و (غير) على الفتح لإضافتهما إلى غير متمكّن

فإن قيل : فَأَنْ والفعل في تأويل المصدر ، وكذلك أَنَّ المشدّدة

مع ما بعدها ، والمصدر اسم متمكّن فحينئذٍ « مثل » و « غير » قد أضيفا إلى متمكّن ، فليَمَ وجب البناء ؟ :

قيل : كون أَنَّ مع الفعل في تقدير الضّر شيء تقديرية ،

والاسم غير ملفوظ به ، وإنما الملفوظ به حَرْفٌ وَفَعْلٌ ، فلَمَّا أضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافة بُنِيَا معها ، لأن الإضافة بابها أن تقع على لأسماء المفردة ، فلما خرجت هنا عن بابها بُنِيَ الاسم .

العاشر : يقال : ضربت زيدا ضَرْباً ، ولا يقال ضربت زيدا أَنْ

ضربت على إيقاع أَنْ والفعل موقع المصدر . وأجازه الأخفش .

= ٣/١٤٤ ، ١٥٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٤٥٨ ، ونسبه لقيس بن رفاعة ، والتصريح ١/١٥ ، واللسان : « وقل » ، والهمع والدرر رقم ٨٧٠ .

والضمير في « منها » راجع للوجناء ، وهي الناقة الشديدة .

وأراد بنطقت : صوتت مجازاً ، و « في » بمعنى : « على »

والأوقال : جمع وقل ، وهو ثمر الدوم اليابس ، فإن كان ثمره طرياً فاسمه البهش .

يقول : لم يمنعها أن تشرب الماء غير ما سمعت من صوت حمامة فنفرت ،

يريد أنها حديدة النفس ، يخامرها فزع وذعر لحدة نفسها وهو محمود

فيها . انظر الشرح في الدرر .

وحجة الجمهور أنّ أن تخلص / الفعل للاستقبال ، والتأكيد [١٩٧/٢] إنما يكون بالمصدر المبهم .

وعلله بعضهم : بأن أن تفعل يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر ، فكذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر .

قال صاحب البديع : اجاز الأخفش مسألة لا يجيزها غيره : « ضربت زيدا أن ضربت » ، ويقول : هو في تقدير المصدر .

الحادي عشر : قد ينوب المصدر عن الظرف نحو : جئتكَ قُدمَ الحاج ، وانتظرتك حَلب ناقة . ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو : ﴿ وَتَرُغِبُونَ أَنْ تُنَكِّحُوهُنَّ ﴾ ^(١) إذا قَدَّر بـ « في » خلافاً للزخشيّ .

الثاني عشر : قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف) : الفرق بين كَرِهْتُ خُرُوجَكَ ، وكَرِهْتُ أَنْ تَخْرُجَ : أن الأول مصدر مؤقت ، لأنه بيّن فيه الوقت .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الفرق بين ذُكِرَ أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين :

أحدهما : ذكره علي بن عيسى : أن ذكر المصدر بمنزلة المُجْمَل ، لأنه يحتمل الفعل الذي نُسِبَ إلى فاعله ، والفعل الذي

(١) النساء / ١٢٧ .

فَعَلَ ، والفعل الذي فعله . وإذا ذكرت أن مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك ، مثال ذلك : أعجبنى ضرب زيد ، وأن ضرب زيد ، وأن تضرب ، وأن يضرب زيد .

والآخر : إن ذُكِرَ المصدر لا يدلّ على زمان بعينه ، وذكر أن مع الفعل يدلّ على أنّ الفعل وقع من فاعله ، فيما مضى ، أو يقع فيما يأتي .

وفرق ثالث : وهو أنّ أن وصلتها له شبه بالمضمر في أنه لا يوصف ، ولذلك اختار الجرمي في « البرّ » من قوله تعالى : ﴿ ليس البرّ أن تولوا ﴾^(١) النّصب ، لأنه إذا اجتمع مُضْمَرٌ وَمُظْهَرٌ ، فالوجه أن يكون المضمّر الاسم ، لأنه أذهب في الاختصاص . انتهى .

وفي (تذكرة) ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي من قال :

* ٣٦٤ = * فإنما هي إقبالٌ وإدبار^(٢) *

لم يقل : فإنما هي أن تقبل وأن تدبر ، وإن كان هذا بمعنى

(١) البقرة / ١٧٧ . وقراءة الرفع قراءة سبعية ، فقد قرأ بها نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، والكسائي . انظر قراءة رقم ٥٠٠ في معجم القراءات .

(٢) صدره :

* ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت *

هذا الشاهد سبق ذكره . انظر رقم ٢٥٤ .

المصدر وذلك ، لأن / قوله : إقبال مصدر ، دالّ على الأزمنة الثلاثة [١٩٨/٢] دلالة مبهمّة غير مخصوصة فهو عام ، وقولك : أن تقبل خاصّ ، لأن « أن » تخصص الاستقبال . فلما كانوا توسّعوا في الأول وهو المصدر لم يتوسّعوا في هذا الثاني ، وإن كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما . انتهى .

ذكر ما افترق فيه المصدر

واسم الفاعل

في (تذكرة) : ابن الصائغ : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقاً ، وعدم تقديم معموله ، وإضافته للفاعل وتعريفه بأل العهديّة والجنسية غير الموصولة ، وعدم الجمع بين أل والإضافة ، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلّا في :

* ٣٦٥ = * مواعيد عرقوب أخاه^(١) *

(١) قطفه من بيت هو بتمامه :

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه يشرب
وصدره في المقرب :

* وقد وعدتْكَ موعداً لو وفّت به *

من شواهد : سيبويه ١/١٣٧ ، وقطر الندى ٣٦٧ ، وابن يعيش ١/١١٣ ، والمقرّب ١/١٣١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٥٧ . وقد نسبة في الدرر إلى امرئ القيس ، ونسبه في اللسان : « عرقب » إلى الأشجعيّ .

و « تركته بملاحسِ البقرِ أولادها (١) »

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال في (البسيط) : أعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة أشياء :

أحدها : لا يعمل عند البصريين إلا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقاً .

الثاني : اشتراط اعتماده عند البصريين .

الثالث : أنه إذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل .

الرابع : أنه يجوز تعديته بحرف الجر ، وإن امتنع ذلك في فعله نحو : « فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ » (٢) .

وقال الشاعر :

٣٦٦= ونحن التاركون لما سَخِطْنَا ونحن الآخذون لِمَا رَضِينَا (٣)

(١) أي بمواضع تلحس فيها البقر أولادها . ويروي بملحس البقر أولادها ولا شاهد فيه . انظر القاموس .

(٢) هود/١٠٧ ، والبروج/ ١٦

(٣) لعمر بن كلثوم من معلقته المشهورة .

من شواهد ابن يعيش ٧٨/٦ .

الخامس : أن اسم الفاعل مع فاعله يُعَدُّ من المفردات بخلاف

الفعل مع / فاعله ، ولذلك يُعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية [١٩٩/٢] به .

السادس : أن الألف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلان

على التثنية والجمع ، وهما في : يضربان ويضربون اسمان يدلان على الفاعل المثني والمجموع .

وقال في موضع آخر : اعلم أن الألف والياء والواو اللاحقة

لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع ، والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل ، فإنها فيه ضمائر دالة على المثني والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه .

وإنما حكمنا بأنها حروف وليست بضمائر لتغيرها بدخول العامل

والضمائر في الفعل لا تتغير بدخوله .

وإنما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية ولا جمع لثلاثة

أوجه :

أحدها : لِتَنَحُّطَ رَتْبُهَا عَنْ رُتْبَةِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهَا فِي

العمل ، فإنه يبرز فيه ضمير التثنية والجمع .

والثاني : أنه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على

التثنية والجمع في الفعل ، وحينئذ فيؤدّي إلى اجتماع ألفين في

التثنية ، أحدهما : ضمير ، والثاني : علامة التثنية ، واجتماع واوين في الجَمْع ، إحداهما : ضمير ، والثانية : علامة الجمع ، ولا يجوز الجمع بينهما ، لأنهما ساكنان فلا بُدَّ من حذف أحدهما .

وإذا كان لا بُدَّ من الحذف حَكَمْنَا باستتار الضمير خيفةً من الحذف ، لأن الموجود علامة التثنية والجمع ، وليس بضمير بدليل تغيّره ، والضمير لا يتغيّر .

والثالث : أن الصّفة لما كانت تُثَنَّى وتجمع بحكم الاسميّة ، استغني عن بروز ضميرها بدليل علامة التثنية والجمع عليه ، بخلاف الفعل ، فإنه لا يثنى ولا يجمع ، فلذلك برز ضميره ، ليُدلَّ على تثنية الفاعل وجمعه .

وذكر الأندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق : أن اسم الفاعل إذا ثنى أو جمع واتّصل به ضمير وجب حذف نونه ؛ لاتّصال الضمير على المشهور ، وذلك لا يجب في الفعل ، بل يتّصل الضمير به ، وقال المهلبّي :

مراتب سِتِّ لم تكن لاسم فاعل تنزّل عنها واستبدَّ بها الفِعل
يحلّ إذا لم يعتمد في محلّه ولا بُدَّ من إبراز مضمّره يتلو/
وإن كان معناه المضيّ فمبطلٌ وتسقط نونه إذا مُضَمَّرُ يَخْلُو
وتقديره فرد أو جعلك واوه وأختأ لها في الجمع حَرْفًا بها يَعْلُو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك : أن اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدي كقائم وذاهب .

واسم المفعول إنما يُبنى من فعل متعدي ، لأنه جارٍ على فعل ما لم يُسمِّ فاعله ، فكما أنه لا يُبنى إلا من المتعدي ، كذلك اسم المفعول . ذكره في (البسيط) : قال : فإن عدي اللازم بحرف جرٍّ أو ظرفٍ جاز بناء اسم المفعول منه نحو : ﴿ غير المفضوب عليهم ﴾^(١) و « زيد منطلقٌ به » .

ومن ذلك ، قال ابن مالك في (شرح الكافية) : انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو : الورع محمود المقاصد ، وزيد مكسو العبد ثوباً .

وقال الأندلسي : في (شرح المفصل) : الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضي وبين اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه :

أحدها : أن الأول لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذي ، والثاني يعمل مطلقاً .

ثانيها : أن الأول يتعرّف بالإضافة بخلاف الثاني .

ثالثها : أن الأول إذا تُنّي أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النون والجرّ . والثاني : يجوز فيه وجهان : هذا ، وبقاء النون والنصب .

ذكر ما افرق فيه الصفة المشبهة

واسم الفاعل

قال ابن القوّاس في (شرح الكافية) : الصّفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه ، وتفارقه من وجوه :

أما وجوه الشبه فأربعة : التذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع .

وأما وجوه المفارقة فسبعة :

أحدها : أنها لا تعمل إلا في السببيّ دون الأجنبيّ نحو زيد حسنٌ وجهه / ولا يجوز حسنٌ وجهه عمرو، كما يجوز ضاربٌ وجه عمرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل . [٢٠١/٢]

والثاني : لا يتقدّم معمولها عليها ، فلا يقال : زيدٌ وجهه حسنٌ كما يقال : زيدٌ عمراً ضاربٌ .

والثالث : عدم شبه الفعل ، ولذلك احتاجت في العمل إلى شبه اسم الفاعل .

الرابع : أنها لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده ، فإنها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ، ويعمل منها في الحال والاستقبال ، ولذلك إذا قصدنا بالصّفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل ، فيقال في حسن : حاسن ، فحسن ، هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً ، وحاسن الذي ثبت له الآن أو غداً . وفي التنزيل : ﴿ وَضَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ ﴾^(١) فعدل عن ضَيِّق إلى ضائِق ، ليدل على عُرُوض « ضَيِّق » وكونه غير ثابت في الحال .

لا يقال : فإذا دلّت على معنى ثابت كانت مأخوذةً من الماضي لكونه قد ثبت ، وحينئذ فيلزم أن لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضي وهو لا يعمل .

لأنا نقول : إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقاً وهو ممنوع ، بل معنى الحال موجود فيها ، فإنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على أن الصفة موجودة ، لاتّصال زمانها من إخبارك ، لا أنها وجدت ثم عدت .

الخامس : أنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم .

السادس : أنها إذا دخل عليها « أل » وعلى معمولها كان الأجود في معمولها الجرّ بخلاف اسم الفاعل ، فإن النصب في أجود .

السابع : أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب فلا يقال : زيد / كثير المال والعيبد بنصب (العيبد) كما يقال زيد ضارب عمرو وبكراً ، لأنه إنما يعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوباً في المعنى ، وليس معمولها كذلك ، بل هو مرفوع في المعنى ، لأن الأصل في كثير المال : كثير ماله . [٢٠٢/٢]

وذكر ابن السّراج في الأصول فرقاً ثامناً وهو : أن اسم الفاعل يجوز إضافته إلى الفاعل ، لا يجوز أن تقول : عجت من ضارب زيد وزيد فاعل ، ويجوز في الصّفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل ؛ لأنها إضافة غير حقيقية نحو : الحسن الوجه ، والشّديد اليد ، فالحسن للوجه والشّدة لليد ، والمعنى : حسن وجهه .

وزاد ابن هشام في (المغني) فروقاً أخرى .

أحدها : أن أسم الفاعل لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته ، وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ، ومطمئن النفس ، وطاهر العرّض ، وغير مجارية له وهو الغالب .

والثاني : أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه ، فإنها تنصب مع قصور فعلها .

والثالث : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره ، نحو : مررت بقاتل أبيه ، ويقبح مررت بحسن وجهه .

والرابع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمراً ، ويمتنع عند الجمهور: زيد حسن في الحرب وجهه ، رفعت أو نصبت .

والخامس : أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفة . قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة .

والسادس : أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله وهي لا تعمل محذوفة .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الأمور التي ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة: الاشتقاق ، واتحاد المعنى ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه :

أحدها : أن هذه الصفات لا توجد إلا حالاً واسم الفاعل يصلح للأزمنة / الثلاثة .

[٢٠٣/٢]

ثانيها : أنها لا تعمل إلا فيما كان من سبب موصوفها أعني الاسم الذي تجري عليه إعراباً .

ثالثها : لا يتقدم معمولها عليها .

رابعها : أن المنصوب بها ليس مفعولاً به صريحاً .

خامسها : أن الألف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الأصل الجرّ .

سادسها : أنه لا يعطف على المجرور بها نصباً .

سابعها : أنها تعمل مطلقاً من غير تقييد بزمان أو ألف ولام .

ثامنها: أنها يقبح أن يضم فيها الموصوف، ويضاف معمولها إلى مضمرة .

تاسعها : أنها لا تكون علاجاً واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون .

عاشرها : انها لا توافق الفعل عدّة وحركةً وسكوناً .

قال ابن برهان : (ضارب) يعمل عمل فعله الذي أخذ منه ، و(حسن) يعمل ما يعمل فعله، لأنه ينصب تشبيهاً له بضارب ، وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك أن الفاعل في : زيد ضارب عمراً غير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب .

فإن قيل : ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب ؟ قلنا لأنهما صفتان .

قال الأندلسي : هذا الذي ذكر فرق آخر أيضاً ، وهو أن

المنصوب بها فاعل في المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : زيد ضاربٌ
 عمراً فقد أخبرت بوصول الضرب من زيد إلى عمرو ، وأما زيد حسن
 الوجه فلا يخبر أن الأول فعل بالوجه شيئاً ، بل الوجه هو الفاعل في
 الحقيقة إذ الأصل زيد حسن وجهه . ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط
 في اسم الفاعل/.

[٢٠٤/٢]

ذكر ما اُترق فيه أفعال في التّعجبّ وأفعال التّفضيل

قال صاحب (البسيط) : التّعجب والتّفضيل يشتركان في
 اللفظ والمعنى .

أما اللفظ فلتركيبهما من ثلاثة أحرف أصول وهمزة .

وأما المعنى فلأنّ ما أعلم زيداً ! وزيد أعلم من عمرو .

يشتركان في زيادة العلم .

ويفترقان في أن أفعال في التّعجب ينصب المفعول به نحو : ما
 أحسن زيداً ، وأفعال التّفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر
 القولين ، والثاني أنه ينصبه للسمع والقياس ، أمّا السماع فقوله :

٣٦٧ = أكرّ وأحمي للحقيقة منهم وأضرب منّا بالسيف القوانسا^(١)

(١) سبق ذكره رقم ٩٩ .

وأما القياس فإنه اسم مأخوذ من فعل ، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة .

والجواب عن البيت أن القوانس منصوبٌ بفعل دلّ عليه أضرب أي نضرب القوانسا ، وعن القياس أنه مدفوعٌ بالفارق من وجهين :

أحدهما : أن الاسماء العاملة لها أفعال بمعناها ، فلذلك عملت نظراً إلى الفعل الذي بمعناها ، وأفعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظراً إلى فعله .

والثاني : أن أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ؛ إذ صحبته « مِنْ » امتنعت منه هذه الأحكام ، فَبَعُدَ لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل في الظاهر . ذكره صاحب (البسيط) .

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النحاس في (التعليقة) : : حَبْذا كَنِعْم وبئس في المبالغة في المدح والذم إلا أن بينهما فرقاً ، وهو أن «حَبْذا» مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب ، وكذلك في الذم تتضمن بُعد المذموم من القلب / وليس في نِعْم وبئس تعرّض لشيء من ذلك .

قال : ومما اُفترقا فيه أنه يجوز في « حبذا » الجمع بين الفاعل والظاهر والتمييز من غير خلاف نحو : حبذا رجلاً زيد .

وجرى في نعم وبئس خلاف فمنعه جماعة ، وجوزه آخرون ، منهم الفارسي والزمخشري .

وفصل جماعة منهم ابن عصفور ، فقالوا : إن اختلف لفظ الفاعل والظاهر والتمييز ، وأفاد التمييز معنى زائداً ، جاز الجمع بينهما ، وإلا لم يَجْز ، قال : وإنما جرى الخلاف في نعم وبئس ، ولم يَجْز في حبذا ، لأن بينهما فرقاً وهو أن الفاعل في « حبذا » وهو اسم الإشارة مبهم فله مرتبة من مرتبتي فاعلي نعم ، وهما المظهر والمضمر ، فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح فاعل نعم المظهر ، فلا يحتاج إلى تمييز ولا مبهماً كإبهام المضمر في نعم ، فيلزم تمييزه ، بل لما كان فيه إبهام فارق به الفاعل المظهر في نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا . ولما قلَّ إبهامه عن إبهام المضمر في نعم جَوَّزنا عدم التمييز في حبذا ظاهراً ومقدراً . ولم نُجْزه مع المضمر في نعم . انتهى .

ذكر ما اُفترقت فيه التوابع

قال في (البسيط) : الفرق بين الصفة والتأكيد من خمسة

أوجه :

أحدها : أنه لا يصح حذف المؤكّد ، ويصحّ حذف الموصوف .
وسرّه أن التأكيد فيس فيه زيادة على المؤكّد ، بل هو هو بلفظه أو
بمعناه ، فلو حُذِف لبطل سرّ التأكيد .

وأما الصّفة ففيها معنى زائد على الموصوف ، فإذا عُلم
الموصوف جاز حذفه وإبقاؤها ، لإفادتها المعنى الزائد على
الموصوف ، لأنها بمنزلة المستقل بالنظر إلى المعنى الزائد .

والوجه الثاني : أن التوكيد المتعدّد لا يعطف بعضه على بعض
، والصفات المتعدّدة يجوز عطف بعضها على بعض . وسرّه أن ألفاظ
التوكيد متّحدة المعاني . وألفاظ الصفات متعدّدة المعاني .

والوجه الثالث : أن الفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن إعراب
متبوعها ، والصفات يجوز قطعها عن إعرابه . وسرّه أن القطع إنما
يكون لمعنى مدح أو ذم / وهو موجود في الصّفات ، فلذلك جاز [٢٠٦/٢]
قطعها ، وأما التأكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم ، فلذلك لم يجر
قطعه .

والوجه الرّابع : أن التأكيد يكون بالضمائر دون الصّفات . وسرّه
أن التأكيد يقوّي المعنى في نفس السّامع بالنسبة إلى رفع مجاز
الحكم ، وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح ، فلذلك احتيج
إليه ، وأما الصّفة فلأن المقصود منها إيضاح المحكوم عليه ، وهو في
نهاية الإيضاح ، فلا يحتاج إلى إيضاح ، لأنه ان كان لِمُتَكَلِّمٍ أو مخاطب

فقرينة التّكلم أو الخطاب توضّحهما ، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة نوضحه ، فلا يحتاج إلى إيضاح .

والوجه الخامس : أن النّكرات تؤكّد بتكرير ألفاظها دون معاني ألفاظها ، وتوصف . وسرّه أن معاني ألفاظها معارف ، ولا تؤكّد النّكرات بالمعارف ، وأمّا الوصف فإنها توصف بما يوافقها في التّنكير .

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : النّعت يفارق التوكيد من أوجه :

الأول : أن التأكيد إن كان معنويًا فألفاظه محصورة ، وألفاظ الصّفات ليست كذلك ، وإن كان لفظيًا فإنه يجري في الكلم بأسرها مفردةً ومركّبةً ، والنّعت ليس كذلك .

الثاني : أن النّعت يتبع المعرفة والنكرة ، والتأكيد لا يتبع إلا المعارف أعني التأكيد المعنوي .

الثالث : أن الصّفة يشترط فيها أن تكون مشتقةً ، ولا كذلك في التأكيد .

[عطف البيان والصّفة]

قال وعطف البيان يجمع الصّفة من حيث إنه يبيّن ويوضح كما تفعل الصّفة في الجملة .

ثم إنهما يفترقان في غير ذلك ، فالصفة مشتقة أبداً من معنى في الموصوف أو في شبهه استحق أن يوضع له اسم منه نحو : طويل مُشْتَقٌّ من الطول . فإذا قلت : رجل طويل ، فالرجل استحق أن يكون طويلاً اسماً له وواقعاً عليه بطريق وجود الطول فيه . وأما عطف البيان فلا يكون مشتقاً .

وفرق ثانٍ : وهو أن عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فإذا / قلت : زيد أبو عبد الله دَلَّ (أبو عبد الله) لو انفرد على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد ، وأما الصفة فليست كذلك ، لأنك إذا قلت : رجل طويل ، ثم أفردت الطويل ، ولم تقدّر جريه على رجل لم يدل عليه ، وإنما يدل على شيء من صفته الطول على الجملة .

وفرق ثالث : أن عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والنكرة .

وفرق رابع : أن النعت يكون للشيء وكيفيته ، وعطف البيان لا يكون فيه ذلك .

وفرق خامس : أن النعت قد يكون جملة ، وعطف البيان ليس كذلك .

والنعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان .

وأيضاً فالصفة تتحمل الضمير، وعطف البيان لا يتحمّله . وغير ذلك من الفروق . انتهى .

وقال ابن يعيش وصاحب (البسيط) : عطف البيان يشبه الصّفة من أربعة أوجه ، ويفارقها من أربعة أوجه ، أما أوجه الشّبه :

فأحدها : أن يبيّن المتبوع كبيان الصفة .

والثاني : أن حكمه حكم الصّفة في انسحاب العامل عليها .

والثالث : أنه يطابق متبوعه في التعريف كالصفة .

والرابع : أنه لا يجري على مضمّر كالصفة .

وأما أوجه المفارقة :

فأحدها : أن الصّفة بالمشتق غالباً وهو بالجوامد .

والثاني : أن عطف البيان يختص بالمعارف ، والصفة تكون في المعارف والنكرات . وذكر بعضهم أنه يكون في النكرات أيضاً .

والثالث : أن حكم الصّفة أن تكون أعمّ من الموصوف أو مساوية ، ولا تكون أخصّ منه ؛ لأنها تستمد من الفعل بدليل تحمّلها للضمير ، فلذلك انحطّت رتبها لنظرها إلى ما أصله التّنكير . ولا يشترط ذلك في عطف البيان / نحو : مررت بأخيك زيد ، فإن زيدا [٢٠٨/٢] أخص من الأخ .

الرَّابِع : أن الصِّفَة يجوز فيها القطع إلى النَّصْب والرَّفْع ولا يجوز ذلك في عطف البيان، لعدم المدح والذم المقتضى للقطع .

[عطف البيان والبدل]

قالا : ويشبه البديل أيضاً من أربعة أوجه ، ويفارقه من أربعة أوجه :

أما أوجه الشبه :

فأحدها : أنه عبارة عن الأوّل كالبدل .

والثاني : أنه يكون بالجوامد كالبدل .

والثالث : أنه قد يكون أخصّ من متبوعه وأعم منه كالبدل .

والرابع : أنه قد يكون بلفظ الأوّل على جهة التأكيد كقول^(١)

القاتل

٣٦٨ = * يا نصرُ نصرُ نصرًا^(٢) *

(١) في ط : كقوله لقاتل : تحريف واضح .

(٢) رجز هو بتمامه :

إنني وأسطار سُطِرُن سَطِراً لقاتل يا نصرُ نصرُ نصرًا

وهو لرؤبة، ديوانه ١٧٤/ ، وروايته :

* يا نصرُ نصرًا نصرًا * بنصب « نصرًا الثانية .

من شواهد : سيبويه ٣٠٤/١ ، والخزانة ٣٢٥/١ ، وشرح شواهد المغني

للسيوطي ٨١٢/ ، والمغني ٤٣٤/٢ ، ٧٤٢ ، ٥١٠ .

والهمع والدرر رقم ٩٥٧ ، ١٥٤٨ .

كالبدل .

وأما وأجه المفارقة :

فأحدها : أن عطف البيان في تقدير جملة على الأصح ، والبدل في تقدير جملتين على الأصح .

والثاني : أن عطف البيان يشترط مطابقتة لما قبله في التعريف بخلاف البدل ، فإنه تبدل النكرة من المعرفة وبالعكس .

والثالث : أن عطف البيان لا يجري على المضمرة كالوصف بخلاف البدل .

والرابع : أن البدل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان .

وقال ابن جنّي في (الخصائص) : حدثنا أبو علي أن الزّيادي سأل أبا الحسن عن قولهم : مررت برجل قائم زيدٌ أبوه بدلٌ أم صفة ؟ فقال أبو الحسن : لا أبالي بأيّهما أجبت ؟ قال ابن جنّي : وهذا يدلُّ على تداخل الوصف والبدل ، وعلى ضعف العامل المقدّر مع البدل .

وقال ابن يعيش : قد اجتمع في البدل ما افترق في الصّفة والتأكيد ، لأن فيه إيضاحاً للبدل ورفع لبسٍ ، كما كان ذلك في الصّفة وفيه رفعٌ للمجاز ، وإبطال التوسّع الذي كان يجوز في المبدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني أخوك / جاز أن تريد كتابه أو [٢٠٩/٢٠٩] .

رسوله ، فإذا قلت : زيد زال ذلك الاحتمال ، كما لو قلت : نفسه أو عينه ، فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التأكيد بالنفس والعين ، ومن البيان ما يحصل بالنعته غير أن البيان في البدل مقدّم ، وفي النعت والتأكيد مؤخر .

وقال ابن هشام في (المغني) : افرق عطف البيان والبدل في ثمانية أمور، فذكر من هذه الأربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب (البسيط) ثلاثة :

الرابع والخامس والسادس : أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة ، ولا فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل .

والسابع : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾^(١) بنصب كل الثانية .

والثامن : أنه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأول بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل ، وتعين البيان في نحو : يا زيد الحارث ، ويا سعيد كرز ، وفي نحو : أنا الضارب الرجل زيد ، وفي نحو : زيد أفضل الناس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال ، وفي نحو : يأيها الرجل غلام زيد ، وفي نحو أيّ الرجلين زيد وعمرو جاءك ؟ وفي نحو :

(١) الجائية ٢٨/ . وفي النشر ٣٧٢/٢ : قرأ يعقوب بنصب اللام ، وقرأ الباقون برفعها .

جاءني كلا أخويك زيد وعمرو^(١) .

وعبارة^(٢) ابن السراج : الفرق بين عطف البيان وبين البدل : أن عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول . قال : والفرق بين العطف وبين النعت والبدل : أن الثاني في العطف غير الأول ، والنعت والبدل هما الأول .

قال ابن يعيش : ويتبين الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين :

أحدهما : النداء / نحو : يا أخانا زيداً .

والثاني : نحو أنا الضارب الرجل زيد ، فإنه يتعين فيهما جعل زيد عطف بيان ، ولا يجوز جعله بدلاً ، لأنه يوجب ضم زيد في الأول^(٣) وامتناع الإضافة في الثاني^(٤) .

(١) انظر نص ابن هشام في المغنى ٥٠٧/٢ تحت عنوان : « ما افترق فيه عطف البيان والبدل » وقد وضع أمور الافتراق بأثلة وشواهد عديدة .

(٢) في ط فقط : « وقال ابن هشام في المغنى : وعبارة ابن السراج « الخ بزيادة « وقال ابن هشام » وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة مما يدل على أنها

وهم ، وقد تتبع هذه العبارة في المغنى في هذا الموضع فلم أعثر عليها .

(٣) أي في الموضع الأول الذي مثل له بمثال : يا أخانا زيداً . ويترتب على

جعله بدلاً أن تقول : يا أخانا زيداً بالضم ، ولم يجز نصبه ولا تنوينه لأنه من

جملة أخرى غير الأول كأنك قلت : يا أخانا يا زيد .

(٤) فسره ابن يعيش في الموضع نفسه ٧٣/٣ بقوله : « إن جعلت زيداً عطف

بيان جازت المسألة ، وإن جعلته بدلاً لم تجز ، لأن حدّ عطف البيان أن =

قال ابن يعيش : ومن الفصل بين البدل وعطف البيان : ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول ، والثاني بيان كالنعت المستغنى عنه . والمقصود بالحديث في البدل^(١) هو الثاني ، لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى مترادفان عليه ، والثاني منهما أشهر عند المخاطب فوق الاعتماد عليه ، وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني . وعلى هذا لو قلت : زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة ، فإن أردت عطف البيان صحَّ النكاح ، لأن الغلط وقع في البيان ، والمقصود لا غلط فيه . وإذا جعلته بدلاً لا يصحَّ النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني^(٢) .

وذكر صاحب (البسيط) مثله قال : وينبغي للفقهاء أن يتبع هذا التحقيق ولا ينكره .

وكتب الزركشي على الحاشية هنا : ما ذكره حسنٌ وبه يستدرك على أصحابنا حيث حكوا وجهين في مثل هذه الصورة وصحَّحوا الصَّحة .

= تجري الأسماء الصريحة مجرى الصفات فيعمل فيه العامل ، وهو في موضعه بواسطة المتبوع ، والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الأول ، ووضع موضعه مباشراً للعامل .

(١) في ط فقط : « الأول » مكان : « البدل » تحريف ، صوابه من المخطوطات وابن يعيش ٧٤/٣ .

(٢) أنظر ابن يعيش ٧٤/٣ .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان : باب العطف أوسع من باب
البدل ، لأن لنا عطفاً على اللفظ وعلى الموضع ، وعلى التوهم ، والبدل
يكون على اللفظ ، وعلى الموضع ولا يكون على التوهم . وفيه الفرق
بين العطف على الموضع والعطف على التوهم : أن العطف على
الموضع عامله موجود وأثره مفقود ، والعطف على التوهم أثره موجود
وعامله مفقود .

وقال السخاوي في (سفر السعادة) : قال شيخنا أبو اليمن
الكندي^(١) : ينبغي أن يعلم أن كثيراً من النحويين لا يكادون يعرفون
عطف البيان على حقيقته ، وإنما ذكره سيويه عارضاً في مواضع ،
وأكثر ما يجيء تابعاً للأسماء المبهمة كقولك : يا هذا زيد ، ألا ترى
أنه ينون زيد ، فدلّ على أنه ليس ببدل .

وعلى هذا تقول : يأبها الرجل زيدٌ فزيدٌ لا يكون بدلاً من

الرجل لأن أي / لا توصف بما لا « لام »^(٢) فيه ، وإنما يكون بدلاً من [٢١١/٢]

(١) هوزيد بن الحسن بن زيد بن الحسن ، الإمام تاج الدين أبو اليمن الكندي
ولد ببغداد سنة ٥٢٠ . وكان أعلى من على الأرض إسناداً في القراءات ، وله
خزانة كتب في الجامع الأموي ، فيها كل نفيس . وتوفي يوم الاثنين سادس
شوال سنة ٦١٣ .

وفيه يقول تلميذه الشيخ علم الدين السخاوي ، وكان يبالح في وصفه :
لم يكن في عصر عمرو مثله وكذا الكندي في آخر عصر
وهما زيد وعمرو إنما بُني النحو على زيد وعمرو
انظر البغية ٥٧١/١ .

(٢) في ط فقط : « إلا بما لا لام فيه » بزيادة إلا تحريف يفسد الأسلوب .

أي ، فلذلك كان مبنياً على الضم غير منون . وهذا المكان من أوضح فروقه ، وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل .

وللبدل مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك أن عطف البيان من قبل التوابع قائم بنفسه على خفائه ، وأحكامه في التكرير ، والعطف ، والإعراب ، في التقديم والتأخير . والعامل فيه أحكام الصفة فلذلك أدخله سيبويه في جملتها ولم يُفرد له باباً .

قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان : أن الصفة لا بُدَّ من تقديرها ثانياً وإلا بطل كونها صفةً ، وعطف البيان علمه لا بد من تقديره غير ثانٍ بل أولاً، وإلا فسد كونه علماً، فلذلك لا يصح أن يجري مجرى الصفة من كل وجه . انتهى .

وقال ابن هشام في (تذكروته) : عطف البيان ، والنعت ، وبدل الكل من الكل ، والتأكيد فيها بيان لمتبوعها .

وتفترق من أوجه : فيفارق عطف البيان النعت من وجهين :

أحدهما : من حيث أن النعت بالمشتق أو بالمؤول به وهو ليس كذلك .

والثاني من حيث أن النعت يرفع الضمير والسببي ، والبيان ليس كذلك .

وهذا الوجه ناشيء عن الأول فينبغي أن يهذب فيقال : يكون في

الحقيقة لغير الأول نحو : رجل^(١) قائم أبوه ، والبيان لا يكون إلا للأول .

ويفارق التأكيد من وجهين :

أحدهما : أن التأكيد بألفاظ محصورة . وهذا ليس كذلك .

الثاني : أن التأكيد يرفع المجاز . وهذا إنما يرفع الاشتراك .

ووجه ثالث على رأي الكوفيين : أنهما يتخالفان في التعريف والتنكير في نحو : صمت شهراً كُله ، ولا يجوز ذلك في البيان خلافاً للزمخشري .

ويفارق البدل من وجهين :

أحدهما : أن متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل ، فالمقصود التابع لا المتبوع . وإنما ذكر الأول كالتوطئة / [٢١٢/٢]

والثاني : أن البيان من جملة الأول . والبدل من جملة أخرى . انتهى .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : امتاز البدل عن بقية التوابع الأربعة بخواص لا توجد فيها .

وأما امتيازه عن الصفة فبوجوه :

(١) في ط فقط : « برجل » بزيادة الباء ، تحريف

أحدها: أن الصفة تكون بالمشترك أو ما هو في حكمه . ولا كذلك
البدل، فإن حقه أن يكون بالأسماء الجامدة أو المصادر .

الثاني : أن الصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً . والبدل لا
يلزم فيه ذلك .

الثالث : أنه يجري في المظهر والمضمر . والصفة ليست
كذلك .

الرابع : أن البدل ينقسم إلى بدل بعض وكل واشتمال ،
والصفة لا تنقسم هذه القسمة .

الخامس : أن البدل منه ما يجري مجرى الغلط . وليس ذلك
في الصفة .

السادس : أن البدل لا يكون للمدح والذم كما تكون الصفة .

السابع : أن البدل يجري مجرى جملة أخرى ولا كذلك
الصفة .

الثامن : أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد . في البدل لا
يكون كذلك ، فلا تبدل الجملة من المفرد .

التاسع : أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب
الموصوف . والبدل لا يكون كذلك، لو قلت : سلب زيد ثوب أخيه لما
جاز .

العاشر : أن البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوصية

من غير زيادة ولا نقصان ، والوصف ليس موضوعاً على مُسمّى الموصوف بالوضع بل بالالتزام .

وأما امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه :

أحدها : أنه يجري في المعرفة والنكرة . وعطف البيان لا يكون

[٢١٣/٢]

إلا معرفة على ما قيل^(١) / .

الثاني : أن عطف البيان هو المعطوف لا غير ، والبدل قد لا

يكون المبدل بل بعضه ، أو مشتملاً عليه ، أولاً واحداً منهما ، وهو بدل الغلط .

الثالث : أن البدل يقدر معه العامل ، ولا كذلك في عطف

البيان .

الرابع : أن في البدل ما يجري مجرى الغلط ، وليس هذا في

عطف البيان .

وأما امتيازه عن التأكيد فلأن ألفاظ التأكيد المعنوي محصورة .

وأما اللفظي فهو إعادة اللفظ الأول ، والبدل ليس كذلك ، ولأن

التأكيد قد يكون المراد منه الإحاطة والشمول ، وليس هذا في البدل .

وأما امتيازه عن عطف النسق فظاهر .

وقال ابن الدّهان في (الغرّة) : : المناسبة بين التوكيد

والبدل : أنهما تكريران يلحقان الأول في أحد أقسام البدل ، وأن كلّ

واحد منهما لا يتقدّم على صاحبه ، وأن إعرابهما كإعراب ما يجريان

(١) في ط : « ما قبل ذلك » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

عليه ، وأنك في التوكيد مسدّد لمعنى المؤكّد ، وكذلك في البدل يُعني بالأول فتبدل منه .

ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل : أن الصفة موضحة كما أن البدل موضح .

والمباينة بينهما : أن الصّفة لا تكون إلا بمشتقّ ، والبدل لا يلزم ذلك فيه . وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللفظ، وذلك البعض والاشتمال، وليس كذلك الصّفة إذا كانت للأول، بل يكون مستتراً غير ظاهر الى اللفظ . وفي البدل ما لا يتحمّل^(١) ضمير البتّة . وليس كذلك الصّفة .

والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتكثير ، والصّفة ليست كذلك .

ومن الفرق بين الصفة والبدل : أن الفعل يبدل منه ولا يوصف .

ذكر ما افترق فيه الصّفة والحال

قال ابن القوّاس: الحال لها شبه بالصّفة من حيث أن كل واحد منهما / لبيان هيئة مُفيدة . [٢١٤/٢]

وقال في (البسيط) : الفرق بينهما من عشرة أوجه :

(١) في ط : « ما لا يتحمل عليه ضمير » بزيادة « عليه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها : أنّ الصّفة لازمة للموصوف ، والحال غير لازمة ،
ولذلك إذا قلت : جاء زيد الضّاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه .
وإذا قلت : جاء زيد ضاحكاً كانت صفة الضّحك له في حال مجيئه
فحسب .

الثاني : أن الصّفة لا تكون لموصوفين مختلفي الإعراب ،
بخلاف الحال فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول .

الثالث : أن الصّفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال .

الرابع : أن الحال تلازم التنكير . والصّفة على وفق موصوفها .

الخامس : أن الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القويّ
عند البصريين . بخلاف الصّفة ، فإنها لا تتقدّم على موصوفها .

السادس : أن الحال تكون مع المضمّر . بخلاف الصّفة .

السابع : أن الحال ليس في عاملها خلاف . وفي عامل الصّفة
خلاف .

الثامن : أن الحال يغني عن عائدها الواو . بخلاف الصّفة .

التاسع : أن الصّفة أدخل من الحال في باب الاشتقاق .

العاشر : أن الصّفات المتعددة لموصوف واحد جائزة ، وفي
الأحوال المتعدّدة كلام . انتهى .

ذكر ما افرقت فيه أم المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في (تذكروته) : نقلت من مجموع بخط ابن
الرمّاح : الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة من سبعة أوجه :

فالمُتصلة تقدّر بأي (١) .

ولا تقع إلا بعد استفهام .

والجواب فيها اسم مُعيّن ، لا « نعم » أو « لا » .

ويقدّر الكلام بها واحداً .

والإضراب فيها ، وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع
بإضمار مبتدأ .

وتقتضي المعادلة وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وأم
كذلك . والفعل بينهما كأزیداً ضربته أم عمراً ، فزیدٌ وعمروٌ مستفهم
عنهما .

(١) في النسخ المخطوطة : « إلى » مكان « أي » تحريف صوابه من ط ومن
قول المرادي في الجني الداني / ٢٠٥ عند الحديث عن أم : « أم المتصلة
وهي المعادلة لهزمة التسوية نحو : ﴿ سواء عليهم أنذرتهم أم لم
تنذرهم ﴾ (البقرة / ٦) أو لهزمة الاستفهام التي يطلب بها لـ « أم » ما
يطلب بـ « أي » نحو : أقام زيد أم قعد؟ .

وأوليت كـ « لا » حرف الاستفهام ./.

والذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو سألت عن الفعل قلت : أضربت زيداً أم قتلته ؟

وقال المهلبي :

الفرق في أم إذا جاءتك مُتَّصِلَةٌ	من أوجه سبعة لِلْقَطْعِ معتزله
وقوعها بعد الاستفهام عارية	قَطْعِ الإِضْرَابِ فِي الأَسْمَاءِ معتدله
كالفعل والفصل لا يحتل بينهما	جواب سائلها التَّعْيِينِ لِلْمَسْأَلَةِ
من بعد تقدير أي ثم مفردها	من بعدها داخلٌ فِي حُكْمِ مَا عَدَلَهُ
وكون ما بعدها من جنس أوله	وعكسُ ذلك يقتضيه لِمُنْفَصَلَةٍ

ذكر ما افترق فيه أم واو

قال ابن العطار في (تقييد الجمل) : أم وأو يشتهان من وجوه،

ويفترقان من وجوه :

فوجوه المشابهة ثلاثة : الحرفية ، والعطفية ، وأنها لأحد
الشيئين أو الأشياء .

ووجوه المخالفة خمسة :

وقال في (البسيط) : الفرق بينهما من أربعة أوجه :

أحدها : أن أم تفيد الاستفهام دون أو .
 الثاني : أن أو مع الهمزة لا تقدر^(١) بأحد ، وأم مع الهمزة
 المعادلة تقدر بأي .

الثالث : أن جواب الاستفهام مع أو بـ « لا » أو نعم . وجوابه
 مع أم المعادلة بالتعيين .

الرابع : أن الاستفهام مع أو سابق على الاستفهام مع أم
 المعادلة ، لأن طلب التعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة، وحكم
 الأحديّة .

قال : وأما الفرق بين موقعهما ، فإذا كان الاستفهام باسم
 كقولك : أيهم يقوم أو يقعد ، ومَنْ يقوم أو يقعد ، كان العطف بـ «أو» دون
 (أم) ، لأن التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم ، فلا حاجة إلى أم في
 ذلك ، لدلالة الاسم على معناها ، وهو التعيين .

وأما أفعال التفضيل كقولك : زيد أفضل أم عمرو فلا يعطف معه
 إلا بأم دون أو ، لأن أفعال التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه
 إلا التعيين دون الأحديّة .

وإذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما

بعدها / اسماً أم فعلاً كقولك : سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو؟ [٢١٦/٢]

وسواء عليّ أقيمت أم قعدت ؟ .

(١) في ط فقط : « لا تقدر » بزيادة : « لا » تحريف ، صوابه من المخطوطات
 والأسلوب .

وإنما كان كذلك ، لأن الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة ، ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم .

وإذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو إما أن يقع بعده اسمان أو فعلان ، فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك : سواء على زيد وعمرو . وفي التنزيل ﴿ سواءٌ محياهُم ومماتهُم ﴾ (١) لأن التَّسوية تقتضي التعديل بين شيئين .

وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك : سواءٌ عليّ قمت أو قعدت كان العطف بأو ، لأنه يصير بمعنى الجزاء .

وإذا وقع بعد (أبالي) همزة الاستفهام كان العطف بأم كقولك: ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً؟ لأن الهمزة تقتضي ما بعد أم لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول أبالي ، ولذلك لا يصح السكوت على ما قبل أم .

وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك : ما أبالي ضربت زيداً أو عمراً ، فإن العطف بأو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها ، ولذلك يحسن السكوت على ما قبل أو ، تقول : ما أبالي ضربت زيداً .

والأجود في نحو قولك : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ، وما أدري أقمت أم قعدت ، وليت شعري أقمت أم قعدت ، العطف بأم ، لأنها بمنزلة : « علمت » ، فتكون الهمزة ما بعد أم لتحقيق المعادلة ،

والفعل المعلق في المعنى بمجموعهما على معنى : أيهما .

وقد ذكروا جواز « أو » وهو ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه لا يصح السكوت على ما قبل «أو» . والضابط الكليّ في الفرق بينهما : أنه يحسن السكوت على ما قبل « أو » فإن لم يحسن فهو من مواضع أم .

والثاني : أنه يصير المعنى : ما أدري أحد الفعلين فعل ، ولا معنى له ، إنما المعنى يتقضي ما أدري أي الفعلين فعل . وأما قوله :

٣٦٩= إذا ما انتهى علمي تنهيتُ عنده أطال فأملئ أو تنهيتُ فأقصر^(١)

فالذي حسن العطف فيه بأو وإن تقدّمت الهمزة : أن الجملتين فضلة في موضع الحال أي تنهيت عنده في حال طولها في إملائه أو في حال تنهيه وقصره . انتهى / [٢١٧/٢]

ذكر الفرق بين أو وإما

قال ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : الفرق بين أو وإما من جهة اللفظ من وجهين :

(١) نسب في سيبويه ١/ ٤٩٠ لزيادة بن زيد العذريّ

من شواهد : سيبويه ، والمقتضب ٣/ ٣٠٢ ، والخزانة ٤/ ٤٦٩ .

أحدهما : أن إمّا لا تستعمل إلا مكررة. وأو لا تكرر .
 الثاني : أن إما تلازم حرف العطف . وأو لا يدخل عليها حرف
 العطف .

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في (المغني) : تكون حتى عاطفة بمنزلة
 الواو ، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط .

أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها . ذكره ابن
 هشام الخضراوي ، ولم أقف عليه لغيره .

وأن تكون إمّا بعضاً من جمع قبلها كقدّم الحجاج حتى المشاة ، أو
 جزءاً من كل كأكلت السمكة حتى رأسها ، أو كجزء كأعجبتي الجارية
 حتى حديثها .

والذي يضبط ذلك : أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء ،
 وتمتنع حيث يمتنع ، وأن يكون غاية لما قبلها ، إمّا في علو أو ضده .

الثاني : أنها لا تعطف الجُمْل .

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجارّ فرقاً بينها وبين
 الجارّة نحو : مررت بالقوم حتى يزيد . ذكر ذلك ابن الخبّاز ، وأطلقه .

وقيدته ابن مالك بأن لا يتعيّن كونهما للعطف نحو : عجبت من القوم حتى بيّنهم .

قال ابن هشام : وهو حسن ، قال : ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصلح أن تحل فيه (إلى) محلّ (حتى) العاطفة فهي فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذٍ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره .

وزعم ابن عصفور : أن إعادة الجار مع حتى أحسن ولم يجعلها

[٢١٨/٢] واجبة / .

ذكر ما افرقت فيه النون الخفيفة

والتنوين

قال ابن السراج في الأصول : النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم ، فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين ، وقد فرّقوا بينهما بأن النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين ، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين ، فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كأنهم فضّلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل ، وفصلوا بينهما .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك خطأ لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء

الساكنين غالباً^(١)؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء مع أن نون التوكيد ليست ملازمة للفعل إلا مع المستقبل في القسم ، والتنوين لازم لكل اسم منصرف عُرِّي عن الألف واللام والإضافة، فلما انحطت النون من التنوين، وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين .

قال أبو عليّ : لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزية، يعني تفضيلهم التنوين بتحريكه؛ لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين .

ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة

والنون المقابل له

قال ابن القوّاس في (شرح الدرّة) : اعلم أنّ تنوين^(٢) المقابلة يفارق النون المقابل له في أنّ التنوين لا يثبت مع اللّام ولا في الوقف، بخلاف النون، وأنّ النون تجعل حرف الإعراب بخلاف التنوين .

ذكر ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في (المغني) : تنفرد سوف عن السين بدخول

(١) في ط : « عالياً » بالعين ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « أن التنوين » بزيادة « أل » .

اللّام عليها نحو : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾^(١) ، وبأنها قد
تفصل بالفعل الملغى كقوله

* ٣٧٠ = * وما أدري وسوف إخال أدري^(٢) *

وذهب البصريّون : إلى أن مدّة الاستقبال / معها أوسع من
السّين . . . [٢١٩/٢]

قال ابن هشام : وكأنّهم نظروا إلى أن كثرة الحروف تدلّ على
كثرة المعنى ، وليس ذلك بمطرّد .

وقال ابن إياز في (شرح الفصول) : الفرق بين السّين وسوف
من وجهين :

الأول : التّراخي في سوف أشدّ منه في السّين بدليل استقراء
كلامهم ، قال تعالى : ﴿ وسوف تسألون ﴾^(٣) ، وطال الأمد والزّمان ،

(١) الضحى / ٥ .

(٢) تمامه :

* أقوم آل حصنٍ أم نساء *

وهولزهير بن أبي سلمى .

من شواهد : ابن الشجريّ ٣٣٤/٢ ، والمغنى ٤٠/١ ، ١٢٣ ، ٥٣/٢ ،
وحاشية يس ٢٥٣/١ ، والهمع والدرر رقم ٥٩٩ ، ٩٦٣ ، ١٣٤٧ .

(٣) الزخرف / ٤٤ .

وقال تعالى : ﴿ سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم ﴾^(١) . فتعجل القول .

والثاني : أنه يجوز دخول اللّام على « سوف » ولا تكاد تدخل على السّين .

وقال ابن الخشاب : سوف أشبه بالأسماء من السّين ؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، والسّين أقعد في شبه الحروف ؛ لكونها على حرف واحد ، فاختصّت سوف بجواز دخول اللّام عليها بخلاف السين .

ذكر ما افرقت فيه الفاظ الإغراء والأمر

قال الأندلسي : الفرق بين هذه الأسماء : عليك ودونك ونحوها في الإغراء وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه :

منها : أن الإغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز / عليه زيداً :

ومنها : أل لا يتقدم معمولها عليها ، لا تقول : زيداً عليك .

ومنها : أن الفاعل فيها مستتر لا يظهر أصلاً في تثنية ولا جمع .

ومنها : أن حروف الجرّ هنا لا تتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل

عند بصريّ إلا المازنيّ كقوله تعالى : ﴿ ارجعوا وراءكم ﴾^(٢) ،

(١) البقرة / ١٤٢ .

(٢) الحديد / ١٣ .

فليس « وراءكم » معمولاً لارجعوا ، لأنه اسم فعل ، بل ذكر تأكيداً .
ومنها : أن الإغراء لا يجاب بالفاء ، لا يقال : دونك زيداً
فيكرمك .

ومنها : أن المفعول به إذا كان مضمراً كان منفصلاً ، ولم يجز أن
يكون متصلاً نحو : عليك إياي ، ولا يقال : عليكني كما يقال :
الزمني ، لأن هذه لم تتمكن / تمكّن الأفعال .

[٢٢٠/٢]

ذكر ما افرقت فيه لام كي ولام الجحود

قال أبو حيان : افرقا في أشياء :

أحدها : أن إضمار أن في لام الجحود على جهة الوجوب ،
وفي لام كي على جهة الجواز في موضع ، والامتناع في موضع ،
فالجواز حيث لم يقترن الفعل بـ « لا » نحو ، جئت لتكرمني ، ويجوز
لأن تكرمني ، والامتناع حيث اقترن بـ « لا » ، فإن الإظهار حينئذ يتعيّن
نحو ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ ﴾ (١) فراراً من توالي المتماثلين .

الثاني : أن فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو : ما
كان زيد ليذهب ، بخلاف لام كي نحو : قام زيد ليذهب .

الثالث : أنه لا يقع قبلها فعل مستقبل ، فلا تقول : لن يكون

زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو : سأتوب ليغفر الله لي .

الرابع : أن الفعل المنفيّ قبلها لا يكون مقيداً بظرف ، فلا يجوز ما كان زيد أمس ليضرب عمراً ، ويوم كذا ليفعل . ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو : جاء زيد أمس ليضرب عمراً .

الخامس : أنه لا يؤخر الفعل معها فلا يجوز ما كان زيداً إلا ليضرب عمراً ، ويجوز ذلك مع لام كي نحو : ما جاء زيداً إلا ليضرب عمراً .

السادس : أنه يقع موقعها كي ، لا تقول : ما كان زيد كي يضرب عمراً . ويجوز ذلك في لام كي نحو : جاء زيد كي يضرب عمراً .

السابع : أن المنصوب بعدها لا يكون سبباً لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي .

الثامن : أن النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلّق به اللام ، فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام ، وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضربك ، فيتنفي الضرب خاصة ، ولا ينتفي المجيء إلا بقريئة تدل على انتفائه .

التاسع : أن لام الجحود لا تتعلّق إلا بمعنى الفعل الواجب

حذفه ، فإذا قلت / ما كان زيد ليقوم ، فكأنك قلت : ما كان زيد [٢٢١/٢]

مستعداً للقيام ، يقدر في كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام ففي نحو قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليُطْلِعَكُم على الغيب ﴾ (١) يقدر : مريداً لاطلاعكم على الغيب .

وأما لام كي ، فإنها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام .

العاشر : أن لام الجحود تقع بعد ما لا يستقل أن يكون كلاماً دونها ، ولام كي لا تقع إلا بعد ما يستقل كلاماً ، ولذلك كان الأحسن في تأويل قوله :

٣٧١ = فما جَمَعُ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مَقَاوِمَةً وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ (٣)
أنه على إضمار « كان » لدلالة المعنى عليه أي فما كان جمع ليغلب ، لتكون اللام فيه لام الجحود ، لا لام كي ، لأن ما قبلها وهو « فما جمع » لا يستقل كلاماً .

ذكر ما افرقت فيه الفاء والواو اللذان

ينصب المضارع بعدهما

قال أبو حيان : لا أحفظ النصب جاء بعد الواو ، بعد الدعاء

(١) آل عمران / ١٧٩ .

(٢) في ط : « يكرن » بالراء ، تحريف واضح .

(٣) من شواهد : المغنى ١/ ٢٣٣ ، والأشمونى ٣/ ٢٩٣ ، وقائله مجهول .

والعَرَضُ والتَحْضِيضُ والرَّجَاءُ . قال : فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلاّ بسمع .

قال : وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ، ومع المنفيّ بها فإن عموم قول التسهيل في « مواضع الفاء »^(١) يدل على الجواز معهما . ويحتاج ذلك إلى السَّماع من العرب .

وانفردت الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها نحو : ﴿ قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾^(٢) ويرفع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف .

وأجاز الزجاجيّ الجزم في النفي أيضاً ، فأجاز : ما تأتينا تحدثنا . وعلى هذا قال بعضهم : كلّ ما تنصب فيه الفاء تجزم ، ولم يستثن شيئاً^(٣) .

ذكر ما افرقت فيه أن المصدرية

وأن التفسيرية

قال أبو حيان : من الفرق بين أن المصدرية والمفسرة : أن المصدرية ، يجوز أن تتقدم على الفعل ، لأنها معموله ، وإذا كانت

(١) انظر التسهيل / ٢٣٢ .

(٢) الإسراء / ٥٣ .

(٣) انظر هذا البحث بالتفصيل في همع الهوامع ٤ / ١١٨ إلى ١٣٩ .

[٢٢٢/٢] مفسرة لم يجوز أن تتقدمه ، لأن / المفسر لا يتقدم المفسر .

ذكر ما افترق فيه لمّ ولما

قال ابن هشام في (المغني) : افترقتا في خمسة أمور :

أحدها : أن « لَمَّا » لا تقترن بأداة شرط لا يقال : « إن لَمَّا »
تقم ، و(لَمْ) تقترن به نحو « وإن لم تفعل » (١) .

الثاني : أن منفي لَمَّا يتصل بالحال كقوله :

٣٧٢ = فإن كنت مأكولاً فكن خير آكلٍ وإلا فأدركني ولما أمزق (٢)

ومنفي لَمْ يحتمل الاتصال نحو : ﴿ ولم أكن بدعائك ربّ شقيّاً ﴾ (٣) .

والانقطاع مثل : « لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ (٤) ، . ولهذا جاز :

(١) المائة / ٦٧ .

(٢) للمزق العبدى .

من شواهد : ابن الشجري ١ / ١٣٥ ، والمغني ١ / ٣٠٩ ، والأشموني ٥ / ٤ .

قال ابن الشجري : أي إن كنت مظلوماً فتولّ ظلمي ، فظلمك لي أحب إليّ من أن يظلمني غيرك .

(٣) مريم / ٣ .

(٤) الدهر / ١ .

لم يكن ثم كان ، ولم يجر لَمَّا يكن ثم كان .

ولامتداد النفي بعد لَمَّا لم يجر اقترانها بحرف التّعقيب بخلاف « لم » تقول : قمت فلم تقم ، لأن معناه وما قمت عقب قيامي ، ولا يجوز: قمت فلَمَّا تَقُم ، لأن معناه : وما قمت إلى الآن .

الثالث : أن منفي لَمَّا لا يكون إلا قريباً من الحال ولا يشترط ذلك في منفي «لَمْ» ، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز : لَمَّا يكن .

الرابع : أن منفي لَمَّا متوقع ثبوته بخلاف منفي « لم » ، ألا ترى أن معنى : ﴿ بَلْ لَمَّا يذوقوا عذاب ﴾^(١) . أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾^(٢) ما في لَمَّا من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد .

الخامس أن منفي لَمَّا جائز الحذف لدليل كقوله :

٣٧٣ = فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءًا وَلَمَّا فناديت القُبُورَ فَلَمْ يُجِبنَهُ^(٣)

(١) ص ٨ / .

(٢) الحجرات / ١٤ .

(٣) نسب لذي الرمة ، وليس في ديوانه .

من شواهد المغنى ١ / ٣١٠ ، والهمع والدرر رقم ١٢٨٧ .

أَيُّ وَلَمَّا أَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ بَدَأَ أَي سَيِّدًا . وَلَا يَجُوزُ وَصَلْتُ إِلَى
بَغْدَادٍ وَلَمْ ، تَرِيدُ : وَلَمْ أَدْخُلْهَا . فَأَمَّا قَوْلُهُ :

٣٧٤ = أَحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَاذِبِ إِنْ وَصَلْتُ وَإِنْ لَمْ (١)
فَضْرُورَةٌ . وَعِلَّةُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ كُلِّهَا أَنَّ « لَمْ » لِنَفْيِ فَعَلٍ ، وَلَمَّا
[٢٢٣/٢] لِنَفْيِ قَدْ فَعَلٍ (٢) / .

وَقَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي (شَرْحِ الدَّرَةِ) : لَمَّا تَشَارَكَ لَمْ فِي النَّفْيِ
وَالْقَلْبِ ، وَتَفَارَقَا مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ « لَمْ » لِنَفْيِ الْمَاضِي مُطْلَقًا أَي بِغَيْرِ قَدْ ، وَلَمَّا
لِنَفْيِ الْمَاضِي الْمُقْتَرَنِ بِقَدْ .

وَالثَّانِي : أَنَّ لَمْ مُفْرَدَةٌ ، وَلَمَّا مُرَكَّبَةٌ .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّ لَمَّا قَدْ يَحْذِفُ الْفِعْلَ بَعْدَهَا ، وَلَا يَحْذِفُ بَعْدَ لَمْ
إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ لَمَّا تَفِيدُ اتِّصَالَ النَّفْيِ إِلَى زَمَنِ الْإِخْبَارِ بِخِلَافِ
لَمْ ، فَإِنَّ النَّفْيَ بِهَا مُنْقَطِعٌ .

(١) لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرْمَةَ ، وَانظُرْ شَعْرَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرْمَةَ ١٩/١ . مِنْ شَوَاهِدٍ :
الْخِزَانَةُ ٣/٣٢٨ ، وَالْعَيْنِيُّ ٤/٤٤٣ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٢٤٧ ، وَالْأَشْمُونِيُّ
٤/٦ ، وَالْمَغْنِيُّ ١/٣١٠ ، وَالْهَمْعُ وَالدَّرَرُ رَقْمُ ١٢٨٥ .

(٢) انظُرِ النَّصْرَ فِي الْمَغْنِيِّ ١/٣٠٩ ، ٣١٠ .

[فائدة] مُهْمَةٌ

في تخريج قراءة « وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ »

اضطرب النحويون في تخرج قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ ﴾^(١) في قراءة من شدد ميم « لَمَّا » وشدد إن أو خفّفا .

فنقل صاحب (كتاب اللّامات) عن المبرّد أنه قال : هذا لحنٌ لا تقول العرب : إن زيدا لَمَّا خارج .

وقال المازني : لا أدري ما وجه هذه القراءة ؟

وقال الفراء : التقدير : « لمن ما » فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة . فعلى هذا هي لام توكيد . ويعني بكثرة الميمات أن نون « مَنْ » حين أدغمت في ميم « ما » انقلبت ميماً بالإدغام فصارت ميمات^(٢) ، وقال المازني أيضاً : « إن » بمعنى « ما » ثم تثقل كما أن المؤكدة تخفف ، ومعناها الثقيلة . انتهى .

قال أبو حيان : وارتباك^(٣) النحويين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقارئها يدلّ على صعوبة المدرك فيها ، وتخريجها على

(١) هود/١١١ ، وفي هذه الآية ثمانى قراءات ذكرت في معجم القراءات قراءة رقم ٣٦٩٤ . وقراءة حفص في المصحف بتشديد إن ، وتشديد لَمَّا .

(٢) في ط فقط : « ثلاث » ميمات بزيادة : « ثلاث »

(٣) في ط فقط : « وارتكاب » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

القواعد النحوية .

وأما التلحين فلا سبيل إليه البتة ، لأنها منقولة نقل التواتر في السبعة .

وأما من قال : لا أدري ما وجهها ؟ فمعذور لخفاء إدراك ذلك عليه .

وأما تأويل أن المثقلة بأنها المخففة التي هي نافية ففي غاية من الخطأ ، لأنها لو كانت نافية لم ينتصب بعدها « كَلَّ » بل كان يرتفع . وأيضاً فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون أن المثقلة نافية .

وأما تأويل الفراء فأيضاً في غاية الضعف ، إذ لا يحفظ من كلامهم « لَمَّا » في معنى : لِمَنْ ما .

قال: وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الآية فظهر لي / [٢٢٤/٢]
تخريجها على القواعد النحوية من غير شذوذ، وهو أن لَمَّا هي الجازمة ، وحذف الفعل المعمول لها للدلالة معنى الكلام عليه . والمعنى : وإن كلاً لما يبخس أو ينقص عمله ، أو ما كان من هذا المعنى ، فحذف الفعل للدلالة قوله : «ليوفينهم ربك أعمالهم» عليه .

قال : فعلى هذا استقرّ تخريج الآية على أحسن ما يمكن وأجمله ، ولم يهتد أحد من النحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتجاهه في علم العربية . والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم .

قال : ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن أبي عمرو بن الجاجب : أن لَمَّا هنا هي الجازمة ، وحذف الفعل بعدها . انتهى

[حمل لو على لولا]

(فائدة) : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن العرب حملت لو على لولا في موطن واحد أوقعت بعدها « أن » فقالت : لو أن زيدا قائم كما قالت : لولا أن زيدا قائم .

وفعلت هذا هنا لِقُرب « لو » من « لولا » ولشبهه أن بالفعل ، فكأن (أن) إذا وقعت بعد (لو) قد وقع بعدها الفعل .

ذكر ما افتقرت فيه مدة الإنكار

ومدة التذكار

قال في (التسهيل) : لا تلي زيادة التذكر هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار .

قال أبو حيان : وسبب ذلك أن المنكر قاصد للوقف ، والمتذكر ليس بقاصد للوقف ، وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه ، فلذلك لم تَلَحَّقه .

ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام : تفترق « هَلْ » من الهمزة من عشرة أوجه :
 اختصاصها بالتصديق ، وبالإيجاب ، وتخصيصها المضارع
 بالاستقبال ، ولا تدخل على الشرط ، ولا تدخل على إن ، ولا على اسم
 بعده فعل في الاختيار ، وتقع بعد العاطف لا قبله ، وبعد أم ، ويراد
 بالاستفهام بها النفي ، وتأتي بمعنى قد / . [٢٢٥/٢]

ذكر ما افتردت فيه إذا ومتى

قال الزمخشري في (المفصل) : الفصل بين متى وإذا : أن
 متى للوقت المبهم ، وإذا للمعنيين .

وقال الخوارزمي^(١) : الفرق بينهما : أن « إذا » للأمر الواجبة
 الوجود ، وما جرى ذلك المجرى ، مما علم أنه كائن . « ومتى » لما لم
 يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون . تقول : إذا طلعت الشمس
 خرجت ، ولا يصح فيه « متى » . وتقول : متى تخرج أخرج لمن لم
 يتيقن أنه خارج .

وقال في (البسيط) : تفارق متى الشرطية إذا من وجهين .
 أحدها : أن إذا تقع شرطاً في الأشياء المحققة الوقوع ؛ ولذلك

(١) محمد بن العباس أبو بكر الخوارزمي ابن أخت محمد بن جرير الطبري
 المفسر المشهور ولد سنة ٣٢٣ هـ ، ومات في رمضان سنة ٣٨٣ هـ . انظر
 البغية ١/١٢٥ .

وردت شروط القرآن بها ، والشروط بمتى يحتمل الوجود والعدم .
 الثاني : أن العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور ،
 لكونها غير مضافة إليه بخلاف إذا لإضافتها إليه ، إذ كانت للوقت
 المعين ، و « متى » للوقت المبهم .

ذكر ما افرقت فيه أيان ومتى

قال ابن يعيش : أيان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى
 متى ، والفرق بينها وبين متى أن متى لكثرة استعمالها صارت أظهر من
 أيان في الزمان .

ووجه آخر من الفرق : أن متى تستعمل في كل زمان ، وأيان لا
 تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه .

وقال صاحب (البسيط) : أيان بمعنى متى في الاستفهام .

وتفارق متى من وجهين :

أحدهما : أن متى أكثر استعمالاً منه .

والثاني : أن أيان يستفهم به في الأشياء المعظمة المفخمة .

وكتب الجمهور ساكنة عن كونها شرطاً .

وذكر بعض المتأخرين : أنها تقع شرطاً ، لأنها بمنزلة متى ، ومتى

مشتركة بين الشرط والاستفهام ، فكذلك أيان .

وتوجيه منع الشرط عدم السماع ، وأن متى أكثر استعمالاً منها ،

فاختصت لكثرة استعمالها / بحكم لا تشاركها فيه أيان . انتهى . [٢٢٦/٢]

قلت : فهذا فرق ثالث .

ذكر ما اُفترق فيه جواب لو

وجواب لولا

قال أبو حيان : ليس عندي ما يختلفان فيه إلا أن جواب لولا
وجدناه في لسان العرب قد يقرن بقدر كقوله :

٣٧٥= لولا الأمير ولولا حق طاعته لَقَدْ شَرِبْتُ دَمًا أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ

ولا أحفظ في « لو » ذلك ، لا أحفظ من كلامهم : لو جئتني
لقد أحسنت إليك . وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها .

وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغ .

وجواب « لو » إذا كان ماضياً مثبتاً جاء في القرآن باللام كثيراً
وبدونها في مواضع .

ولم يجيء جواب « لولا » ، في القرآن محذوف اللام من
الماضي المثبت ولا في موضع واحد .

وقد اختلف فيه قول ابن عصفور ، فتارة جعله ضرورةً ، وتارة
جعله جائزاً في قليل من الكلام .

ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية

قال في (البسيط) : أما مشابھتهما : فإنهما اسمان ، وأنها مبنیان ، وأنها مفتقران إلى مبين ، وأنها لازمان للتصدر ، وأنها اسمان للعدد ، وأنها لا يتقدم عليهما عامل لفظي إلا المضاف وحرف الجر .

وأما مخالفتها : فإن الاستفهامية بمنزلة عدد منون ، والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين .

وأن الاستفهامية تُبين بالمفرد ، والخبرية تُبين بالمفرد والجمع .

وأن مميّز الاستفهامية منصوب ، وMMيز الخبرية مجرور .

وان الاستفهامية يحسن حذف مميّزها ، والخبرية لا يحسن حذف مميّزها .

وأن الاستفهامية يفصل بينها وبين / مميّزها ولا يحسن ذلك في [٢٢٧/٢] الخبرية إلا في الشعر .

وأن الاستفهامية إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وكم درهماً أخذت أثلاثين أم أربعين ؟ ولا

يفعل ذلك مع الخبريّة، لعدم دلالتها على الاستفهام، نحو: كم غلمانٍ عندي، ثلاثون وأربعون وخمسون .

وأن الخبريّة يعطف عليها بـ « لا » فيقال كم مالك لأمائة ولا مائتان، وكم درهمٍ عندي لادرهم ولا درهمان ، لأن المعنى كثير من المال وكثير من الدرهم ، لا هذا المقدار ، بل أكثر منه .

ولا يجوز في الاستفهامية كم درهماً عندك لاثلاثة ولا أربعة؟ لأن « لا » لا يعطف بها إلا بعد موجب ، لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول . ولم يثبت شيء في الاستفهام .

وأن « إلا » إذا وقعت بعد الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على حدّ إعراب « كم » من رفع أو نصب أو جرّ ، لأنه بدل منها ، لأن الاستفهام يبدل منه .

ويستفاد من « إلا » معنى التحقير والتقليل نحو : كم عطاؤك إلا ألفان ، وكم أعطيتني إلا ألفين ، وبكم أخذت ثوبك إلا درهم ، وكم مالك درهماً إلا عشرون .

ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلاً من خبر (كم) ولا من مفسرها لبيانها ، بل يبدل من كم لإبهامها لإرادة إيضاحها بالبدل .

ولإفادته معنى التعليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك : هل الدنيا إلا شيءٌ فإن ، أي ما الدنيا .

وأما الخبريّة فإن المستثني بعدها منصوبٌ ، لأنه استثناء من

مُوجِبٌ، ولا يجوز البدل في الموجب، فيقال : كم غلمانٍ جاؤني إلا زيداً .

وقال ابن هشام في المغني : يفترقان في خمسة أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية .

الثاني : أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً ، لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك، لأنه مستخبر، ثم ذكر ثلاثة مما تقدم : وهي عدم اقتران المبدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها ، بمفرد ، ومجموع ، ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصلنا من ذلك على عشرة فروق^(١) .

وبها صرح المهلبى فقال :

الفرق في كم في الاستفهام والخبر من عشر استوضحت كالأنجم الزهر / [٢/٢٢٨] نصب المفسر مع إفراده أبداً وحذفه تارة والفصل في نظر وتقتضيك جواباً في السؤال بها ومبدلاً تقتضيك الحرف في الأثر وليس من خيمها^(٢) التكثير ثمت لا عطف عليها بلا في سائر الزبر^(٣)

(١) انظر هذه الفروق في المغني ١/٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢ .

(٢) الخيم بالكسر : الطبيعة والسجية .

(٣) الزبر - كما في القاموس : الكلام ، والكتابة .

ولا تضاف إلى ما بعدها شبيها وقد ترى بعدها إلا بمستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه وضده في كم الأخرى على الخبر

ذكر ما افترق فيه كم وكأين

قال ابن هشام في (المغني) : توافق « كأين » كم في خمسة
أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ،
وإفادة التكثر تارة ، وهو الغالب ، والاستفهام أخرى ، وهو نادر .

ولم يثبت إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك .

وتخالفها في خمسة أمور :

أحدها : أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح .

الثاني : أن مميّزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفور
لزومه .

الثالث : أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور .

الرابع : أنها مجرورة .

والخامس : أن خبرها لا يقع مفرداً .

ذكر ما افترق فيه كأين وكذا

قال ابن هشام : توافق كذا كأين في أربعة أمور : التركيب ،

والبناء ، والإبهام والافتقار إلى التمييز .

وتخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصدر .

الثاني : أن تمييزها واجب النصب .

الثالث : أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها .

ذكر ما افترق فيه أيّ ومَنْ

قال في (البسيط) : افترقا من ستة أوجه/:

أحدها : أن أيّاً معربة تقبل الحركات ، ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل تلحقها الزيادة في الوصل والوقف .

ومَنْ مبنية ولا تلحقها الزيادة إلا في الوقف .

الثاني : أن مَنْ لمن يعقل ، وأيّ لمن يعقل ولمن لا يعقل ، بحسب ما تضاف إليه ، لأنها بعضٌ من كل .

الثالث : أن العَلَم يحكي بعد مَنْ ولا يحكي بعد أي .

الرابع : أن رُبّ قد تدخل على مَنْ دون أي .

الخامس : أن أيّاً قد يوصف بها بخلاف مَنْ .

السادس: أن مَنْ يدخلها الألف واللام، وياء النسبة في الحكاية بخلاف أيّ .

ذكر ما افرقت فيه تاء التأنيث

وألف التأنيث

قال ابن يعيش : ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوّة ، لأنها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغيّر الاسم معها عن هيئة التذكير نحو : سكران وسكّرى ، وأحمر وحمراء ، فبنية كلّ واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكّر .

وليست التاء كذلك ، إنما تدخل الاسم المذكّر من غير تغيير بنيته دلالةً على التأنيث نحو : قائم وقائمة . ويزيد ذلك عندك وضوحاً : أن ألف التأنيث إذا كانت رابعةً ثبتت في التفسير نحو : حُبلى وحبالى ، وسكّرى وسكارى .

وليست التاء كذلك بل تحذف في التفسير نحو : طلحة وطلّاح ، وجفّنة وجفّان . فلما كانت الألف مختلطةً بالاسم كان لها مزبّة على التاء ، فصارت مشاركتها في التأنيث علةً ، ومزبّتها عليه علة أخرى كأنه تأنيثان ، فلذلك منعت الصرّف وحدها ، ولم تمنع التاء إلاّ مع سبب آخر .

وقال في باب الترخيم : دخول تاء التأنيث في الكلام أكثر من

دخول ألفي التأنيث ، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو : قامت هند. وتدخل المذكر توكيداً ومبالغة نحو : علامة ، ونسابة ، فلذلك ساغ حذفها في الترخيم وإن لم يكن ما فيه علماً . / [٢٣٠/٢]

ذكر ما افرقت فيه التثنية

والجمع السالم

قال ابن السراج في الأصول : التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع ، فإنه مخصوص بمن يعقل ، لا يجوز : أن يقال في جَمَلٍ : جَمَلُونَ ، ولا في جبل جَبَلُونَ . ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ ، ولشذوذه عن القياس علة .

قال ابن السراج : والمذكر والمؤنث في التثنية سواء ، وفي الجمع مختلف ، فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفاً وتاء ، وحذفت الهاء إن كانت في الاسم ، وضُمَّت التاء في الرفع ، وألحقتها التّونين ، فالضمة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر ، والتّونين نظير النّون ، والكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكرين ، والتّونين نظير النون .

ذكر ما افترق فيه جمع التفسير

واسم الجمع

قال أبو حيان : يفارق اسم الجمع جمع التفسير من وجوه :

أحدها : عدم استمرار البنية في جمع التفسير .

الثاني : الإشارة إليه بهذا .

الثالث : إعادة ضمير المفرد إليه .

الرابع : أن يكون خبراً عن هو .

الخامس : أن يصغر بنفسه ولا يرد إلى مفرده .

ذكر ما افترق فيه التفسير

والتصغير

قال في (البسيط) : افترقا في أن بناء التصغير لا يختلف

[٢٣١/٢] كاختلاف أبنية / الجمع ، وفي أن الأجود أن يقال في تصغير أسود

وأعور ، وقسور ، وجدول : أسيد ، وأعير ، وقسير ، وجديل ، بالإدغام .

ولا يجوز ذلك في التفسير ، ويقال في مقام ومقال : مقيم ،

ومقيل بالإدغام ، وفي التفسير : مقاوم ومقاول بالإظهار .

قال : ولا يقدح ذلك في قولهم : إنهما من واد واحد ، لأنه لا يلزم من مشابهة الشيء للشيء أن يشابهه من جميع الوجوه .

وقال ابن الصائغ في تذكرته : سُئِلْتُ عن السَّبب في إن كان النَّسب إلى الجمع في ماله واحد إلى الواحد ، فإن لم يكن له واحد نسب إلى الجمع . وكان التَّصغير للجمع فيما له واحد إلى الواحد ، وفيما لم يكن له واحد إلى واحده المَقْدَر ، وهلا اتَّحد البابان ؟ .

فقلت : النَّسب إلى الواحد لم يكن إلا قصد الخِفة حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب إلى الواحد ، وتصغير الواحد في الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير ، فافترق البابان .

القسم الثاني

باب الإعراب والبناء

مسألة

[في مشابهة الاسم للحرف ، ومشابهته للفعل]

يكفي في بناء الاسم شَبَهُهُ بِالْحَرْفِ من وجه واحد اتِّفَاقاً ، ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتِّفَاقاً ، بل لا بُدَّ من مشابهته له من وجهين :

قال في (البسيط) : : والفرق أن مشابهة الحرف تُخْرِجُهُ إِلَى ما يقتضيه الحرف من البناء ، وَعِلَّةُ البناء قوية ، فلذلك جذبتة العلة الواحدة .

وأما مشابهة الفعل ، فإنها لا تخرجه عن الإعراب ، وإنما تحدث فيه ثِقَلًا ، ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد ، لأنَّ خِفَةَ الاسم

تقاومه فلا يقدر على جذبها ، عن الأصالة إلى الفرعية ، فلذلك احتيج إلى سببين ، لتحقق الثقل بتعاضدهما ، وغلبتهما بقوة ثقلهما (١) خفة الاسم ، وجذبه إلى شبه الفعل . / .

[٢٣٢/٢]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : إن قيل : لم بني الاسم لشبه واحد، وامتنع من الصرف لشبهين، وكلا الأمرين خروج عن أصله ؟ .

فالجواب : أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ، ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم ، وهو كونه كلمة . وشبه الفعل وإن كان نوعاً آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف ، ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولاً ؛ لأنه أحد القسمين ، ويبقى الاسم والفعل مشتركين ، فيفرق بينهما بوصف أحص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف ، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة إلى آدمي . ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من آدمي فشبه آدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان . فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فإن قيل : فلم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد .

(١) في ط فقط : « بنقلهما » بالنون تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

فالجواب: أن الاسم بعيد من الحرف، فشبهه به يكاد يخرج عن حقيقته، فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه، فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً.

مسألة

[في بناء الاسم وإعرابه]

قال ابن الدهان في (الغرة) : قال بعض المتقدمين : فإن قيل : لِمَ لَمَّا شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ، ولَمَّا أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كُـلَّ البناء ؟

فالجواب: أن الإعراب لما كان يتبع بعض الفرع فيه دون ما للإصل. ولَمَّا كان البناء لا يتبع تساوي الأصل والفرع فيه .

مسألة

[في الفرق بين غد وأمس]

قال بعضهم : الفرق بين غد وبين أمس حيث أعرب (غد) على كل اللغات بخلاف أمس : أن « أمس » ، استبهم استبهم الحروف فأشبه الفعل الماضي ، « وغد » ، لكونه / منتظراً أشبه الفعل المستقبل [٢٣٣/٢] فأعرب . نقله الأندلسي .

باب المنصرف وغيره

مسألة

[في الخلاف في صرف جُمع وأُخر إذا سمّيا بهما]

إذا سمّي بجُمع وأُخر لم ينصرفا عند سيبويه للتعريف والعدل في الأصل ، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسمية قياساً على المسمّى بالمعدول عن العَدَد .

قال في (البسيط) : والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعاة العدل في العَدَد بعد التسمية لمنافاة التسمية للعدد .

وأما عدل جُمع فلا ينافي التسمية للموافقة في التعريف ، وكذلك عدل أُخر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم ينافه العدل في سحر .

مسألة

[في ياء معديكرب]

الجمهور على أن الياء في « معديكرب » ساكنة سواء أضيف أو ركب .

وقال بعضهم : تحرك بالفتح قياساً على المنقوص .

وقال في (البسيط) : والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه طال بالتركيب . والسكون على حرف العلة أخف من الحركة ، فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص .
والثاني : أنها صارت وسطاً في الكلمة بالتركيب ، فأشبهت الأصلية كياء درديس^(١) ، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة ، واللازم أثقل من العارض .

مسألة

[هل اللام والإضافة كحروف الجر في المنع على

الدخول على الفعل ؟]

قال ابن إياز : فإن قيل : إن حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجر في موضع الجرّ، فهلا كانت اللام والإضافة كذلك ؟ / [٢٣٤/٢]

قيل : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن اللام والإضافة يتغير بهما معنى الاسم ، ألا تراهما ينقلان من التنكير إلى التعريف ، وحروف الجر لا تغير معناه .

(١) الدرديس - كما في القاموس - : الداهية ، والشيخ ، والعجوز الفانية .

والثاني : أن حروف الجرّ تجري مما بعدها مجرى الأسماء التي تجرّ ما بعدها ، والأفعال قد تقع في موضع الجرّ بإضافة ظروف الزّمان إليها ، فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجرّ كأنه غير مختصّ بها ، إذ كان مثل ذلك يقع في الأفعال ، فلذلك لم يعتدّ به ، انتهى .

وقد ذكر السّيرافيّ هذين الوجهين ، وزاد فروقاً أخرى .

منها : أن الألف واللام والإضافة أبعدا الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه منه . فلما دخل عليه بعد ذلك العاملُ صادفه غير مشبه للفعل ، فعمل فيه .

وأما إذا دخل قبل دخول اللّام أو الإضافة فإنه يصادفه ثقیلاً فلا ينفذ فيه .

ومنها : أن الألف واللام والإضافة قاما مقام التّنوين ، فكأن الاسم منون . والتّنوين هو الصرف ، وعلامة التّمكّن ، وليس العامل كذلك .

ومنها : أنا لو اعتبرنا العوامل بطل أصل ما لا ينصرف ، لأن التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل ، فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يُوجب صرّفه ، ويبطل الفرقُ بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف .

مسألة

[في تنوين الأسماء غير المنصرفة للضرورة وعدم تنوين

الأسماء المبنية]

الأسماء غير المنصرفة تنون للضرورة .

وقال ابن الحاجب في (أماليه) : الأسماء المبنية لا تُنَوَّن للضرورة ، لأن التنوين فرع الإعراب ، وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التنوين .

باب النكرة والمعرفة

مسألة

[في نون الوقاية]

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمه نون الوقاية حذراً من كسر

[٢٣٥ / ٢] الفعل / لأنها تطلب كسراً ما قبلها .

قال في (البسيط) : فإن قيل : فقد كسر الفعل لالتقاء

الساكنين ، فهلاً كسر مع ضمير المتكلم ، والجامع بينهما عدم اللزوم ، لأن ضمير المفعول غير لازم ؛ ولذلك هو في تقدير المنفصل .

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن ياء المتكلم تقدّر بكسرتين ، وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير ، ولا يحتمل ذلك في الفعل ، فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف التقاء الساكنين ؛ إذ ليس معه إلا كسرة واحدة ، ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات .

والثاني : أن ياء المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها ، فتصير الكسرة قبلها كاللآزمة بخلاف التقاء الساكنين ، فإن الثاني لا يمتزج بالأول لكونه منفصلاً عنه ، فلا يشبه حركته الحركة اللآزمة .

باب الإشارة

مسألة

[في الإشارة إلى البعيد]

قالوا في البعيد للمذكّر : « ذلك » فلم يحذفوا الألف ، وكسروا اللام لالتقاء الساكنين .

وقالوا للمؤنث : « تِلْكَ » وأصله : « تي » فحذفوا الياء وسكّنوا اللام .

والفرق : أنه لو أبقيت الياء كما أبقيت الألف في ذلك ، وقيل : « تيلك » كان يؤدي إلى نهاية الثقل ، وهي وقوع الياء بين كسرتين ،

ولا كذلك المذكَر ، فإنه لا ثقل فيه مع تحريك اللّام ، وإن ثقل التّأنيث والكسرة ناسب الحذف ، بخلاف فَتْح الدّالّ وخفّة التّذكير ، فإنه لا يقتضي الحذف .

ذكر ذلك في (البسيط) : قال : وقد جاء « تالك » في البعيد فلم تحذف ألف « تا » كما لم تحذف ألف « ذا » . ولما كان استعمالها أقلّ من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عوضاً عن استعمال « تالك » . [٢٣٦/٢]

باب الموصول

مسألة

[في استعمال ذا موصولة والاعتماد على « ما » أو

« من »]

جوز الكوفيّون استعمال « ذا موصولاً » دون « ما » كما لو كانت مع « ما » أو مَنْ . ومنعه البصريّون .

وفرقوا بأن « ما » الاستفهاميّة إذا انضمت إلى ذا أكسبته معناها ، فخرج من التّخصيص إلى إبهام الذي .

قال في (البسيط) : ولا قياس مع الفارق .

مسألة

[في جواز وصل أن بالأمر]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : يجوز أن توصل أن بالأمر نحو : كتبت إليه بأن قم ، ولم يجز أن يوصل الذي بالأمر ، لأنّ الذي اسم يفتقر إلى تخصيص من صلة ، وليس كذلك أن ؛ لأنها حرف .

باب الابتداء

مسألة

[في الفرق بين : زيد أخوك ، وأخوك زيد]

قال ابن الخباز : إن قلت : ما الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد ؟ قلت : من وجهين :

أحدهما : أن « زيد أخوك » تعريف للقرابة ، وأخوك زيد تعريف للاسم .

والثاني : « أن » زيد أخوك « لا ينفي أن يكون له أخ غيره ، لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ، وأخوك زيد ينفي أن يكون له أخ غيره ، لأنك أخبرت بالخاص عن العام ، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم : زيد صديقي ، وصديقي زيد . نقله ابن هشام في (تذكرته) :

مسألة

[في لزوم الضمير في : زيد أمامك]

قال الشلوبيين : فإن قلت : إذا قلت : زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، لأنه قام مقام المشتق وهو كائن ، فتضمن الضمير الذي كان يتضمنه / وإذا قلت : زيد الأسد ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، وزيد زهير فلا ضمير فيه مع أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ في المعنى وهو مشتق ، ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام مثل ، وهو مشتق فلم لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه ، وتحمله هناك ؟

فالجواب : أن الفرق بين الموضعين : أن الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة، فتحمل من الضمير ما كان يتحمله . والذي قام مقامه في هذا الأخير قام مقامه على معناه ، ولكن بزيادة أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى ، وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله ، فلما قام مقامه على غير معناه لم يحتمل من الضمير ما كان يحمله .

هذا إذا قلنا : إن قولنا : أبو يوسف أبو حنيفة بزيادة معنى أنه هو هو مبالغة . وإن لم نقل ذلك ، وقلنا : إنه بمعنى أصله الذي حذف منه تحمّل من الضمير ما كان يتحمّله ، فلك إذاً فيه وجهان .

مسألة

[في الإخبار كالظرف الناقص إذا تمّ بالحال]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تمّ بالحال ، وجعلوا « له » من قوله تعالى : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ ^(١) خبر يكن ، وكفواً حال من الضمير المستكن في « له » . وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتمّ إلا بالصفة كقوله تعالى : ﴿ بل أنتم قوم تجهلون ﴾ ^(٢) ونحوه .

وفرق البصريون فأجازوا الإخبار بما لا يتمّ إلا بالصفة ، ومنعوا الإخبار بما لا يتمّ إلا بالحال ، لأن الصفة من تمام الموصوف ، والحال فضلة ، فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضلة .

باب ما وأخواتها

مسألة

[في زيادة الباء في خبر ما وعدم زيادتها في خبر إن]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : فإن قلت : ما لهم حكموا بأن الباء في قولك : ما زيد بقائم مزيدة مع أنها لتأكيد النفي ،

(١) الإخلاص / ٤ .

(٢) النمل / ٥٥ .

واللّام في قولك : إن زيداً لقائم غير مزيدة مع أنها لتأكيد معنى

[٢٣٨/٢] الابتداء ؟ /

قلت : فيه حرفان : الحرف الأول : أن الباء أبداً تقع في الطّي ، فلا يلتفت إليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللّام ، فإنها تقع في الصّدر في نحو : لزيدٌ منطلقٌ ، و ﴿ لأنتم أشدُّ رهبةً ﴾^(١) ، وأما إن زيداً لقائم فبدخول إن .

الحرف الثاني : وعليه الاعتماد أن خبر (ما) لا يكون إلا على أصله وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللّام ، فإن خبر المبتدأ على أصله، وإن لم تكن اللّام زائدة . انتهى .

مسألة

[في منع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية]

قال ابن عصفور في (شرح المقرّب) :

فإن قيل : لأي شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النافية أو « لا » في جواب القسم عليها ، ولم يمتنع ذلك في : لَنْ وَلَمْ وَلَمَّا مع أنها حروف نفي كما أن « ما » و « لا » كذلك ؟

فالجواب : أن الفرق : أن لن لنفي مستقبل فهي في مقابلة

(١) الحشر / ١٣ .

السَّيْنِ فِي سَيْفَعْلٍ، فَأَجْرُهَا لِذَلِكَ مَجْرَاهَا فِي جَوَازِ التَّقْدِيمِ ، فيقال :
 زِيداً لَنْ أَضْرِبَ ، كما يقال : زِيداً سَأُضْرِبُ . و(لَمْ) و(لَمَّا) لَمَّا صَارَتَا
 مِلَازِمَتَيْنِ لِلْفِعْلِ ، أَشْبَهْتَا مَا جَعَلَ كَالْجِزْءِ مِنْهُ وَهُوَ السَّيْنُ وَسَوْفَ ، فَجَازَ
 التَّقْدِيمِ فِيهِمَا وَلَمْ يَجْزِ « فِي » « مَا » ؛ لِأَنَّهَا لَا تَلَازِمُ الْفِعْلَ الَّذِي نَفَى بِهَا
 كَمَا تَلَازِمُ لَمْ وَلَمَّا ، و(لَا) ، جُعِلَتْ فِي مَقَابِلَةِ مَا هُوَ كَالْجِزْءِ مِنَ الْفِعْلِ .

قال وزعم الشلوينين : أن العرب إنما أجازت تقديم الفعل
 الواقع بعد لمّ ولَمَّا عليهما حملاً على نقيضه ، وهو الواجب فكما يجوز
 ذلك في الواجب ، فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير صحيح ، لأنه
 يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النافية عليها ، فيقال :
 زِيداً مَا ضَرَبْتُ حَمِلاً عَلَى نَقِيضِهِ وَهُوَ : زِيداً ضَرَبْتُ . والعرب لا
 تقولن ، فدلّ على أن السبب خلاف ما ذكره .

باب كاد وأخواتها

مسألة

[في امتناع إضمار ضمير الشأن في عسى]

قال ابن إياز : فإن قيل : لم امتنع أن يضمّر في عسى ضمير
 الشأن وهلا / جاز فيها كما جاز في كاد ؟ .

[٢٣٩ / ٢]

قيل : فرق الرّماني بينهما : بأن خبر كاد لا يكون إلا جملةً ،
 وخبر عسى مفرد . وقد عرف أن ضمير الشأن لا يكون خبره إلا جملة .

باب إنَّ وأخواتها

مسألة

[في تقديم المنصوب على المرفوع في هذا الباب]

قال ابن يعيش : إنما قدّم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل ، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سَنَنِ قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب ، إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول .

وهذه الحروف لَمَّا كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الأفعال ، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع ، وتقديم الفاعل أصل .

مسألة

[في جواز الجمع بين المكسورتين في التأكيد]

قال الأندلسي : فإن قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التأكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ، ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع أن بينهما مغايرة ما ؟ .

قلت : الفرق : أن إحدى الكلمتين هناك زائدة أو كالأزائدة، وهنا بخلافه بدليل أن كُلَّ واحد من الحرفين لا بُدُّ له من اسم وخبر . ونظيره

قولهم على ما نقله سيبويه : إنّ زيداً لما ينطلقن .

مسألة

[في كسر إنّ وفتحها بعد إذا الفجائية]

قال الأندلسيّ : قال السيرافي : يجوز بعد إذا التي للمفاجأة : كسر « إنّ » وفتحها بخلاف « حتى » فإنّ المفتوحة لا تقع بعدها .

والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون ما قبلها ولا بعضاً ، ويجوز أن يكون مصدراً وغير مصدر كقولك : خرجت فإذا أن زيداً صائح ، فهنا تفتح أنّ ؛ لأنّ التقدير : خرجت فإذا صياح زيد .
وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائح .

وأما حتى فإن ما بعدها يكون جزءاً مما قبلها ، لأنها هنا هي العاطفة / وليست التي للغاية .

[٢٤٠/٢]

باب ظن وأخواتها

مسألة

[في الفرق بين علمت وعرفت]

قال ابن جنّي في (الخاطريّات) : قلت لأبي علي : قال

سيبويه : إذا كانت علمت بمعنى عرفت عدّيت إلى مفعول واحد ،
وإذا كانت بمعنى العلم عدّيت إلى مفعولين فما الفرق بين علمت
وعرفت من جهة المعنى ؟ .

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فرقاً محصّلاً .

والذي عندي في ذلك أن عرفت معناها العلم الموصول إليه من
جهة المشاعر والحواس بمنزلة أدركت .

وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس ، يدلّك
على ذلك في عرفت قوله تعالى : ﴿ يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيْمَاهُمْ ﴾ (١)
والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر .

قلت له : أفيجوز أن يقال : عَرَفْتُ : ما كان ضده في اللفظ
أنكرت . وعلمت ما كان ضده في اللفظ جهلت ؟ فإذا أريد بعلمت
العلمُ المعاقبةُ عبارته للإِنكار تعدّت إلى مفعول واحدٍ . وإذا أريد بها
العلمُ المعاقبةُ عبارته للجهل تعدّت إلى مفعولين : ويكون هذا فرقاً
بينهما صحيحاً ، لأن أنكرت ليس بمعنى جهلت ، لأن الإِنكار قد
يضامّ (٢) العلم ، والجهل لا يضامّ العلم ، ولأن الجهل يكون في
القلب فقط والإِنكار يكون باللسان . وإن وصف القلب به كقولنا :
أنكره قلبي كان مجازاً ، وكون الإِنكار باللسان دلالة أن المعرفة متعلّقة

(١) الرحمن / ٤١ .

(٢) يضام : أي يضم . وفي القاموس : ضمه فانضم إليه ، وتضامّ وضامة .

بالمشاعر . فقال : هذا صحيح . انتهى .

باب المفعول فيه

مسألة

[في توافق مادّتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله]

اشترطوا توافق مادّتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله نحو :
قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلسه . ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي
بخلاف المصدر ، فاكتفوا فيه بالتوافق المعنويّ نحو : قعدت
جلوساً .

والفرق : أن انتصاب هذا النوع على الظرفيّة على خلاف
القياس ، لكونه مختصاً . فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع . وأمّا
نحو قعدت / جلوساً فلا دافع له من القياس .
ذكره في المغني) .

باب الاستثناء

مسألة

[في الفرق بين إلّا وغير في وصول العامل إليهما]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فإن قيل : كيف جاز أن

يصل الفعل إلى « غير » من غير واسطة، وهو لا يصل إلى ما بعد (إلا) إلا بواسطة .

فالجواب^(١): أن « غير » أشبهت الظروف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة ، فوصل أيضاً إلى « غير » بلا واسطة لذلك .

فإن قيل : فَلِمَ لَمْ تُبَيَّن « غير » لتضمنها معنى الحرف وهو إلا؟

فالجواب : أن « غير » لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى ، إلا ، بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة ، فاشترك إلا وغير في المغايرة ، فالمعنى الذي صارت به غير استثناء هو لها في الأصل ، لا لتضمنها معنى إلا فلم تُبَيَّن .

باب الحال

مسألة

[في : مررت بزيد أسداً]

قال في (البسيط) : لم يستضعف سيبويه : مررت بزيد أسداً بنصب « أسداً » على الحال أي جريئاً أو شديداً قوياً .

واستضعف: مررت برجل أسدٍ على الوصف . والفرق بينهما من

وجهين :

(١) في ط : « فالجواب » تحريف

أحدهما : أن الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال .

والثاني : أن الحال تجري مجرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً .

قال : والقياس التسوية بينهما ، لأنه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف ، أو بحذف مضاف أي مثل أسد .

وقال ابن يعيش : الحال صفة في المعنى ، ولذلك اشترط فيها ما يشترط / في الصفات من الاشتقاق ، فكما أن الصفة يعمل فيها [٢/٢٤٢] عامل الموصوف ، فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال ، إلا أن عمله في الحال على سبيل الفضيلة ، لأنها جارية مجرى المفعول ، وعمله في الصفة على سبيل الحاجة إليها ؛ إذ كانت مبينة للموصوف ، فجرت مجرى حرف التعريف .

وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال ، وذلك أن الصفة تفرّق بين اثنين مشتركين في اللفظ ، والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن الاسم مُشاركاً في لفظه .

قال : وقد ضعف سيبويه مررت برجل أسد على أن يكون نعتاً ؛ « لأن » أسداً أسم جنس جوهر ، ولا يوصف بالجوهر . لو قلت : هذا خاتمٌ حديدٌ لم يجز . وأجاز : هذا زيدٌ أسداً على أن يكون حالاً من غير قبح .

واحتج بأن الحال مجراها مجرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً ، ألا تراك تقول : هذا مالك درهماً ، وهذا خاتمك حديداً ، ولا يحسن أن يكون وصفاً .

وفي الفرق بينهما نظراً ، وذلك أنه ليس المراد من السبع شخصه ، وإنما المراد أنه في الشدة مثله . والصفة والحال في ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدرهم ، فإن المراد جَوْهَرُهُما .

باب التمييز

مسألة [في تقديم التمييز على الفعل]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : أجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياساً على الحال . ومنعه أكثر البصريين .

والقياس لا يتجه ، لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهراً ، لأن التمييز مفسر لذات المميز ، والحال ليس بمفسر . فلو قدمنا التمييز لكان المفسر قبل المفسر ، وهذا لا يجوز .

وقال الأبيدي في (شرح الجزولية) : التمييز مُشَبَّهٌ للنعت ، فلم يتقدم ، وإنما تقدمت الحال ، لأنها خبر في المعنى ، ولتقديرها بـ«في» فأشبهت الظرف أيضاً فالحال لبيان الهيئة ، لا لبيان الذات ، ففارقت النعت .

وقال الفارسي في (التذكرة) : إنما لم يجز تقديم التمييز لأنه

مفسّر / ومرتبة المفسّر أن تقع بعد المفسّر . وأيضاً فأشبهه عشرون . [٢٤٣/٢]

وأما الحال فحملت على الظرف .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : سببوه لا يرى تقديم

التمييز على عامله فعلاً كان أو معنًى . أمّا إذا كان معنى غير فعل فظاهر

لضعفه ، ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوي^(١) .

وأما إذا كان فعلاً متصرفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه

لتصرف عامله إلا إن منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً

في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة . ألا

ترى أن التَّصَبُّبَ والتَّفَقُّؤَ في قولنا : تصبّب زيد عرقاً ، وتففقاً زيد شحماً

في الحقيقة للعرق والشحم^(٢) . والتقدير : تصبّب عرقُ زيد ، وتففقاً

شحمه . فلو قدّمنا هما لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل

إذ قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً . وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن

يكون في تقدير فاعل نقل^(٣) عنه الفعل إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه

الفاعل .

(١) مثل له ابن يعيش ٧٤/٢ بقوله : فلا تقول : قائماً في الدار زيد على إرادة

في الدار زيد قائماً .

(٢) في ابن يعيش : « للعرق والتفقؤ للشحم .

(٣) في ط فقط : « فعل » بالفاء والعين مكان : « نقل » بالنون والقاف تحريف

صوابه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٧٤/٢ .

فإن قيل : فإذا قلت : جاء زيد راكباً جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى ، فما الفرق بينهما ؟ .

قيل : نحن إذا قلنا جاء زيد راكباً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى ، وبقي المنصوب فضلاً ، فجاز تقديمه .

وأما إذا قلنا : طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معنى ، فلم يجز تقديمه ، كما لم يجز تقديم المرفوع . انتهى .

باب الإضافة

[مسألة في إضافة الفم إلى ياء المتكلم]

إذا أضيف الفم إلى ياء المتكلم ردّ المحذوف فيقال : هذا فيّ ، وفتحت فيّ ، ووضعته في فيّ ، وذلك لأنك تقول : هذا فوك ، ورأيت فاك ، ونظرت إلى فيك ، فتكون الحركة تابعةً لحركة ما بعدها من الحروف ، فإذا جاءت ياء الإضافة لزم أن تكسر الفاء لتكون تابعة لها .

قال ابن يعيش : فإن قيل : لم قلبتم الألف هنا ياء مع أنها دالة [٢٤٤/٢] على الإعراب / وامتنعتم من قلب ألف الثنية وما الفرق بينهما ؟ .

فالجواب : أن في ألف الثنية وجد سببٌ واحد يقتضي قلبها ياءً . وعارضه الإخلال بالإعراب ، وههنا وجد سببان لقلبها ياءً ، وهو

وقوعها موقع مكسور ، وإنكسار ما قبلها في التّقدير من حيث إن الفاء تكون تابعة لما بعدها ، فقوى سَبَب قلبه ولم يعتدّ بالعارض .

باب أسماء الأفعال

[مسألة في عدم جواز تقديم معمولات أسماء الأفعال
عليها]

لا يجوز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها عند البصريين .
وجوّزه الكوفيون قياساً على اسمى الفاعل والمفعول .
والفرق على الأول : أنهما في قوة الفعل ، لشدة شبهها به وأسماء
الأفعال ضعيفة . قاله في (البسيط) .

باب النعت

[مسألة في خبرية الجملة الموصوف بها]

قال في (البسيط) : يشترط في الجملة الموصوف بها : أن
تكون خبرية لوجهين :

لأن المقصود من الوصف بها إيضاح الموصوف وبيانه ، وما

عداها من الجُمْلِ الأُمْرِيَّةِ والنَّهْيِيَّةِ والاستفهامِيَّةِ وغيرها لا إيضاح فيها ولا بيان ، ولذلك لم تقع صلة لعدم إيضاحها وبيانها .

ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل اضربه، أو برجل لا تشتمه أو برجل هل ضربته لم تفد النكرة إيضاحاً ولا بياناً . قال : فإن قيل : هذا بعينه يصح وقوعه خبراً للمبتدأ ولا يمتنع كقولك : زيد اضربه ، وخالد لا تهنه ، وبكر هل ضربته، فهلاً صح وقوعه في الوصف .

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن الخبر محذوف تقديره : مقول فيه ، والجملة محكيّة الخبر . وجاز ذلك لجواز حذف الخبر . ولم يجز ذلك في الصّفة ؛ لأنه لا يجوز حذفها ؛ لأن حذفها ينافي معناها / [٢٤٥/٢]

والثاني : أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل ، اما على حذف الضمير أو على التّفسير ، ولا يتغيّر المعنى ، فإن زيْدًا^(١) اضربه ، واضرب زيْدًا سواء في المعنى .

وأما الصّفة فلا يصحّ عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره أم لا ، لأنه معمول لغيرها ، فإنك إذا قلت : مررت برجل اضربه لم يصحّ نصب رجل باضربه ، ولأن الصفة تابعة للموصوف ، ولا يعمل التابع في المتبوع .

(١) في ط : « زيد » تحريف .

مسألة [في عدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف]

قال الأبدي : لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف ؛ لأنهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه .

مسألة [في تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها]

قال الخفاف في (شرح الإيضاح) : وقع (في كتاب المهذب) لأبي إسحاق الزجاج : أن تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لغة : أكلوني البراغيث .

قال : والفرق : أن أصل الصفة كسائر الأسماء التي تُثنى وتجمع ، وإنما يمتنع فيها بالحمل على الفعل ، فيجوز فيها وجهان فصيحان .

أحدهما : أن يراعى أصلها فتثنى وتجمع .

والثاني : أن يراعى شبهها بالفعل فلا تُثنى ولا تجمع .

قال الخفاف : وهذا قياس حسن لو ساعده السماع . والذي حكى أئمة النحويين : أن تثنية الصفة وجمعها إذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلوني البراغيث . وينبغي على قياس قوله : أن يجيز في المضارع الإعراب والبناء ، لأن أصله البناء وأعرب لشبه الاسم ، وكذا

في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الأصل ، والمنع باعتبار شبه الفعل . انتهى .

مسألة [في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : / [٢٤٦/٢]

فإن قيل : لِمَ حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، ولم يفعل ذلك في الموصول ؟ .

قلنا : لأن الصفة تدل على الذات التي دلّ عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتّكثير ، لأنها تابعة للموصوف في ذلك . والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرفّ ، فلو حذف لكنت الجملة نكرة فيختلّ المعنى .

باب العطف

مسألة [في عدم جواز العطف على الضمير المجرور من

غير إعادة الجار]

لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار عند البصريين بخلاف المنصوب .

وجوّزه الكوفيّون قياساً على الضمير المنصوب . والجامع بينهما
الاشتراك في الفضلة .

قال في (البسيط) : والفرق على الأول من أوجه :

أحدها : أن ضمير المجرور كالجاء مما قبله لشدة ملازمته له ،
ولذلك لا يمكن استقلاله .

والثاني : أنه يشابه التنوين من حيث إنه لا يفصل بينه وبين ما
يتصل به ، ويحذف في النداء نحو : يا غلام .

والثالث : أنه قد يكون عوضاً من التنوين في نحو : غلامي ،
وغلأمك ، وغلأمه ، فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على
ما حلّ محله ، وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة . وهذه الأوجه معدومة
في المنصوب .

وقال الحريري في (دُرّة الغواص) :

فإن قيل كيف جاز العطف على المضميرين المرفوع والمنصوب
من غير تكرير ، وامتنع العطف على المضمير المجرور إلا بالتكرير ؟

فالجواب : أنه لما جاز أن يعطف ذاك المضمير ان على الاسم
الظاهر جاز أن يعطف الظاهر عليهما ، ولما لم يجز أن يعطف الظاهر

على المضمير إلا بتكرير / الجارّ في قولك : مررت بزيد وبك لم يجز [٢/٢٤٧

أن يعطف الظاهر على المضمرة إلا بتكريره أيضاً نحو: مررت بك
وبزيد .

وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية .
انتهى .

مسألة [في تأكيد ضمير المجرور]

إذا أكد ضمير المجرور كقولك: مررت بك أنت وزيد، اختلف
فيه .

فذهب الجرّمِيّ : إلى جواز العطف مع التأكيد قياساً على
العطف على ضمير الفاعل إذا أُكِّد ، والجامع بينهما شدة الاتصال بما
يتصلان به .

وذهب سيبويه : إلى منع العطف .

والفرق من أوجه :

أحدها : أن تأكيده لا يزيل عنه العِلل المذكورة في المنع ،
بخلاف تأكيد الفاعل ، فإنه يزيل عنه المانع من العطف .

الثاني : أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف
القياس .

وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جارٍ على القياس ، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس .

الثالث : أن ضمير المجرور أشدّ اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر ، ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله . فلما اشتدّ اتصاله قوّي شبهه بالتّونين ، فلم يؤثر التأكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل ، فإنه لما لم يشتد اتصاله أثر التوكيد في جواز العطف عليه .

الرابع : أنه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع نحو : مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى .

وأما اللفظ فإن قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل العطف عليه .

وأما المعنى ، فإن معنى المجرور غير معنى المرفوع ، ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى . ذكر ذلك في (البسيط) / .

[٢٤٨/٢]

مسألة [في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد وفاضل]

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير تأكيد وفاضل ما عند البصريين .

وجوّزه الكوفيون قياساً على البدل .

والفرق على الأول : أن البدل هو المبدل منه في المعنى ،
فلذلك جاز من غير شرط التأكيد، وأمّا العطف فالثاني مغايرٌ للأوّل ،
فلا بدّ من تقوية للأول تدلّ على أن المعطوف المغاير متعلّق به دون
غيره بخلاف البدل ، فإنه لا يحتاج إلى تقوية لعدم المغايرة .

باب النداء

مسألة [في جواز رفع الصفة ونصبها في وصف المنادي
المضموم]

يجوز في وصف المنادي المضموم نحو يا زيد الطويل أن ترفع
الصفة حملاً على اللفظ ، وتنصبها على الموضع .

قال ابن يعيش ، فإن قيل : فزيد المضموم في موضع
منصوب ، فلم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز فيه حمل الصفة
على اللفظ ، لو قلت : رأيت زيدا أمس الدّابر بالخفض على النعت
لم يجز ، وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على
اللفظ ؟ .

قيل : الفرق بينهما أن ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة

لحركة الإعراب ، وذلك لأنه لما أطرد البناء في كل اسم منادى منفرد صار كالعلة لرفعه .

وليس كذلك أمس ، فإن حركته متوغلة في البناء ، ألا ترى أن كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فإنه يكون مضموماً ، وليس كل ظرفٍ يقع موقع أمس يكون مكسوراً ، ألا تراك تقول فعلتُ ذلك اليوم ، واضرب عمراً غداً، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في « أمس » ، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف، وليس كل اسم ممنوعاً من الصّرف . انتهى .

مسألة [في الجمع بين التعريف بالإشارة والنداء]

قال ابن يعيش : فإن قيل : أنتم تقولون : يا هذا ، وهذا معرفة بالإشارة / وقد جمعتم بينه وبين النداء ، فلم جاز ههنا ، ولم يجز مع الألف واللام وما الفرق بين الموضوعين ؟ .

قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ، ليعرفه المخاطب بحاسة النظر ، وتعريف النداء خطاب لحاضر ، وقصد لواحد بعينه ، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ، ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو : يا هذا وشبهه ،

لأنه في الموضوعين قصد وإيماء إلى حاضر .
 والوجه الثاني : وهو قول المازني : أن أصل « هذا » إن يشير به
 الواحد^(١) إلى واحد . فلما دعوته ونزعت منه الإشارة التي كانت فيه ،
 وألزمته إشارة النداء فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة .
 ومن أجل ذلك لا يقال : « هذا أقبل » بإسقاط حرف النداء .

مسألة [الفرق بين : يازيد وعمرو]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : إن قيل : ما الفرق بين
 قولهم : يا زيد وعمرو ، فإنه ما جاء فيه إلا وجه واحد ، وهو قولهم :
 وعمرو . وجاء في المعطوف من باب « لا » وجهان :

أحدهما : العطف على اللفظ .

والثاني : العطف على المحلّ مثل .

* ٣٧٦ = لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب^(٢) *

(١) في ط ، وبعض النسخ « أن تشير به لواحد إلى واحد » وفي بعض النسخ
 الأخرى المخطوطة وابن يعيش ٨/٢ : « أن يشير به الواحد إلى واحد » وهو
 الصواب لسلامة أسلوبه .

(٢) اختلف في نسبه كما في الدرر رقم ١٦٧١ .

وصدره :

* هذا وجدكم الصغار بعينه *

من شواهد : سيبويه ٣٥٢/١ ، وابن يعيش ١١٠/٢ ، والأشموني ٩/٢ ،
 والتصريح ٢٤١/١ ، والهمع والدرر رقم ١٦٧١ .

فالجواب : أن الفرق من وجهين :

أحدهما : أن قولنا يا زيد وعمرو حرف النداء فيه مراد ، وهو جائز حذفه ، فجاز الإتيان بأثره ، وليس كذلك في باب « لا » في الصورة المذكورة ، لأن « لا » لا تحذف في مثل ذلك .

وإنما قدر حرف النداء هنا دون « ثم » لكثرة النداء في كلامهم .

الوجه الثاني : أن « لا » بني اسمها معها إلى أن صار الاسم ممتزجاً امتزاج المركبات ، ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ، ولم يُبنوه بناءً منهم على امتزاجه بالأولى ، لأنه قد فصل بينهما بكلمتين ، ولثلاثا يؤدي إلى امتزاج أربع كلمات .

مسألة [في جواز الرفع والنصب في قولهم : ألا يا زيد والضحاك]

قال ابن الحاجب قولهم : « ألا يا زيد والضحاك » فيه جواز الرفع والنصب / ولم يأت في باب « لا » إلا وجه واحد وهو الرفع لا غير ، مثاله : « لا غلام لك ولا العباس » .

والفرق بينهما : « أن » لا ، لا تدخل على المعارف لما تقرّر

في موضعه ، ولا يمكن حمله على اللَّفْظ لأن « لا » ، إنما أتت بها لنفي المتعدّد ، ولا تعدّد في قولك : لا غلام لك ولا العباس ، ولأن دخول النَّصْب فيه فرْعٌ دُخُولِ الفتح فيه ، إذا كان منفيّاً ، ولا يدخله الفتح ، فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه ، لأن دخول الفتح إنما كان لتضمّنه معنى الحرف ، ألا ترى معنى قولك : لا رجل في الدار : لا مِنْ رَجُلٍ ، ولا يتقدّر مثل ذلك في ما ذكرناه ، ألا ترى أن « لا » إذا وقع بعدها معرفة وجب الرّفْع والتّكرير ، ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله . فإذا وجب الرّفْع فيما يلي « لا » ، فلم يجز فيه غيره ، فلأن لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب الأوّلى .

وليس كذلك في باب النّداء في قولنا : (يا زيد والضّحاك) ، فإن حرف النّداء وإن كان متعدّراً كما تعدّر فيما ذكرنا إلاّ أنه يتوصّل إليه بأيّ ، وبهذا كقولك : يا أيها الضّحاك ، ويا أيها الضّحاك ، فصار له دُخُول ، وإن كان باشتراط فصل بخلاف « لا » ، فإنها لا تدخل بحال . انتهى .

باب الترخيم

مسألة [في عدم جواز ترخيم الجملة]

لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور . وجوّزه بعضهم بحذف الثّاني قياساً على النّسب ، فإنه يجوز بحذف الثّاني .

قال ابن فلاح في (المغنى) : والفرق على الأول : أن الثقل
النَّاشيء من اجتماع ياء النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لأدى إلى
جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، فلذلك حذف منها في النسب لقيام
يائه مقام المحذوف .

وإما الترخيم فإنما لم يجز ، لأن شرطه مع تمييز النداء البناء في
المرخّم ، ولم يوجد هنا فلم يجز الترخيم ، ولأنه أشبه بالمضاف
والمضاف إليه في كون الأول عاملاً في الثاني ، فلم يجز ترخيمهما
كالمضاف إليه . /

[٢٥١ / ٢]

باب العدد

مسألة [إجراء الاسماء المركبة في العدد مجرى كلمة
واحدة ، هل يجوز إعراب مجموعهما ؟]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : فإن قلت : الاسمان
مركبان في العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة ، فهلاً أعرب
مجموعهما ، كما أعرب « معد يكرب » وأخواته . قلنا : الفرق من
وجهين :

أحدهما : أن الامتزاج هنا أشدّ إذ كان أحد الاسمين منهما لم
يكذ يستعمل على انفراده ، بل « حضر موت » مثلاً في استعماله علماً

لهذه البلدة كدمشق مثلاً وبغداد ، فكما أن هذه معربة ، فكذلك « حضرموت » .

وأما مركبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة إذا أردت بها هذا القدر ، وكذلك العشرة ، فالعاطف المتضمّن معتبر ، وإذا اعتبر فقد تضمّن معناه ، وما تضمّن معنى الحرف فلا وجه لإعرابه .

والثاني : أن العدد في الأصل موضوع على أن لا يعرب ما دام لِمَا وضع له من تقدير الكمّيّات فقط ، فإن حقّه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنةً الأواخر ، وحروف التّهجي ، وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود .

باب نواصب الفعل

مسألة [في الباء الزائدة وقياس أن عليها]

الباء الزائدة تعمل الجرّ في نحو : ليس زيد بقائمٍ وفاقاً ، وأن الزائدة لا تعمل النّصب في الفعل المضارع على الأصحّ .

وقال الأخفش : تعمل قياساً على الباء الزائدة .

والفرق على الأول : أن الباء الزائدة تختصّ بالاسم وأن الزائدة

لا تختص ، لأنها زيدت قبل فعل ، وقبل اسم ، وما لا يختص فأصله أن لا يعمل ذكره أبو حيان .

مسألة [في تقديم معمول أن عليها]

لا يتقدم معمول معمول أن عليها عند جميع النحاة إلا الفراء ، فلا يقال / طَعَامَكَ أريد أن آكل .

ويجوز تقديم معمول « لن » عليها عند جميع النحاة إلا الأخفش الصغير ، فتقول : زيدا لن أضرب .

والفرق : أن أن حرف مصدري موصولة ، ومعمولها صلة لها ، ومعمول معمولها من تمام صلتها ، فكما لا تتقدم صلتها عليها ، كذلك لا يتقدم معمول صلتها .
ولن بخلاف ذلك .

وحكم « كي » عند الجمهور حكم أن ، لا يجوز تقدم معمول معمولها ، فلا يقال : جئت النحو كي أتعلم ، ولا النحو جئت كي أتعلم ، لأنها أيضاً حرف مصدري موصولة كأن ، فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول ، كذلك لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول .

وأما « إذن » فقال الفراء إذا تقدمها المفعول، وما جرى مجراه بطلت ، فيقال : صاحبك إذن أكرمٌ .
وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب .

قال أبو حيان : ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ، بل يحتمل قولهم : إنه يشترط في عملها أن تكون مصدرية أن لا تعمل ، لأنها لم تتصدر ، إذ قد تقدم عليها معمول الفعل ، ويحتمل أيضاً أن يقال : تعمل ، لأنها وإن لم تتصدر لفظاً فهي مصدرية في النية ، لأن النية بالمفعول التأخير .

ولقائل أن يقول : لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد « إذن » ، لأنها إن كانت مركبة من « إذ » و « إن » أو من « إذا » و « إن » فلا يجوز تقديم معمول كما لا يجوز في أن ، وإن كانت بسيطة .

وأصلها « إذ » الظرفية ، ونوّت فلا يجوز أيضاً، لأن ما كان في حيز إذا لا يجوز تقديمه عليها .

وإن كانت حرفاً محضاً فلا يجوز أيضاً ، لأن ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقدم معمول ما بعدها عليها .

ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقدم معمول فعل الشرط على أداة الشرط أجازوا ذلك في « إذن » ، كما أجازوا ذلك في إن نحو :
زيداً إن تضرب أضرب .

مسألة [في السبب في إظهار أن مع لام كي وعدم إظهارها مع لام النفي]

قال أبو حيان: سأل محمد بن الوليد ابن أبي مسهر، وكاننا قد قرأ كتاب سيويه على المبرد - ورأى ابن أبي مسهر أن قد أتقنه - لِمَ أجاز سيويه إظهار أن مع لام كي، ولم يجز ذلك مع لام النفي^(١)؟ فلم يُجِبْ بشيء . انتهى . /

قال أبو حيان: والسبب في ذلك أن: لم يكن ليقوم، وما كان ليقوم إيجابه كان سيقوم، فجعلت اللام في مقابلة السين، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين أو سوف كذلك لا يُجمع بين أن واللام التي هي مقابلة لها .

مسألة [في جر الأسماء بعد كي وحتى]

سمع بعد كي وحتى الجرّ في الأسماء والنصب في الأفعال .

فاختلف النحويون، ف قيل: كلُّ منهما جارّ ناصب .

وقيل: كلاهما جار فقط، والنصب بعدهما بأن مضمرة .

وقيل: كلاهما ناصب، والجرّ بعدهما بحرف جرّ مقدّر .

(١) وهي المسماة بلام الجحود

والصحيح - وهو مذهب سيويوه - في كي أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جرّ بمعنى اللام ، وتارة تكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع بنفسه .

والصحيح من مذهبه في حتى أنها حرف جرّ فقط ، وأنّ النصب بعدها بأن مضمرة لا بها .

قال أبو حيان : فإن قلت : ما الفرق بينها وبين كي حيث صحّ فيها أنها جارة ناصبة بنفسها ؟ .

قلت : النصب بكي أكثر من الجرّ ، ولم يمكن تأويل الجرّ ، لأن حرفه لا يضم ، فحكم به .

وحتى ثبت جرّ الأسماء بها كثيراً وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرنا من الإضمار . والاشتراك خلاف الأصل ، ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف « كي » فإنها سُبكت في الفعل ، وخلصت للاستقبال .

مسألة [في عمل أن في المضارع ، وعدم عمل ما]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : قال عليّ بن عيسى :
إنما عملت أن في المضارع ، ولم تعمل « ما » ، لأن (أن) نقلته نقلين :

إلى معنى المصدر والاستقبال و « ما » لم تنقله إلا نقلاً واحداً إلى معنى المصدر فقط ، وكلّ ما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه .

وقال السيرافي : إنما لم ينصبوا ب « ما » إذا كانت مصدراً ، لأن الذي يجعلها اسماً وهو الأخفش . فإن كانت معرفة فهي بمنزلة الذي ، فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي . وإن كانت نكرةً فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه . وأما / سيبويه فجعلها حرفاً ، [٢٥٤/٢] وجعل الفعل بعدها صلةً لها .

والجواب على مذهبه : أن المعنى الذي نصبت به أن هو شبهها بأن المشددة لفظاً ومعنى ، ولذلك لم يجمعوا بينهما ، فلا تقول : أن أن تقوم كما يستقبحون أن أن زيداً قائم ، وهذا مفقود في « ما » ، وأيضاً ف « ما » يليها الاسم مرةً والفعل أخرى ، فلم تختص . انتهى .

وقال ابن يعيش : الفرق بين أن وبين « ما » : أن « ما » تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وأن مختصة بالفعل ؛ فلذلك كانت عاملة فيه ، ولعدم اختصاص « ما » لم تعمل شيئاً .

باب الجوازم

مسألة [في تسكين لام الأمر]

يجوز تسكين لام الأمر بعد واو وفاء نحو : ﴿ ولْيُؤْفُوا ﴾

نذورهم ﴿^(١)﴾ ، ﴿ فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ﴾^(٢) ولا يجوز ذلك في لام كي .

وفرّق أبو جعفر النحاس : بأن لام كي حذف بعدها أن ، فلو حذفت كسرتها أيضاً لاجتمع حذفان بخلاف ، لام الأمر .

وفرق ابن مالك : بأن لام الأمر أصلها السكون فردت إلى الأصل ، ليؤمن دوام تقوية الأصل بخلاف لام كي ، فإن أصلها الكسر ، لأنها لام الجر .

مسألة [في لم ولما هل غيرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع؟

اختلفت في لمّ ولما ، هل غيرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع إلى المضيّ على قولين .

ونسب أبو حيان الأول إلى سيبويه ، ونقل عن المغاربة أنهم صحّحوه ، لأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ .

(١) الحج / ٢٩ .

(٢) البقرة / ١٨٦ .

والثاني : مذهب المبرّد وصحّحه ابن قاسم في (الجني الدّاني) ، وقال : إنّ له نظيراً ، وهو المضارع الواقع بعد لو ، وأنّ الأوّل لا نظير له (١) .

ولا خلاف أنّ الماضي بعد أن غير فيه المعنى إلى الاستقبال ، لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي .

والفرق كما قال أبو حيّان : أنّ « أن » لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها ، فلم يكن لدعوى تغيير اللفظ موجب / بخلاف لم [٢٥٥/٢] ولما ، فإنهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما ، فلهذا قال قوم : بأنّه غيرت صيغته .

مسألة [في أن الأمر صيغة مرتجلة]

الأمر صيغة مرتجلة على الأصح لا مقتطع من المضارع ، ولا خلاف أنّ النهي ليس صيغة مرتجلة ، وإنما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه « لا » للطلب ، وإنما كان كذلك ، لأنّ النهي يتنزل من الأمر منزلة النفي من الإيجاب فكما احتج في النفي

(١) انظر الجني الداني / ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وقد حققه الأستاذان فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل وطبع بالمكتبة العربيّة بحلب ١٩٧٣ وانظر في المقدمة ترجمة وافية للحسن بن قاسم المرادي .

إلى أداة احتيج في النهي إلى ذلك ، ولذلك كان بـ « لا » التي هي مشاركة في اللفظ لـ « لا » التي للنهي .

مسألة [في عدم دخول أداة الشرط على لا التي للنهي]

لا تدخل على « لا » التي للنهي أداة الشرط فـ « لا » في قولهم : إن لا تفعلْ أفعَلْ للنهي المحض . ولا يجوز أن تكون للنهي ، لأنه ليس خبراً . والشرط خبر فلا يجتمعان .

وقال بعضهم : هي لا التي للنهي ، وإذا دخل عليها أداة الشرط لم تجزم وبطل عملها ، وكان التأثير لأداة الشرط ، وذلك بخلاف « لم » فإن التأثير لها ، لا لأداة الشرط في نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ (١) .

والفرق : أن أداة الشرط لم تلزم العمل في كل ما تدخل عليه ، إذ تدخل على الماضي ، فلم يكن لها إذ ذاك اختصاص بالمضارع ، فضعفت ، فحيث دخل عامل مختص كان الجزم له .

ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل) .

مسألة [في أن « متى » تجزم ، و « الذي »

لا تجزم إذا تضمنت معنى الشرط]

إن قيل : لِمَ جزمت « متى » وشبهها ، ولم تجزم « الذي » إذا
تضمّنت معنى الشرط نحو : الذي يأتيني فله درهم .

فالجواب : أن الفرق من وجوه :

أحدها : أن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ،
فأشبهه لام التعريف الجنسية ، فكما أن لام التّعريف لا تعمل فكذا
« الذي » .

والثاني : أن الجملة التي يوصل بها لا بُدّ أن تكون معلومة
للمخاطب والشرط / لا يكون إلاّ مبهماً .

والثالث : « أن الذي مع ما يُوصَل به اسم مفردٌ ، والشرط مع ما
يقتضيه جملتان مستقلتان .

نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه . وذكره ابن
الحاجب في أماليه .

مسألة [في عمل إن في شيئين]

قال ابن إياز : إن قيل : حرف الجزم أضعف من حرف الجرّ ،
وحرف الجرّ لا يعمل في شيئين ، فكيف عملت إن في شيئين ؟ .

قيل : الفرق بينهما الاقتضاء ، فحرف الجر لَمَّا اقتضى واحداً
عمل فيه ، وحرف الجزم لَمَّا اقتضى اثنين عمل فيهما . انتهى .

باب الحكاية

مسألة [تحكي الأعلام بـ « من » دون سائر المعارف]

تحكي الأعلام بـ « مَنْ » دون سائر المعارف هذا هو المشهور .

والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأعلام تختصّ بأحكام لا توجد في غيرها من
الترخيم ، وإمالة نحو الحجاج ، وعدم الإعلال في نحو : مكوزة ،
وحيوة ، ومحجب ، وحذف التنوين منها إذا وقع ابن صفة بين عَلَمَيْن ،
فالحكاية ملحقّة بهذه الأحكام المختصّة بها .

والثاني : أن أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مغير عن وضعه
الأول ، والحكاية تغير^(١) مُقْتَضٍ^(٢) مَنْ ، والتّغير يأنس بالتغيير .

والثالث : أن الأعلام كثيرة الاستعمال ، ويكثر فيها الاشتراك
فرفع الحكاية يوهم أن المستفهم عنه غير السابق ، لجواز أن السّامع لم
يسمع أول الكلام .

(١) في النسخ المخطوطة : « تغيير »

(٢) في النسخ المخطوطة : « ما اقتضى »

ذكر ذلك (صاحب البسيط) .

قال : والفرق بين « مَنْ » حيث يحكى بها العَلَم وبين « أي » حيث لا يحكى بها ، بل يجب فيها الرفع .

فإذا قِيلَ : رأيت زيداً ، أو مررت بزیدٍ يقال : أي زيد من غير / [٢٥٧/٢] حكاية : أن مَنْ لما كانت مبنية لا يظهر فيها إعراب جاءت الحكاية معها على حذف ما يقتضيه خبر المبتدأ .

وأما أي فإنها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها .

ونظيره قول العرب : إنهم أجمعون ذاهبون ، لمّا لم يظهر إعراب النَّصب في الضمير أكدوه بالمرفوع ، ومنعهم : إن الزيدین أجمعون ذاهبون لما ظهر إعراب النصب ألزموا التأكيد بالنصب .

مسألة [من أنه لا يحكى المتبع بتابع غير العطف]

لا يُحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت أو بيان أو تأكيد أو بدل اتفاقاً .

وأما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف . حكاها في (التسهيل) من غير ترجيح ، ورجح غيره جواز حكايته .

قال أبو حيان : والفرق بين العطف وبين غيره من التّوابع : أن

العطف ليس فيه بيانٌ للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع ، فإنّ فيه بياناً : أن المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر .

وأما في العطف فلا يبيّن ذلك بياناً ثابتاً إلاّ الحكاية ، وإيراد لفظ المخبر في كلام الحاكي على حاله من الحركات .

وقال صاحب (البسيط) : يشترط لجوازها : أن يكون المعطوف عليه والمعطوف عَلَمَيْنِ نحو : رأيت زيداً وعمراً ، فإن كان المعطوف عليه عَلَماً ، والمعطوف غير عَلَمٍ ، فنقل ابن الدّهان منع الحكاية ، وهو الأقوى .

ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعاً أو بعكسه لم تجز الحكاية اتفاقاً .

باب النّسب

مسألة [في عدم جواز طَوَلِيّ بالتحريك في النسبة إلى

طويلة]

قال أبو حيان : فإن قلت : لِمَ أجزت بيّضات وجوزات بالتحريك ولم تجز : طَوَلِيّ بالتحريك في النسبة إلى طويلة (١) .

(١) يقول ابن مالك في الألفية :

وتمّموا ما كان كالطويلة وهكذا ما كان كالجليلة

فكل ما كان من فعيلة معتل العين صحيح اللام كالطويلة ، فالنسب

إليه : طَوَلِيّ بدون حذف الياء ، لأنهم لو حذفوا الياء ، وقالوا : طَوَلِيّ لزم =

قلت : بينهما فرق ، وهو أن الحركة في بَيَّضَاتِ وَجَوَّزَاتِ عَارِضَةٍ ، فلم / يعتدَّ بها ، والنسبة بناءً مستأنف .

[٢٥٨/٢]

باب التصغير

مسألة [في تصغير أَرُوس]

قال أبو حيان : أَرُوس إذا سميت به امرأة ، ثم خففت الهمزة يحذفها ، ونقل حركتها إلى الراء فقليل : « أَرُس » ، وصغرتها قلت : أَرِيس ، ولا تدخل الهاء ، وإن كان قد صار ثلاثياً .

وإذا صغرت هنداً قلت : هنيذة بالهاء .

والفرق بينهما : أن تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض ، فالهمزة مقدرة في الأصل ، وكأنه رباعي لم ينقص منه شيء .

فإن قلت : لِمَ لَا تُلْحِقُهُ بِتصغير « سماء » إذا قلت : سُمَيَّة أليس الأصل مقدراً ؟ .

قلت : لا يشبه تصغير سماء ، لأن التخفيف جائز في « أَرُوس » عارض بخلاف « سماء » ؛ فإن الحذف لها لازم ، فيصير على ثلاثة أحرف ، إذا صغرت فتلحقها الهاء .

= قلب الواو ألفاً لتحركها ، وتحرك ما بعدها وافتتاح ما قبلها . انظر الأشموني

وبهذا الفرق بين أرؤوس وسماء أجاب أبو إسحاق الزجاج بعض أصحاب أبي موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك ، وكان أبو موسى الحامض قد دسّ رجلاً لِقِنًا فَطِنًا على أبي إسحاق فسأله عن مسائل فيها غموض ، هذه المسألة منها ، وكان في هذا المجلس (المشوق) ^(١) الشاعر فأخذ ورقة وكتب من وقته يمدح أبا إسحاق ويذم من يحسده من أهل عصره .

فقال :

صبراً أبا إسحاق عن قدرة	فذوا النهي يمثّل الصّبرا
واعجب من الدّهر وأوغاده	فإنهم قد فضحوا الدّهرا
لا ذنب للدّهر ولكنهم	يستحسنون المّكر والغدرا
نبئت بالجامع كلباً لهم	ينبح منك الشمس والبدر
والعلم والجلم ومحض الحجا	وشامخ الأطواد والبحرا
والدّيمة الوطفاء في سحّها	إذا الرّبا أضحت بها خضرا /
فتلك أوصافك بين الورى	يأبين والته لك الكبرا

[٢٥٩/٢]

(١) شاعر عباسي لا يعرف إلا بلقبه لقوله :

وليلة واكف فتقت هموما أكابدها إلى الصبح الفتيق
همس فيها الكرى عيني بيت كأن سماءه عين المشوق

انظر معجم ألقاب الشعراء / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

يظن جَهْلًا والذي دَسَّه أن يلمسوا العيوق^(١) والغفرا^(٢)
 فأرسلوا النزر إلى غامر وغمرنا يستوعب النَّزرا
 قاله أبا إسحاق عن جاهل ولا تضق منك به صَدْرًا
 وعن خُشار^(٣) غدر في الورى خطيبهم من فمه يخرا

مسألة [في عدم إثبات همزة الوصل في استضراب إذا صَغُر]

قال أبو حيان : فإن قلت : لِمَ لا يجوز إثبات همزة الوصل في
 نحو : « استضراب » إذا صَغُر ، وإن كان ما بعدها متحرِّكاً ، لأن هذا
 التَّحريك عارضٌ بالتصغير فلم يعتدَّ بهذا العارض كما لم يعتدَّ به في
 قولهم : الحَمَرُ بإثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النَّقل .

فالجواب : أن بين العارضين فرقاً وهو أن عارض التَّصغير لازم
 لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرِّك أبداً وعارض الحمر غير
 لازم لأنه يجوز أن لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال : الأحمر .
 ولا يمكن ذلك في المصغَّر في حال من الأحوال .

(١) العيوق : نجم أحمر مضىء في طرف المجرة الأيمن يتلو الثريا لا
 يتقدمها .

(٢) في القاموس : الغَفْر جمع أغفار وغِفْرَة كَعِنْبَة وَغُفُور . منزل للقمر .

(٣) الخُشار بالضم : سَفِلة الناس .

باب الوقف

مسألة [في الوقف على المقصور المنون]

إذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالألف اتفاقاً نحو :
 رأيت « عصا » .
 واختلف في الوقف على المنقوص المنون .

فمذهب سيويه : أنه لا يوقف عليه بالياء ، بل تحذف نحو هذا
 قاض ومررت بقاض ومذهب يونس إثباتها .

قال ابن الخباز : فإن قلت : فما بالهم اختلفوا في إعادة ياء
 المنقوص ، وأتفقوا على إعادة ألف المقصور .

قلت الفرق بينهما خفة الألف وثقل الياء / .

[٢٦٠/٢]

باب التصريف

مسألة [الزائد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن

بالأصل]

الزائد يوزن^(١) بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل .

(١) في ط : « يؤزن » بالهمزة تحريف .

قال أبو حيان : والفرق : أن زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتموניהا من حيث إنها عامة لجميع الحروف ففرقوا بينهما بالوزن، وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه، فضعّفوه في الوزن مثله . فلو نطقوا في الوزن بإحدى دَالِي قَرَدَد^(١) لم يتبين من الوزن كيف زيادتها ، فلما لم تزد منفرد أصلاً لم يجعلوها منفردة في الوزن .

(١) القردد : اسم جبل ، وجمعه قرادد . انظر الممتع وهامشه ١/١١٩ .

انتهى القسم الرابع من الأشباه والنظائر النحوية
ويليه (الطراز في الألغاز) وهو
القسم الخامس ، والحمد لله
أولاً وآخرأ

الفن الخامس فن الألغاز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لولّيه - والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وذويه .

هذا هو الفن الخامس من الأشباه والنظائر ، وهو فن الألغاز والأحاجي والمطارحات ، والممتحنات ، والمعایة ، وهو منشور غير مرتب . وسميته : (الطراز في الألغاز) .

[تعريف اللغز]

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في كتابه (موقظ الوسنان وموقد الأذهان) : اعلم أنّ اللّغز النّحويّ قسمان :

أحدهما : ما يطلب به تفسير المعنى .

والآخر : ما يطلب به وجه الإعراب .

[أَلْفَاظُ الْحَرِيرِيِّ]

فالأوّل - كقول الحريريّ^(١) : وما العامل الذي يتّصل آخره بأوّلَه ، ويعمل معكوسه مثَل عمله ؟ .

وتفسيره (يا) في النّداء فإنه عامل النصب في المنادي وهو حرفان ، فأخره متّصل بأوله ، ومعكوسه وهو (أي) حرف نداء أيضاً .
وكقوله أيضاً : وما منصوبٌ أبداً على الظرف لا يخفّضه سوى حرف ؟ .

وجوابه - لفظة « عند » ، تقول : جلست عنده ، وأتيت من عنده ، لا يكون إلا منصوباً على الظرفية أو مخفوضاً بمن خاصّة .
فأما قول العامة سرت إلى عنده فخطأ .

فإن قيل : لذن ، وقبل ، وبعد بمنزلة (عند) في ذلك ، فما وجه تخصيصك إياها ؟ .

قلت : لذن مبنية في أكثر اللغات فلا يظهر فيها نصبٌ ولا

(١) انظر المقامة الرابعة والعشرين النحوية ١٧٤/٣ من شرح مقامات الحريري لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم - المؤسسة العربية الحديثة للنشر وانظر هذا النص في صفحة ٢١٣ من هذا الجزء .

خفضُ ، وقبل وبعد يكونان مبنيين كثيراً ، وذلك إذا قُطعا عن الإضافة .
وإنما تبين الألغاز والتمثيل بما يكون الحُكم فيه ظاهراً .

وكقوله : وأين تلبس الذَّكران براقع النسوان ، وتبرز ربّات
الحِجال بعمائم الرجال ؟ .

وجوابه : باب العدد من الثلاثة إلى العشرة تثبت التاء فيه في
المذكر ، وتحذف في المؤنث .

والثاني : وهو الذي يُطلب فيه تفسيرُ الإعراب وتوجيهه ، لا بيان

المعنى كقول الشاعر / : [٢٦٢/٢]

٣٧٧= جاءك سلمان أبو هاشما فقد غدا سيدها الحارثُ

شرحه : جاء فعل ماضٍ . كسلمان جار ومجرور ، وعلامة الجرّ

الفتح ، لأنه لا ينصرف . وإنما أفردت الكاف في الخط ليتأتى

الألغاز . أبوها فاعل جاء ، والضمير لا مرأة قد عرفت من السياق .

شما فعل أمر من شام البرق يشيمه ، ونونه للتوكيد كتبت بالألف

على القياس .

يسيدها نصب بـ « شم » كما تقول : انظر سيدها .

والحارث فاعل « غدا » . انتهى كلام ابن هشام .

وقال ابن هشام في (المغنى) : مسألة : يحاجي بها ، فيقال :

ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور ، أعدت الجارّ أم

لم تُعَدُّه .

وهو الضمير المجرور بلولا نحو : لولاي وموسى ، لا يقال : إن موسى في محل الجرّ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار هنا ، لأن « لولا » لا تجرّ الظاهر ، فلو أعيدت لم تعمل الجرّ ، بل يحكم للمعطوف والحالة هذه بالرفع ، لأن لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة ، والزائدة لا تقدر في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية فكذا ما أشبه الزائد .

* * *

ذكر بقية ألفاظ الحريري التي ذكرها في مقاماته

قال : ما كلمة إن شتّم هي حَرْفٌ محبوب ، أو اسم لما فيه حرف حَلوب ؟ .

وأَيُّ اسم يتردّد بين فَرْدٍ حازم ، وَجَمْعٍ ملازم ؟ .

وأَيّة هاء إذا التحقت أماطت الثقل ، وأطلقت المعتقل ؟

وأين تدخل السّينُ فَتَعَزِّلُ العامِلَ من غير أن تجامل ؟ .

وأَيُّ مضاف أَخْلَ من عُرى الإضافة بِعُرْوَةٍ ، واختلف حكمه بين مَسَاءٍ وَعُدْوَةٍ^(١) ؟ .

(١) في ط : « وعدوة » بالعين ، تحريف .

وأبي عامل نائبه أَرْحَبُ مِنْهُ وَكَرَّأً ، وَأَعْظَمُ مَكْرَأً ، وَأَكْثَرُ لِلَّهِ تَعَالَى ذِكْرًا ؟ .

وأين يجب حِفْظُ المراتب ، على المضروب والضارب ؟ .

وأبي اسم لا يفهم إلا باستضافة كلمتين ، أو الاقتصار منه على حرفين ، وفي وضعه الأول التزام وفي الثاني إلزام ؟ .

وأبي وصف إذا أردف بالنون نقص^(١) من العيون ، وَقَوْمٌ بِالذُّونِ ،

وخرج من الزَّبُونِ ، وتعرض للهون ؟ . / [٢٦٣/٢]

* * *

أراد بالأول^(٢) : نعم .

وبالثاني : سراويل^(٣) .

(١) في شرح المقامات ٢١٤/٣ : « نقص صاحبه في العيون » .

(٢) فسرها الشريش في شرح المقامات ٢٢٩/٣ بقوله : « فهي نَعَمٌ إن أردت بها تصديق الأخبار ، أو العدة بعد السؤال فهي حَرْفٌ ، وإن عنيت بها الإبل فهي اسم » .

والنعم : تذكر وتؤنث ، وتطلق على الإبل ، وعلى كل ماشية فيها إبل . وفي الإبل الحَرْفُ ، وهي الناقة الضامرة ، سميت حرفاً تشبيهاً لها بحرف السيف . وقيل : إنها الضخمة تشبيهاً لها بحرف الجبل .

(٣) قال الشريشي : قال بعضهم : وهو واحد ، وجمعه : سراويلات . فعلى هذا القول هو فرد . وكفى عن ضمه الحُضْرُ بأنه حازم . وقال آخرون : بل هو جمعٌ واحد : سرّوَالٌ مثل : شمالال وشماليل ، وسِرْبَالٌ وسراييل ، فهو على هذا القول جمع .

وبالثالث : هاء التأنيث الداخلة على الجمع المتناهي ، نحو
زنادقة وصياقلة ومسامعه^(١) .

وبالرابع باب أن المخففة من الثقيلة^(٢) .

وبالخامس : لدن^(٣) .

= ومعنى قوله : ملازم ، أي لا ينصرف ، وإنما لم ينصرف هذا النوع من
الجمع ، وهو كل جمع ثالثه ألف ، وبعدها حرف مشدّد ، أو حرفان أو ثلاثة
أوسطها ساكن لثقله ، وتفرّده دون غيره من الجموع بأنه لا نظير له في
الأسماء والآحاد .

وقد كنى في هذه الأحجية عمّا لا ينصرف بالملازم ، كما كنى في التي قبلها
عما ينصرف باللازم . انظر ٢٢٩/٣ .

(١) في ط فقط : « وتتابعه » . ومسامعه : أبو قبيلة كما في القاموس . وهذه
الهاء اللاحقة بهذا الجمع تجعل هذا الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من
الصرف ، لأنها قد أصارته إلى أمثال الآحاد نحو : رفاهية ، وكراهية ، فخف
بهذا السبب ، وصرف لهذه العلة .

وقد كنى في هذه الأحجية عما لا ينصرف بالمعتقل ، كما كنى في التي قبلها
عمّا لا ينصرف باللازم .

(٢) والمراد أن السّين تدخل على الفعل المستقبل وتفصل بينه وبين أن التي
كانت قبل دخولها من أدوات النصب ، فيرتفع حينئذ الفعل ، وتنتقل أن عن
كونها ناصبة للفعل إلى أن تصير المخففة من الثقيلة كقوله تعالى : ﴿ علم
أن سيكون منكم مرضى ﴾ (المزمّل ٢٠) . وتقديره : علم أنه سيكون .
انظر : « شرح الشريشي » .

(٣) لدن من الأسماء الملازمة للإضافة ، وكل ما يأتأتى بعدها مجرور بها إلا
غدوة ، فإن العرب نصبتها بـ « لدن » لكثرة استعمالهم إياها في الكلام ثم

وبالسادس : باء القسم ، نائبه الواو^(١) .

وبالسابع نحو كلم موسى عيسى^(٢) .

وبالأخير نحو : ضيف تدخل عليه النون فيقال : ضيفن ، وهو

نوّتها أيضاً ليتبين بذلك أنها منصوبة ، لا أنها من نوع المجرورات التي لا تتصرف .

وعند بعض النحويين : أن « لدن » بمعنى : « عند » والصحيح أن بينهما فرقاً لطيفاً وهو أن « عند » يشتمل معناها على ما هو في ملكك ومكنتك مِمَادَنَا منك ، وبعُد عنك .

ولدن يختص معناها بما حضرك ، وقُرْب منك ، انظر (شرح الشريشي) .

(١) باء القسم هي أصل حروف القسم بدلالة إستعمالها مع ظهور فعل القسم في قولك : أقسم بالله ، ولدخولها على المضممر كقولك : بك لأفعلن .

وإنما أبدلت الواو منها في القسم ، لأنهما جميعاً من حروف الشفة ، ثم لتقارب معنيهما ، لأن الواو تفيد الجمع ، والباء تفيد الإلصاق ، وكلاهما متفوق ، والمعنيان متقاربان . ثم صارت الواو المبدلة من الباء أدور في الكلام ، وأعلق بالأقسام ، ولهذا ألغز بأنها أكثر الله تعالى ذكراً . ثم إن الواو أكثر موطناً من الباء ، لأن الباء لا تدخل إلا على الاسم ، ولا تعمل غير الجرّ . والواو تدخل على الاسم والفعل والحرف . وتُجرّ تارة بالقسم ، وتارة بإضمام رُبّ ، وتتنظّم أيضاً نواصب الفعل وأدوات العطف ، فهذا وصفها برحب الوكر ، وعظّم المكر . انظر شرح الشريشي .

(٢) الفاعل والمفعول المقصوران لإزالة الإلباس يجب حينئذ إقرار كل منهما في رتبته ، ليعرف الفاعل منهما بتقدّمه ، والمفعول بتأخره .

الطَّفِيلِيّ (١) .

[أحاجي الزمخشري]

وللزمخشريّ (كتاب الأحاجي) (٢) منشور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوي بشرح سماه : « تنوير الدياحي في تفسير الأحاجي » وأتبعه بأحاج له منظومة وأنا ألخص الجميع هنا . ١ .

قال الزمخشري أخبرني عن فاعلٍ جُمِعَ على فَعَلَةٍ ، وفعيلٍ جُمِعَ على فَعَلَةٍ .

(١) لم يجب السيوطي عن اللغز الذي قبل الأخير وهو : وأي اسم لا يفهم إلا باستضافة كلمتين . . الخ .

وجوابه كما ورد في شرح المقامات للشريشي بقوله : « هو مهما » وفيها قولان : أحدهما أنها مركبة من : « مه » التي هي بمعنى : أكُفُّ ومن « ما » . والقول الثاني : وهو الصحيح - أن الأصل فيه « ما » فزيدت عليها « ما » أخرى ، كما تزداد على « إن » ، فصار لفظها « ماما » فثقل عليهم توالي كلمتين بلفظ واحد ، فأبدلوا من ألف « ما » الأولى « ها » فصارتا : « مهما » . ومهما من أدوات الشرط والجزاء . . وإن اقتصرت منها على حرفين وهما : « مه » التي بمعنى : اكفف فهم المعنى ، وكنت ملزما من خاطبته أن يكف . انظر شرح الشريشي ٢٣٢/٣ .

(٢) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني عام ١٩٧٣ نشر دار التربية باسم : « المحاجاة بالمسائل النحوية » .

(٣) في ط : « بأحاجي » .

- الأول : باب قاضٍ وداعٍ (١) .
والثاني نحو سَرِيٍّ وَسَرَاةٍ (٢) .

* * *

وقال أخبرني : عن تنوين يجامع لام التعريف وليس إدخاله على الفعل من التحريف .

(١) في المحاجاة / ٧١ : وذلك قولك : قضاة ، ودعاة ، خالف بضمه فائه جمع الصحيح والمعتل العين حيث جاء على فَعَلَةٌ بفتحيتين وذلك نحو : الكفرة ، والفجرة . والراضة .
والراضة جمع راض ، من : راض المهر رياضة ورياضاً : ذلله فهو راض .
انظر القاموس .

(٢) في المحاجاة : « وهو اسم جمع ، جعله سيبويه في أنه غير تكسير مثل : إخوة في جمع أخ . قال : ويدلك على هذا قولهم : سَرَوَات . وفي هامش سيبويه ٦٢٥/٣ تحقيق أستاذنا هارون : « السيرافي : هكذا رأيت في هذه النسخة وغيرها من النسخ ، وهو غلط عندي ، لأن إخوة فَعَلَةٌ ، وفَعْلَةٌ من الجموع المكسرة القليلة كأفْعَل ، وأفَعْلَةٌ وأفعال ، كما قالوا : فَنِيٌّ وفَنِيَّةٌ ، وصَبِيٌّ وصَبِيَّةٌ ، وغلّام وغلّمة . والصواب أن يكون مكان إخوة : أخوة حتى يكون بمنزلة صُحْبَةٌ . وقد حكى الفراء في جمع أخ : أخوة » .
هذا وانظر تفصيل هذه القضية في المحاجاة / ٧٢ . وفي هامشه : قال السخاوي في نهاية الفصل : وقد أردفت أحجيتين هاتين بأحسن منهما موقِعاً ، وأكثر فائدة فقلت :

وما اسم جمع كالفعل منه وما اسم فاعلٍ فيه كفعلٍ
له وزن يفترقان جمعاً ويتحدان فيه بغير فصلٍ

هو تنوين التَّرنَمِ (١) والغالي (٢) .

* * *

وقال : أخبرني عن واحدٍ من الأسماءِ تُنَّي مجموعاً بالألف

والتاء .
أخبرني : عن مُوحَّدٍ في معنى اثنين ، وعن حركةٍ في حُكْمِ

حركتين .

أخبرني : عن حركةٍ وحرفٍ قد استويا ، وعن ساكنين على غير

(١) تنوين التَّرنَمِ : هو النون اللاحقة للقوافي المطلقة ، التي آخرها حرف مدّ
عوضاً عن مدّة الإطلاق كقوله :

أفلى اللوم عادل والعتابنُ وقولي إن أصبتُ لقد أصابن
والأصل : العتابا .

وتنوين التَّرنَمِ على حذف مضاف أي قطع التَّرنَمِ ، لأن التَّرنَمِ مدّ الصوت
بمدة تجانس الروي .

(٢) التنوين الغالي : هو النون اللاحقة للقوافي المقيدة ، وهي التي رويها
ساكن غير مد كقوله :

أحاربنُ عمرو كأني خَمِرُنُ ويعدو على المرء ما يَأْتِمِرُنُ
الأصل : خمر ، ويَأتمر .

وكقوله :

قالت بنات العم يا سلمى وإننُ كان فقيراً معدما قالت وإننُ
فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في
الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل
والحرف ، وفي الخط والوقف .

وسمى : بالنونين الغالي ، لأن الغلو : الزيادة ، وهو زيادة على الوزن .
انظر الأشموني ١/٣١/٣٢ ، ٣٣ .

حدّهما ^(١) قد التّقياً .
 أخبرني : عن اسم على أربعة فيه سببان لم يمتنع صرفه
 بإجماع ، وعن آخر ما فيه إلا سبب واحد وهو حقيق بالامتناع .
 أخبرني عن فاء ذات فنّين ، وعن لام ذات لُونَيْن ^(٢) .

* * *

الأولى ^(٣) : نحو السّرى والشّرى ^(٤) ، والبثّ والنّث ، و « قاتعه

(١) في ط فقط : « حدّهما » وفي المحاجاة والنسخ المخطوطة :
 « حدّيهما » .

(٢) انظر هذه الألفاظ في المحاجاة من ص ٧٦ - ٨٤ .

(٣) هذا والأسئلة التي طلب الإخبار عن إيجابتها ، وهي أربعة أسئلة
 سابقة قبل السؤال الخامس الذي نص على الإجابة عنه بقوله : الأولى - لم
 ينص على إيجابتها في نسخ الأشباه جميعها .
 والإجابة عنها من كتاب « المحاجاة » كما يلي :
 الإجابة عن السؤال الأول :

الواحد من الأسماء الذي ثني مجموعاً بالألف والتاء « هو قولك فيمن سميته
 بـ « تمرات » أو « مقبلات » : « تمراتان » و « مقبلاتان » وفي
 « أذرعات » : « أذرعاتان » . و « أذرعات بلد في بلاد الشام » .

الإجابة عن السؤال الثاني :

الموحد في معنى اثنين هو : « كِلا » ، « كما أنّ كلا » مفرد في معنى
 الجمع . ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً كقوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت
 أكلها ﴾ (الكهف / ٣٣) ، كما رجع إلى « كلّ » في قوله تعالى : ﴿ إن
 كلّ من في السموات والأرض إلا آتى الرّحمن ﴾ (مريم / ٩٤) .

والحركة التي في حكم حركتين هي « الضمة » في « فَعَل » هي في حكم
 فَعْتَحَي : « فَعَل » كـ « رُشد » و « رَشَد » ، ولذلك جمع : « فَلَكَ » على =

« فُلْكَ » كما جمع « أُسْدٌ » على « أُسْدٌ » .

والإجابة عن السؤال الثالث :

« مساواة الحركة الحرف في نحو : « جَمَزِي » (وهو ضَرْبٌ من السَّير) حيث اعتبرت اعتبار الألف في نحو : « حُبَارِي » وذلك أن « جَمَزِي » أخت : « سَكْرِي » في وقوع ألفها رابعة ، ثم لم يجيزوا في ألفها - إذا أضافوا - إلا طرحها دون قلبها كما فعلوا في « حُبَارِي » سواء ، ولا فصل بين البنائين إلا سكون العين وحركتها ، فإذا كان حكم البناء المفارق بزيادة الحركة حكم المفارق بزيادة الحرف تبين استواء الحرف والحركة .

و « السَّاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ حَدِيثِهِمَا التَّقِيَا » في قولك : الحسن أروع أم ابن سيرين ؟ و « آيَمَنَ اللهُ يَمِينِكَ ؟ لَأَنَّ حَدَّ التَّقَاتِهِمَا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ حَرْفَ لَيْنٍ ، وَالثَّانِي مَدْغَمًا نَحْوُ : الضَّالِّينَ ، وَحَادَ اللهُ » .

الإجابة عن السؤال الرابع :

في المحاجاة : الأول وهو الذي لم يمتنع صرفه : « أربع » في : « سررت بنسوة أربع ، فيه الوزن والوصف وهو غير ممتنع .
والثاني : وهو الممتنع : « أحمر » اسماً في « رَبِّ أَحْمَرَ » هو ممتنع عند سيبويه ، ولا سبب إلا الوزن .

وعن المازني أنه لقي الأخفش ، فسأله عن « أربع » ، فتعلق بالأصل الذي هو الاسمية ، فألزمه أصل « أحمر » الذي هو الوصفية . قال : فلم يأت بمقنع .

وقولي : أربعة احترازاً مما فيه سببان من نحو : « هند » و « دعد » وفيه مذهبان : أسدهما الصرف الذي نطق به القرآن .

انظر الإجابات في المحاجاة من ص ٧٦ - ٨٤ ، وقد سجلتها باختصار

(٤) في ط فقط : « والسري » بالسين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

والمحاجاة / ٨٤ . والسري ، ألفها واو من سَرُو ككرم ودعا ، ورضي ، والمصدر : سراوة ، وسرؤاً وسراً ، وسراء ، والوصف سري . وجمعه :

أسرياء ، وسرّاء ، وسرّى وسرؤاً . انظر القاموس .

فن الألفاظ

الله « و » كاتعهُ « بمعنى : قاتله ، ويبد أني من قريش ، وميد أني^(١) ونحو : وُزن وأُزن ، وهو قياس مطرد في المضموم .
وفي المكسور ، نحو : وشاح ووعاء ، وإشاح وإعاء .

والمفتوح نحو : وسن وأسّن ، ووَبِد وأَبِدَ : إذا غَضِب ، ووَلِه وأَلِه : تحيّر ، وما وَبِهَ له ، وما أبه ، سماعٌ / بإجماع . [٢٦٤/٢]

والثانية^(٢) : نحو : عضه وسنه ، هي هاء في ، عضه وعضاه ، وبعيرٌ عاضِه وَعَضِه ، أي راعى العِضاه^(٣) . وَعَضَهه : إذا شَتَمه .
وفي نخلة سنهاء^(٤) ، وسانهت الأجير .

وواو في عضوات ، وسنوات .

* * *

أخبرني : عن نسب بغير يائه ، وعن تأنيث بتاء ليس بتائه .

الأول : ما دلّ عليه بالصيغة نحو : عواج ، وبتات^(٥) ،

(١) وردت في الصحيحين : « قال أبو عبيد : وأحسبُ أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر ، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا أفصح العرب مَيد أني من قريش » . انظر ص / ٤١ .

(٢) وهي اللام ذات اللونين .

(٣) العِضاه : شجر الشوك .

(٤) في اللسان : « سنه » : « وسانهت النخلة ، وهي سنهاء ، حملت سنة ، ولم تحمل أخرى .

(٥) في ط : « وبتار » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والمحاكاة .

ودراع^(١) ولا بن .

ونظير دلالتِي العلامة والصيغة قولك : لِنَضْرِبِ واضْرِبِ .

والفرق بين البناءين : أن فعلاً لما هو صنعة^(٢) ، وفاعلاً لمباشرة

الفعل .

والثاني : بنت وأخت ، لأن تاءهما بدلٌ من الواو التي هي لام ،
إلا أن اختصاص المؤنث بالإبدال دون المذكر قام علماً للتأنيث ،
فكأن هذه التاء لاختصاصها كتاء التأنيث .

ونحوها التاء في مسلمات هي علامة لجمع المؤنث ،
فلاختصاصها بجمع المؤنث كأنها للتأنيث ، ومن ثمّ لم يجمعوا بينها
وبين تاء التأنيث ، فلم يقولوا ، مسلمات .
فإن قلت : ما أدراك أنها ليست تاء تأنيث ؟ .

قلت : لو كان كذلك لقلبها الواقف هاء في اللغة الشائعة .

فإن قلت : فَلِمَ قلبها مَنْ قلبها هاء في الوقف فقال : البنون
والبناءه ؟ .

قلت رآها تعطي ما تعطيه تاء التأنيث فتوهمها مثلها^(٣) .

(١) وفي ط : « ودراع » بتقديم الراء على الألف ، تحريف ، صوابه من النسخ
المخطوطة والمحاكاة .

(٢) في ط : « صيغة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والمحاكاة .

(٣) انظر المحاكاة / ٨٧ ، ٨٨ .

* * *

أخبرني : عن نعت مجرور ، ومنعوته مرفوع ، وعن منعوت
موحّد ونعته مجموع .

الأول : نحو : هذا جُحْرُضْبٌ خَرِبٌ (١) .

والثاني قول القطامي :

٣٧٨ = كأن قيود رَحْلِي حين ضَمَّت حَوالب غَزْرًا ومِعاً جِياعاً (٢)

(١) ومنه قول امرئ القيس :

كأن ثبيراً في عرّانين وبله كبير أناسٍ في بجادٍ مُزْمَلٍ
من شواهد : الخزانة ٣٢٧/٢ ، والخصائص ٢٢١/٣ ، والضرائر
للألوسي ٢٥٨ .

ومنه أيضاً قوله الحطّيئة : ديوانه / ١٣٩ .

فإياكم وحيّة بطنٍ وإِدِ هُمُوز النَّابِ ليس لكم بِسِيٍّ
والسّيّ : النّد والمثل ، فـ « هموز » نعت الحيّة ، وهي منصوبة وجرّ
لمجاورة وإِدِ

وقول ذي الرّمة : ديوانه / ٨ .

نريك غُرّةٌ وَجِهٍ غير مُعْرَقَةٍ ملساء ليس بها خال ولا ندبٌ
من شواهد : خزانة الأدب ٣٢٤/٢ ، والضرائر / ٢٥٥ .

ورواية الديوان * تريك سنة وجه غير مُقْرِفَةٍ *

فـ « غير » نعت لـ « غرة » وهي منصوبة ، وجُرّ للمجاورة .

(٢) من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث .

ورواية المحاجاة : « فتور رحلي » والفتور : السكون بعد الحدة واللّين بعد

الشدة . وفي اللسان : « معي » * كأن نسوع رحلي *

وفي ط : « قيود رحلي » وتشاركها في ذلك بعض المخطوطات والمخطوطات

الأخرى : « قيود رحلي » ومن المقارنة نستطيع أن نقول : « رحلي » =

جعل « المعَا » لفرط جوعه بمنزلة أمعاء جائعة ، فجمع النعت مع توحيد المنعوت .

* * *
أخبرني : عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلاً ، وعن رَبِّ عَلِيّ
المعرفة داخلاً /

الأول : نحو : كان زيدٌ هو خيراً منك ، « إن تَرَنِي أنا أقلُّ منك
مالاً »^(١) .

وإنما ساغ ذلك في « أَفْعَلٌ مِنْ » لا متناعه من دُخُولِ لام
التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به وأجرى حكمه عليه .

والثاني : نحو قولهم : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ .

قال سيبويه : ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة^(٢) .

* * *

أخبرني : عما يُنْصَبُ وَيُجَرُّ وهو رفع ، وعمّا تدخله التثنية وهو
جمع .

الأول : المحكى^(٣) .

= تحريف صوابه : رحلي لأنه المناسب للحوالب .

(١) الكهف / ٣٩ .

(٢) بعده في المحاجة : « فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه » . انظر ص ٩٥ .

(٣) في المحاجة ما نصه : « قول أهل الحجاز لمن يقول : رأيت زيدا » :

« من زيدا » ولمن يقول : « مررت بزيدا » : « من زيدٍ » . انظر / ٩٦ .

والثاني : قولهم « عندي لقاحان سوداوان »^(١) وقوله :

* ٣٧٩ = * بَيْنَ رَمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ *^(٢)

وقوله :

٣٨٠ = لأصبح الحيُّ أوباداً ولم يجدوا عند التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جَمَالَيْنِ .^(٣)

أخبرني ، كيف يكون متحرك يلزمه السكون ؟ .

(١) أنظر سيبويه ٢/٢٠٢ ، والهمع ١٠/١٣٩ ، واللقاح : جمع لَقُوحٌ مثل :

قلوص وقلاص ، وفي اللسان : لَقَح : لقاحان أسودان .

(٢) من أرجوزة طويلة لأبي النجم مطلعها :

الحمد لله العليُّ الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

في الخزانة ١/٤٠ .

وقبل الشاهد :

* تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ *^(٣)

وكذلك في الطرائف الأدبية / ٥٧ .

وتبقت أي أنها رعت البقل في أول الربيع ، فأسنمت

ورماحا مالك ونهشل : موضعان . يقول : رعت بين هذين الموضعين

لأنهما كانا جمى ، ولكن لعزنا رعينها ، ولا نخاف عليها الغارة .

(٣) البيت لعمر بن العداء الكلبي ، وثنى الجمال لأنه جعلها صنفين : صنفاً

لترحلهم ، وصنفاً لحربهم .

من شواهد : ابن يعيش ٤/١٥٣ ، والهمع رقم ٦٣ ، وانظر اللسان :

« وبد » وقبله :

سعى عقالاً فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

والأوياد : جمع وِيد وهو الفقر والبؤس .

هو عَيْن حَيٍّ، وَغِيٍّ (١) ، وَضَفَّ فِي قَوْلِهِمْ : ضَفَّ (٢) الْحَالِ .
وَزَنَهَا : فَعِلَ (٣) لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ فَرِحَ ، وَبَطَرَ وَأَشْرَ .

أَخْبَرَنِي : عَنْ وَاحِدٍ وَجَمْعٍ لَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا نَاطِقٌ ، إِلَّا أَنْ
الضَّمِيرَ بَيْنَهُمَا فَارَقَ .

هُمَا فُلْكَ ، وَفُلْكَ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ .

وَمِثْلُهُ : جَمَلُ هِجَانٍ ، وَإِبِلُ هِجَانٍ ، وَدَرَعٌ دِلَاصٌ (٤) وَدَرُوعٌ
دِلَاصٌ .

أَخْبَرَنِي عَنْ فَاعِلٍ خَفِيٍّ فَمَا بَدَأَ ، وَآخَرَ لَا يَخْفِي أَبْدَأَ .

(١) فِي ط : وَبَعْضُ النُّسخِ المَخْطُوطَةِ « عَيِّ » بِالْعَيْنِ ، وَفِي المَحَاجَاةِ
وَبَعْضُ النُّسخِ المَخْطُوطَةِ الأُخْرَى : « غَيِّ » بِالْغَيْنِ .

(٢) فِي المَحَاجَاةِ / ٩٨ : مِنَ الضَّفَفِ وَهُوَ القِلَّةُ وَالشَّدَةُ .

(٣) فِي المَحَاجَاةِ / ٩٨ : « فَإِنْ قُلْتَ : مِنْ أَيْنَ عِلِمَ ذَلِكَ ، وَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ
يَكُونَ أَمْرُهَا عَلَى ظَاهِرِهِ : « فَعَلًّا » لَا « فَعِلًا » كَمَا جَاءَ فِي بَابِهَا الَّذِي هُوَ
فَعِلَ يَفْعَلُ : « رَجُلٌ شَكْسٌ » ، وَبَنَانٌ شَثْنٌ؟ . قُلْتَ : البَابُ عَلَى فَعِلَ
كَ « فَنَزَعَ » وَ « وَجَلَّ » وَ « فَرِحَ » وَ « أَشْرَ » فَوَجِبَ الحَمْلُ عَلَيْهِ ،
وَالقِيَاسُ بِهِ .

(٤) دِرْعٌ دِلَاصٌ : أَي مَلَسَاءَ لَيْتَةٍ .

الأول : فاعل أَفْعَلَ ، وَنَفَعَلَ ونحوهما^(١) .

الثاني : الواقع بعد إِلاَّ نحو ما قام إِلاَّ زيدٌ أو إِلاَّ أنا^(٢) .

أخبرني : عن حرف يزداد ، ثُمَّ يزال ، وأثره باقٍ ما له أنتقال .

هونون التثنية والجمع ، تزال وأثرها باقٍ في نحو : هما الضاربا

زيداً ، والضاربون زيداً^(٣) .

(١) علق الزمخشري في المحاجة / ١٠٢ على ذلك بقوله : « لا يكون فاعلها اسماً ظاهراً ولا يكون أيضاً ضميراً بارزاً ، كما يستند : « أَفْعَلَ » ، و « وَلْتَفْعَلْ » في الأمر إلى ضمير بارز في قولك : اضربا ، واضربوا ، واضربي ، واضربن . . . فان قلت : أما تقول : أفعل أنا ، ونفعل نحن ؟ قلت : ليسا بمستندين إلى هذين المنفصلين ، إنما استنادهما إلى مستترين ، وهذان مؤكدان لهما » .

(٢) علق الزمخشري بقوله : « والفاعل إذا وقع بعد إلاَّ لم يستتر أبداً ، لأنَّ إلاَّ ضَرَبَتْ سداً بينه وبين فعله ، فأنتى يتصل به حتى يستتر فيه ؟ فهو إذاً على عكس حال الذي قبله :

إما اسم ظاهر كقولك : ما ضربَ إلاَّ زيدٌ . أو ضمير منفصل نحو : ما ضربَ إلاَّ أنا ، أو أنت ، أو هو » .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : الضاربا زيد ، والضاربون زيد بالجر تحريف ، وإن كان سليم الأسلوب إلاَّ أنه في هذا الموضع ليس مراداً ، وإنما المراد نصب « زيد » لأن أثرها باقٍ وإلاَّ لما كان لغزاً . يدلُّ على ذلك ما علق به الزمخشري على هذا اللغز بقوله : « وفي قراءة من قرأ : ﴿ والمقيمي الصلاة ﴾ (الحج / ٣٥)

نصبت : « الصلاة » وهي قراءة ابن محيصن ، وابن أبي إسحاق ، والحسن . انظر قراءة رقم ٥٥٨٨ في معجم القراءات .

أخبرني : عن حرف يوحد ، ثم يُكثّر ، ويؤنث ثم يذكر .
الأول : باب تمرة وتَمَّر .

[٢٦٦/٢]

الثاني : باب العدد ثلاثة إلى عشرة / .
أخبرني : عن معرف في حكم التَّنكير ، ومؤنث في معنى
التذكير .

الأول : مررت بالرجل مثلك أو برجل مثلك . لا يكاد في نحو
هذا الموضع يتبين الفرق بين النكرة والمعرفة . ومثله :

٣٨١ = * ولقد أمرّ على اللّثيم يسبني (١) *

والثاني : باب علامة ونسابة .

أخبرني : عن واحد يوزن بأربعة (٢) ، وعن عشرة عند بعضهم
مُتسعة .

الأول هو باب ق ، وع ، وش ، ونحوها توزن بأفعل ولا يقال :
وزنه : ع .

والثاني : حروف العطف عند النحويين عشرة . وقد تسعها أبو
عليّ الفارسي حيث عزل عنها إمّا .

(١) سبق ذكره . انظر الشاهد رقم ٣٠٤ .

(٢) اللوزن بالأصول ، وعلّق الزمخشري بقوله : قه في ق عرضك وره في ر
رأيك يوزنان بـ « أفعل » و « أفعل » ، ولا يقال في وزنه : عه وقه .

أخبرني : عن زائدٍ يمنع الإضافة ويؤكدها ، ويفكّ تركيبها ويؤيدها .

هو اللّام في قولهم : لا أبا لك ، هي مانعة للإضافة فاكّة لتركيبها بفصلها بين ركنيها، وهما المضاف والمضاف إليه، وهي مع ذلك مؤكّدة لمعناها ، مؤيدة لفائدتها من حيث إنها موضوعة لإعطاء معنى الاختصاص . ونظيرتها « تيم » الثانية في :

٣٨٢ = * يا تيمَ تيمَ عدي (١) *

اقحمت بين المضاف والمضاف إليه ، وتوسّطت بينهما، كما قيل : « بين العصا ولحائها »، وهي بما حصل بتوسّطها (٢) من التكرير، معطية معنى التوكيد والتشديد .

وهذه اللّام لها وجه اعتداد ، ووجه أطراح ، فوجه اعتدادها :

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

يا تيمَ تيمَ عديّ لا أبا لكم لا يُلْفِينكم في سوءة عَمَرُ
والشاهد لجرير ديوانه / ٢٨٥ .

من شواهد : سيبويه ١/٢٦ ، ٣١٤ ، والخصائص ١/٣٤٥ ، وابن الشجريّ ٢/٨٣ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، ١٠٥ ، والخزانة ١/٣٥٩ ، ٢/١١٦ ، ٤/٢٧٣ ، والمغني ٢/٥١٠ ، والعيني ٤/٢٤٠ ، والأشموني ٣/١٥٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٥٢ .

(٢) في المحاجة : « بتوسيطهما » وفي ط والنسخ المخطوطة : « بتوسطها » .

استصلاحها الأب لدخول « لا » الطالبة للنكرات عليه .
 ووجه أطراحها : إن لم تسقط « لام » الأب الواجبة الثبوت عند
 الإضافة .
 ونحوه قولهم : « لا يدي لك » سقوط النون مع اللام دليل
 الأطراح ، وتكثير المضاف ، وتهيؤه لدخول « لا » دليل على
 الاعتداد .

فإن قلت : فكيف صحّ قولهم : « لا أبك » ؟ .

قلت : اللام مقدّرة منويّة ، وإن حذفت من اللفظ .

والذي شجعهم على حذفها شهرة مكانها ، وأنه صار معلماً
 لاستفاضة استعمالها فيه ، وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق
 من لسان المقال .

ومنه حذف (لا) في (تالّه تفتوّ)^(١) ، وحذف الجار في قوله رؤبة [٢٦٧/٢]

« خيرٍ » إذا أصبح عندما قيل له كيف أصبحت ؟

وَمَحْمَلُ قِرَاءَةِ حَمِزَةِ ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾^(٢) عَلَيْهِ سَدِيدٌ .

لأن هذا المكان قد شهر بتكرير الجار ، فقامت الشّهرة مقام الذّكر .

أخبرني : عن ميمات هُنَّ بدلٌ ، وعَوْضُ وزيادة .

(١) يوسف / ٨٥ .

(٢) النساء / ١ .

وعن واحدة هي موصوفة بالجلادة .
 البدل : نحو : إبدال طيىء الميم من لام التعريف .
 وال عوض في « اللّهم » عوضت من حرف النداء .
 والزيادة : في نحو : مَقْتَلٌ وَمَضْرَبٌ .
 والموصوفة بالجلادة هي ميم « فم » بدل من عين « فوه » . قال
 سيبويه : أبدلوا منها حرفاً أجلد منها .

وفي مقامة النّحو^(١) من النّصائح : « وتَجَلد في المضْيِّ على

(١) في ط فقط : « النحوي » وفي النسخ المخطوطة ، والمحاجة / ١١٧
 « مقامة النحو » ، وهي مقامة من مقامات الزمخشري في النحو وهي مقامة
 طريفة معانيها طريفة . ومن باب الفائدة نسجلها في هذا الموقف ليقف
 عليها القارئ من باب التيسير عليه ، وتوفير الوقت للبحث عنها : وها هي
 ذي :

« يا أبا القاسم : أعجزت أن تكون مثل همزة الاستفهام . إذ أَخَذَتْ على
 ضَعْفِهَا صدر الكلام . لبتك أشبهتها متقدماً في الخير مع المتقدمين . ولم
 تُشبه في تأخر كحرف التانيث والتنوين . المتقدم في الخير خطرُهُ أتمّ ،
 وديدن العرب تقدمه ما هو أهمّ .

ضارع الأبرار بعمل التّواب الأواب . فالفعل لمضارعتة الاسم فاز
 بالإعراب . ومادة الخير أن تؤثر العزلة ، ولا تبرز عن الكن . وتُخْفِي
 شَخْصِكَ إخفاء الضمير المستكن ، فإن الخفاء يجمع يديك على النجاة
 والاستعصام ، كما استعصمت الواو من القلب بالإدغام . ولا يكونن
 ضميرك عن الهم الدينيّ ساليا ، كما لا يكون أفضل من الضمير خاليا .
 وعوضه من تلك السّلوّة ذلك الهمّ . كما عوضت الميم من حرف النداء في
 اللّهمّ .

عزملك وتصميمه ، ولا تَقْصُرَ عَمَّا فِي الفَمِّ من جلادة ميمه .

أخبرني : عن ثالث (مقول) : أَعْيُنُ هو أم واو مفعول؟ .

فيه اختلاف سيبويه والأخفش وقد تقدم في أول الكتاب (١) .

= وقف لرَبِّكَ على العمل الصَّعب الشديد ، كما تقف بنو تميم على التشديد وأُنْتُبْتُ على دين الحق الذي لا يتبدل ولا يحول : ثبات الحركة البنائية التي لا تزول . ولا تكن في الترجيح بين المذهبين كالهزمة الواقعة بين بين . فانظر إلى السُّود والبيض كيف تعتقب على ما تحت السماء ، اعتقاب العوامل المختلفة على الأسماء ، فإنك لا ترى شيئاً إلا مُسْتَهْدِفاً للحوادث والنوائب . كما ترى الاسم عُرضة للخوافض والروافع والنواصب . وتجلد في المضي على عَزْمِكَ وتصميمه ، ولا تَقْصُرَ عما في الفم من جلادة ميمه وَلِيَحْجُبْكَ هَمُّكَ عن الرِّكون إلى هؤلاء المُستولية، وهم الملوك السلاطين المتغلبة . كما يحجب عن الإمالة الحروف المستعلية . واحذر أن يعرفك الديوانُ وعطاؤه ، ما دامت مبدلةً «من واوه ياءه» . انظر مقامات الزمخشري ١٩٥/ إلى ٢٠٠ .

(١) علق الزمخشري في المحاجاة فقال :

قال سيبويه : « رأيتهم في اسم المفعول من بنات الياء يقولون : مخيط ، ومبيع ، على حذف واو «مخيوط» و «مبيوع» واستبقاء الياء ، فقضيت بمثل ذلك في اسم المفعول من بنات الواو ، وهو حذف الأخرى من واوي : مقوول ، واستبقاء التي هي نظيرة الياء المستبقة .

ويقول الأخفش : واو مفعول علامة ، فلا أسقطها ، واجعل «ياء مبيع» منقلبة عن واو «مبيوع»، أسقط الياء ، فيبقى : «مبيوع» ثم أقلب الواو ياء .

وليت الأخفش حين لم يسقط العلامة لم يمسحها . والحق مع صاحب الكتاب « . انظر المحاجاة / ١١٩ ، ١٢٠ .

* * * *

أخبرني : عن اسم بلد فيه أربعة من الحروف الزوائد ، وكلها أصول غير واحد .

هو « يَسْتَعُور »^(١) من بلاد الحجاز فيه الياء والسين والتاء والواو من جملة الزوائد العشرة ، وكلها أصول في هذا الاسم إلا الواو .

* * * *

أخبرني : عن مائة في معنى مئات ، وكلمة في معنى كلمات .
المائة في ثلثمائة في معنى المئات ، لأن حقّ مميّز الثلاثة إلى العشرة أن يكون جمعاً .

والكلمة في معنى الكلمات قولهم : كلمة الشهادة ، وكلمة

(١) وردت هذه الكلمة في شعر عروة بن الورد في بيت من قصيدته التي بدأها بقوله :

أرقت وصحبتني بمضيق عمق لبرقٍ في تَهَامَة مستطير
إلى أن قال :

أطعت الأمرين بصرم سلمى فطاروا في غضاه اليَسْتَعُورِ
والعضاه : الطلح والسمر . وانظر الديوان ٣١ ، ٣٢ وفي هامش
المحاجة كتب البيت محرّفاً حيث كتبت الأمرين : الأمرين بالثنوية ، وكتبت
صرم : صوم . انظر ص ١٢١ .

وعلق الزمخشري أيضاً على : « يستعور » فقال : « وقيل : يستعور :
كساء يجعل على عَجْر البعير ، ويقال : ذهب في يستعور أي في الباطل .
وكان عند ناس أعور طيب ، فإذا جاء ببعض خرافاته قالوا له : يا است
عور ذهبت في يستعور .

أرادوا : يا أسقط قوم عور وأسفلهم » انظر ص ١٢١ .

الحويدرة^(١) ، وقوله تعالى : ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٢) الآية .

أخبرني : عن حرف من حروف الاستثناء ، لم يستثن شيئاً قط من الأسماء .

هو لَمَّا بمعنى إِلَّا لا يستثنى به الأسماء ، كما يستثنى بإِلَّا وأخواتها ، وإنما يقال : نشدتك الله لَمَّا فعلت ، وأقسمتُ عليك لَمَّا فعلت^(٣) .

* * *

(١) الحويدرة تصغير : الحادرة ، قد جاء في المفضليات ٤٨ : قال أبو عكرمة : وكان حسان بن ثابت رضي الله عنه إذا قيل له : أنشدنا شعراً يقول : هَلْ أُنشِدْتُمْ كلمة الحويدرة يعني هذه القصيدة :

بَكَرَتْ سُمِيَّةُ بَكْرَةً فَتَمَّتِعَ وَغَدَتْ غُدُوًّا مُفَارِقٍ لَمْ يَرْبَعِ
ولم يربع : لم يقم ولم يكف عن السير
وبعده :

وتزوّدت عيني غداةً لَقِيَتْهَا بلوى البُنَيْنَةِ نَظْرَةً لَمْ تُقْلِعَ
وهي عينية مشهورة منسوبة للحادرة وهو لقب الشاعر قطبة بن محصن ابن جرّول بن حبيب بن عبد العزي . وقد ذكر هذه القصيدة الضبي في المفضليات . والبُنينة : موضع

(٢) آل عمران / ٦٤ .

(٣) قال الزمخشري في المحاجاة : « فَإِنْ قُلْتَ : ما معنى قولهم : أقسمت بالله لَمَّا فعلت ؟ »

قلت : معناه : طلب الفعل من المخاطب على سبيل الاستعطاف له والاستشفاع بالله إليه ، كما قال ابن هرمة :

أخبرني عن مُكَبَّرٍ يُحَسَّبُ مُصَغَّرًا ، وعن مُصَغَّرٍ يُحَسَّبُ مُكَبَّرًا .
الأول : سُكَّيتُ بالتَّشْدِيدِ يُحَسَّبُهُ مِنْ لَيْسَ بِنَحْوِي مُصَغَّرًا ، وَهُوَ
خَطَأً ظَاهِرٌ ، لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ لَا تَقَعُ إِلَّا ثَالِثَةً^(١) ، بَلْ سُكَّيتُ مُكَبَّرٌ
كَ « سُكَّيتُ » . « وَسُكَّيتُ » بِالتَّخْفِيفِ / مُصَغَّرَةٌ تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ . [٢٦٨/٢]

والثاني : « حُبْرورٌ » هُوَ فِي عِدَادِ المُكَبَّرَاتِ . وَفِي قَوْلِ
الأعرابي الذي سئل عن تصغير الحُبَارِي ، فَقَالَ : حُبْرورٌ^(٢) .

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقْفَاءً بِالبَابِ
[انظر ديوانه / ٧٠]

قال الزمخشري : وهذا الكلام محرف عن وجهه ، معدول عن طريقته
مذهوب به مذهب ما أغربوا به على السامعين من أمثالهم ، ونوادير
الغازهم ، وأحاجيهم ، ومُلَحِّهم ، وأعاجيب كلامهم ، وسائر ما يدلون به
على اقتدارهم ، وتصريفهم أَعَنَّةَ فصاحتهم كيف شاءوا. وبيان عدله : أن
الإثبات فيه مقام «مُقام النَّفْيِ» ، والفعل مُقام الاسم . وأصله : ما أطلب
منك إِلَّا فِعْلُكَ .

فإن قلت : هل تقع «إِلَّا» موقع «لَمَّا» في هذا الكلام ؟ .

قلت : نعم ، قال سيبويه : وسألت الخليل عن قولهم : « أقسمت عليك
إِلَّا فَعَلْتُ » و« لَمَّا فَعَلْتُ » : انظر / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(١) قال الزمخشري في المحاجة / ١٢٧ : « فإن قلت : كيف قلت : لا تقع
إِلَّا ثَالِثَةً ، وقد وقعت ثانية في تصغير : « ذِيًا » و« تِيًا » ؟ .

قلت : الأصل : « ذِيًا » و« تِيًا » إِلَّا أَنَّهُ اسْتَثْقَلَ إِجْتِمَاعُ اليَاءَاتِ ،
فَحَذِفَتْ الأُولَى مِنْهُمَا . . . وَكَذَلِكَ : اللَّذِيَا ، وَاللَّتِيَا . . .

(٢) قال الزمخشري : ومثله ما حكى عن أبي عمرو : أن رجلاً عرض عليه من
شعره بحرًا من منظومات أهل زمانه ممَّا لَا يَشَاكُلُ الشَّعْرَ إِلَّا بوزنه ورويّه ، =

* * *

أخبرني : عن مصغّر ليس له تكبيرٌ ، وعن مكبّر ليس له تصغير .

من الأسماء ما وُضع على التصغير وليس له مكبّر نحو : كُمَيْتٌ و « كُعَيْتٌ » (١) .

ومنها ما ورد مكبّراً ولم يُصغّر كَأَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَمَتَى ، وَالضَّمَائِرَ ونحوها .

* * * *

أخبرني : عن كلمة تكون اسماً وحرّفاً ، وعن أخرى تكون غير ظرفٍ وظرفاً .

الأول : على ، وعن ، وكاف التشبيه ، ومد ، ومنذ .

= فقال له : « يا هذا ! إن الشعراء ثلاثة : شاعر ، وشويعر ، وشعرور ، وما أراك إلا من الشعارين » .

قاس : « شعورراً » على « حُبُرور » ، فبناه بناءه ، وجعله أدلّ على الصّغر من : « شويعر » لأنه موضوع ، وذلك مصنوع » .

(١) الكعيت : كـ « زُبَيْر » : البلبل ، وجمعه : « كِتَعان » بالكسر . قال الزمخشري معلقاً على هذه الإجابة بقوله : « ولكن جمعهم : « كُمَيْتا » على : « كُمْت » فيه دليل على أن مُكَبَّرَه في التقدير : « أَكْمَت » ، إن الجمع واردٌ على اعتبار المكبّر المقدر » . انظر / ١٢٩ .

وقال أيضاً : وجمعهم : « كُعَيْتاً » و « جُمَيْلاً » على « كِتَعان » و « جِمْلان » يدل على أن مكبّرَيْهما في التقدير : « كُعْت » و « جُمَل » كـ « نُغْر » ، و « صُرْد » : [النُّغْر : البلبل : وفراخ العصافير ، و « الصُّرْد » : طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير] وجمعهما : [نِغْران ، و صِرْدان] .

والثاني : نحو : اليوم والليّلة ، والسّاعة ، والحين ،
والخلف ، والأمام .

أخبرني : عن اسم متى أضيفت أخواته وافقها ، ومتى أفردت
فارقها .

هو ذو بمعنى صاحب^(١) .

(١) قال الزمخشري معلّقاً : يوافق أخواته في الإضافة ، ويفارقها في الأفراد ،
وذلك أنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فهو مع الجنس الذي
يضاف إليه كشيء واحد ، لا ينفصل عنه :

ألا ترى أن قولك : رجل ذو مال كقولك : « رجل متمول » ، و « امرأة ذات
سوار » كقولك : « متسورة » . . .

فإن قلت : ما أخواته ؟ وفيم آخاها ؟ .

قلت : هي بقية الأسماء الستة ، ومواخاتة لها في الإعراب بالحروف .
فإن قلت : فإن كان ذو معرباً بالحروف كما أعرب « زيد » بالحركة وكما
يقول ناس من العرب : « هذا زيدو » . أفقد جاء اسم معرب على حرف
واحد ؟ .

قلت : بل هو اسم معرب على حرفين ك « دم » و « يد » إلا أن لامه تقرأ
وأوا في حالة الرفع ، وتقلب ألفاً وياءً في حالتي النصب والجرّ ، باختلاف لامه
دليل الإعراب ، فلا فرق إذن بينه وبين « دم » في أنهما على حرفين . وإنما
افترقا في أن الواو في « ذو » وحدها أدت مؤدّي الذال والضمّة ، والألف
مؤدّي الذال والفتحة ، والياء مؤدّي الذال والكسرة . والله أعلم .

انظر المحاجة / ١٣٤ ، ١٣٥ .

أخبرني : عن سَبَبٍ متى آذن بالذهاب تبعه سائر الأسباب .

هو التعريف في نحو : أذْرَبِيحَان ، ودرا بجرد ، وخوارزم إذا ذهب عنه بالتنكير^(١) لم يبق لسائر الأسباب أثر وهي : التأنيث ، والعُجْمَة ، والتركيب .

أخبرني : عن شيء من العلامات يشفع لأخيه في السقوط دون الثبَات .

التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف . وإنما سقط الجرّ لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين ، وذلك أنهما جميعاً لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء ، فلهذه الأخوة لَمَّا سقط التنوين تبعه الجرّ في السقوط .

فالتنوين أصل فيه والجرّ تبع كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط

(١) في المحاجة : / ١٣٥ : « ذهب عنه التنكير » تحريف صوابه من الأشباه النسخة المطبوعة والنسخ المخطوطة ، لأن المقصود أن هذه الأسماء المعارف أصبحت منكراً .

وأذيبجان و « خوارزم » من بلاد فارس ، و « دار بجرد » ، وهي كورة بفارس .

قال الزمخشري في المحاجة / ١٣٥ معلقاً : « وذلك أن فيها أربعة أسباب : التعريف ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، ففضية القياس إذا زال سبب واحد أن تبقى غير منصرفة ولكن التأنيث والعجمة في النكرات لا عبرة بهما ، ولا أثر لهما . والتركيب وإن كان مؤثراً إلا أنه لوحده لا يظهر أثره » .

أتباعه .

وهذا معنى قول النحويين : سقط الجرّ بشفاعة التنوين ، فإذا عاد الجرّ عند الإضافة واللام لم يتصور عود التنوين (١) .

أخبرني : عن حرف تلعب الحركات بما بعده ، ولا يعمل منها إلا الجرّ وحده .

هو « حتى » يقع الاسم بعدها مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً والجرّ وحده عملها (٢) .

أخبرني : عن اسم صحيح أمكن هو فاعل وما هو مرفوع ، وعن

آخر دخل عليه حرف الجرّ وهو عن الجرّ ممنوع / [٢٦٩/٢]

الأول : « غير » في قول الشماخ .

٣٨٣ = * لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت (٣) *

(١) انظر هذا الموضوع باستيعاب في المحاجة / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) وذلك كقولك : « أكلت السمكة حتى رأسها » بالحركات الثلاث ، والجرّ وحده عملها . وتجرّ أيضاً بالعطف على مجرور كقولك : « مررت بالناس حتى زيد » .

(٣) تمامه :

* حمامة في غصون ذات أوقال *

في ط : « يخرج » مكان : « يمنع » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والمحاجة / ١٤٠ ، والمراجع النحوية .

=

والثاني : حين في قوله :

٣٨٤ = * على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا (١) *

أخبرني : عن شيء وراء خمسة (٢) أشياء ، يُجزم جوابه في

الجزء .

هو الاسم أو الفعل الذي يُنزل منزلة الأمر والنهي ، ويُعطى
حُكْمهما ، لأن فيه معناهما ومؤداهما ، فيجزم به كما يُجزم بهما ،

= وهو من شواهد: سيبويه ٣٦٩/١ ، ونسبه لرجل من كنانة ، وابن الشجري
٢٦/١ ، ٦٤/٢ . وروايته : « غير أن هفت » ، الخزانة ٤٥/٢ ،
١٤٤/٣ ، ١٥٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٤٥٨/ ، ونسبه لقيس
بن رفاعة ، والتصريح ١٥/١ ، واللسان : قتل ، والهمع والدرر رقم
٨٧٠ .

قال صاحب الدرر : والضمير في « منها » راجع للوجناء ، وهي الناقة
الشديدة ، « والشرب » مفعول « يمنع » ، و « غير » فاعله ، لكنه يُبنى على
الفتح جوازاً لإضافته إلى مبني .

وأراد بـ « نطقت » صوتت مجازاً و « في » بمعنى : « على » و « الأوقال :
جمع وُقْل » بسكون وهو ثمر الدوم اليابس . هذا وقد سبق ذكر الشاهد رقم
٣٦٣ .

(١) تمامه :

* وقلت : ألمَّا أصح والشيب وازعُ *

سبق ذكره رقم ١٥٦ .

(٢) والأشياء الخمسة هي : الأمر - النهي - الاستفهام - التمني - العرُض .

انظر المحاجة / ١٤٥ .

وذلك قولك : « حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ » « وَاتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يَثْبُ عَلَيْهِ » بمعنى : لِيَتَّقِ اللَّهَ وَلِيَفْعَلَ .

* * *

أخبرني : عن ضمير ما اشتقَّ من الفعل أحق به من الفعل ، وفي ذلك انحطاط الفرع عن الأصل .

هو الضمير في قولك : « هند زيدٌ ضاربتة هي » و « زيد الفرس راكمه هو » وفي كلِّ موضع جرَّت فيه الصفة على غير من (١) هي له ، فالمشتق من الفعل وهو الصفة أحق به من الفعل ، لا بُدُّ له منه ، وللفعل منه بُدُّ (٢) .

إذا قلت : هندٌ زيدٌ تضربه وزيد الفرس يركبه حتى إن جئت به ، فقلت : « تضربه هي » و « يركبه هو » كان تأكيداً للمستكن . والسبب قوة الفعل وأصالته في احتمال الضمير (٣) . والمشتق منه فرع في ذلك ، ففضل الأصل (٤) على الفرع .

* * * *

(١) في المحاجة / ١٤٦ : « ما هي له » بوضع « ما » مكان : « مَنْ » .

(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وفي المحاجة / ١٤٦ :

« لا بد له وللفعل منه بد » بسقوط « منه » الأولى .

(٣) في المحاجة / ١٤٦ « في احتمال الضمير مسنده » بزيادة كلمة :

« مسنده » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « فضل الفرع على الأصل » والصواب ما جاء

في المحاجة : لأن اللغز يريد أن يبين انحطاط الفرع عن الأصل ، وليس

العكس .

أخبرني : عن زيادة أُوثرت على الأصالة ، وعن إمالة وُلدت إمالة .

الأول : حذفهم الألف والياء الأصليتين للتّنوين في : « هذه عصاً » و « هذا قاضٍ » .

ولياء ^(١) النَّسب إلى المُصطفى ، وحذف اللّام لألف التّكسير ، وياء التّصغير في « فرازد » وفريزد ، وحذف العين في شك و « لاثٍ » ^(٢) ، وإبقاء ألف فاعل ، وحذف الفاء في « يعد » لحروف المضارعة .

ومن ذلك قول الأخفش في مقول وحذفه عين مفعول لواوه .

والثاني : قولهم . رأيت عماداً ^(٣) ، ولقيت عباداً . أما لوا الألف

[٢٧٠/٢]

الأولى / لكسرة العين ، ثم أمالوا الثانية لإمالة الأولى .

ونظير تسبّب الإمالة للإمالة تسبّب الإلحاق للإلحاق في نحو قولهم : « أُلندد » ^(٤) ، وهو ملحق بِسَفَرَجَل . والألف والنون معاً زائدتان للإلحاق . ولولا النون المزيدة للإلحاق لما كانت الهمزة حرف

(١) في ط : « ولياءِي النَّسب » .

(٢) في المحاجة/١٤٨ : « لات » بالياء تحريف ، صوابه من نسخ الأشباه والممتع ٦١٦/٢ : وهو من لاث يلوث بالياء . وفي القاموس : نبات لاث ، ولاث ، وليّث : التف بعضه على بعض .

(٣) في المحاجة/١٤٩ : « رأيت عباداً » بالياء وفي نسخ الأشباه بالميم .

(٤) الأُلندد : الشديد الخصومة ، وجمعه : لُدُّ ، وألدادُ . انظر القاموس .

إلحاق ، ألا ترى أنها في المدّ ليست كذلك .

أخبرني : عن حَلْفٍ لَيْسَ بِحَلْفٍ ، وعن إِمَالَةٍ فِي غَيْرِ الْف .
الأول : قولهم : بِاللَّهِ إِلَّا زَرْتَنِي وَبِاللَّهِ لَمَّا لَقَيْتَنِي ، وَبِحَقِّ مَا
بَيْنِي وَبَيْنَكَ لَتَفْعَلَنَّ ، صَوْرَتُهُ صَوْرَةُ الْحَلْفِ ، وَلَيْسَ بِهِ لِأَنَّ الْمُرَادَ
الطَّلِبَ وَالسُّؤَالَ .

والثاني : إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ قَبْلَ رَاءِ مَكْسُورَةٍ نَحْوُ : الضَّرْرُ .

أخبرني : عن فِعْلٍ يَقَعُ بَعْدَ مُنْذٍ وَمُنْذٍ ، وَعَنْ جُمْلَةٍ يُضَافُ إِلَيْهَا
الْمُشَبَّهَ بِإِذٍ .

الأول : نَحْوَمَا رَأَيْتَهُ مُنْذٌ كَانَ عِنْدِي وَمُنْذٌ جَاءَنِي .

والثاني : نَحْوُ : كَانَ ذَاكَ زَمَنَ زَيْدٍ أَمِيرٍ ، وَزَمَنَ تَأْمَرَ الْحَجَّاجِ ،
حَقٌّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ أَنْ تَكُونَ عَلَى صِفَةِ الْجُمْلَةِ الَّتِي تُضَافُ إِلَيْهَا (إِذٍ) وَهِيَ
صِفَةُ الْمَاضِي ، وَتَكُونُ فِعْلِيَّةً تَارَةً ، وَابْتِدَائِيَّةً أُخْرَى .

أخبرني : عن لَامٍ تُحْسَبُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَالْمُحَقَّقَةُ يَأْبُونُ ذَلِكَ أَشَدَّ الْإِبَاءِ .

هِيَ اللَّامُ الْفَارِقَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَى خَبَرٍ إِنْ الْمَخْفِيفَةُ .

أخبرني : عن دَخُولِ أَنْ الْخَفِيفَةُ عَلَى بَعْضِ الْأَخْبَارِ ، غَيْرُ

مُعَوِّضَةٌ وَاحِدًا مِنْ جُمْلَةِ الْإِسْتَارِ^(١) .

(١) الاستار كما في المحاجة : « ربع عشر » ، « المنا » [والمنا : إناء

يكال به] فاتسعوا فيه ، واستعملوه في كل أربعة ، يقال للرجل : كم هم ؟

=

فيقول : أستار : أي أربعة .

أن المخففة إذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الأخبار عوض مما سقط منه أحد الأحرف الأربعة وهي : قد ، وسوف ، والسّين ، وحرف النفي . وشذّ تركه فيما حكاه سيبويه « أما أن جزاك الله خيراً » .

* * *
أخبرني : عن عيين ساكنة ، يفتحها الجامع ما لم يَصِفْ ، ومكسورة لا يفتحها المتكلم ما لم يُصِفْ^(١) .

الأولى : باب تَمْرَة يُحْرَكُ بالفتح في الجَمْع نحو : تَمَرَاتٍ إِلَّا في الصفة فتقرّ على سكونها / كَضَخَمَات .

[٢٧١/٢]

والثانية باب « نمر » تفتح في النسب نحو : نَمْرِيّ .
* * *

= وكان يقال لعاصم والأعمش ، وحمزة ، والكسائي : الإِستار وقال جرير :
إن الفرزدق والبعيث وأمه وأبا الفرزدق شرُّماً إِستار
انظر المحاجة / ١٥٧ .

وانظر ديوان جرير / ١٥٩ من قصيدته المشهورة في رثاء زوجته
لولا الحياء لعادني استعبارٌ ولزُرت قبرك والحبيب يزارُ
وروايته :

قُرِنَ الفرزدق والبعيثُ وأُمُهُ وأبو الفرزدق قُبِّحَ الإِستارُ
وقال الزمخشري أيضاً في المحاجة : / ١٥٧ : وقيل : الكلمة
معربة ، سمعت العرب « جهار » فلم يفصحوا به فقالوا : « إِستار » والمراد
بالإِستار في اللغة الأحرف الأربعة التي قد ذكرها في الإجابة عن اللغز .

(١) في المحاجة / ١٥٩ : « لا يفتحها المتكلم ما لم يصف » بالصاد تحريف صوابه من نسخ الأشباه : بالضاد ، والمراد بالإضافة إضافة ياء النسب إلى الاسم .

أخبرني : عن حرف يدغم في أخيه ، ولا يدغم أخوه فيه .
هو اللام تُدغم في الراء ، ولا تدغم الراء فيها (١) .

أخبرني : عن اسم من أسماء العقلاء لا يجمع إلا بالألف
والتاء .

هو طلحة (٢) .

(١) وذلك كقوله تعالى : ﴿ كلاب ران على قلوبهم ﴾ (سورة المطففين
١٤ /) قال الزمخشري في المحاجة / ١٦٣ : « والراء لا تدغم فيها ، ولا
يقرأ ﴿ يغفر لكم ﴾ (آل عمران / ٣١ وغيرها) . هكذا نفى الزمخشري قراءة
إدغام الراء في اللام ، وهي قراءة صحيحة قرأها أبو عمرو ، ويعقوب وأبو
الحارث . انظر قراءة رقم ٩٩٢ في معجم القراءات .

ويبين الزمخشري السبب في عدم الإدغام فيقول : « وذلك أن في الراء
تكريراً ينزلها منزلة حرفين ، ولذلك كان لها في باب الإمالة شأن من الشأن
حتى استعملت على الحروف المستعلية ، وإدغامها في اللام يذهب بذلك
ويطمسه » . انظر المحاجة / ١٦٣ .

(٢) فقد قالوا في جمعه : « طَلَّحات » .

قال ابن قيس الرقيات : ديوانه / ٢١ .

نَضِرَ اللَّهُ أعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِّسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

وهو من شواهد : المقتضب / ١٨٨ / ٢ ، وابن يعيش / ٤٧ / ١ ، والخزانة

. ٢٩٢ / ٣

قال الزمخشري في المحاجة / ١٦٥ : فإن قلت : هلاً اعتبروا ذكورة
المُسَمَّى وعقله ، فقالوا : طلحون ؟

قلت : لما ثبتت التاء في موحد المنقول من واحدة الطلح ، ثبتت الألف
والتاء في مجموعها تبعاً لجمع واحده . انظر المحاجة / ١٦٥ .

أخبرني عن مكبّر ومصغّرهما في اللفظ مؤتلفان ، ولكنهما في النية والتقدير مختلفان .

« مبيطر » و « مسيطر » إن صغرتهما قلت : مُبَيِّطِرٌ ومُسَيِّطِرٌ على لفظ التكبير سواء^(١) .

أخبرني : عن النسبة إلى تَمَرَاتٍ من التَّمَرَاتِ^(٢) وإلى اسم رجل مسمى بتمرات .

النسبة إلى تمرات جمع تَمْرَةٍ . تَمْرِيٌّ^(٣) بسكون الميم ، لأنك تردّ الجمع في النسبة إلى الواحد ، وإلى تَمَرَاتٍ اسم رجل : تَمْرِيٌّ بفتح الميم ، لأنك تحذف الألف والتاء عند النسب .

أخبرني عن اسم ناقص له شتّى أوصاف موصول ، ولازم للإضافة ومضاف إلى فعل وغير مضاف .

هو ذو يكون موصولاً بمعنى الذي^(٤) ، ولازماً للإضافة في نحو: ذو مال، ومضافاً إلى الفعل في قولهم : « اذهب بذى تسلم » .

(٤) قال الزمخشري في المحاجة / ١٦٦ : « وذلك أنه لا بُدَّ من حذف إحدى زائديه ، فأولاهما بالحذف « الياء » لأن الميم علامة ، فيبقى : مبطر ، فلا بد لك من تصغيره على : « مبيطر » .

(٥) في ط : والنسخ المخطوطة « من التمرات » بالتاء . وفي المحاجة : « من الثمرات » بالتاء .

(٦) في ط : جمع « غرة غرى » بالنون في كليهما ، تحريف .

(٧) وذلك في لغة طيء .

وغير مضاف في قولهم : الأذواء لذي يزن ، وذي جَدَن ، وذي رُعَيْن
وغيرهم^(١) .

أخبرني عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاءً وتصغيره يقلب هاءً ياءً .

هو ذِي^(٢) في إشارة المؤنث تُبدل ياءه هاءً في المكبر منه خاصة
نحو « ذِه أمة الله » ، فإذا صَغَّرته رَدَدته إلى أصلها ياء فتقول في امرأة
سميتها بـ « ذه » ذِيَّة لا ذُهِيَّة . / [٢٧٢/٢]

أخبرني : عن الفرق بين ضَمَّتِي العُلَيَا والعُلَيَا ، وبين ضَمَّتِي
أولى وأولِيَا .

الفرق بين الأوليين : أن الأولى ضَمَّة بناء الفُعْلَى^(٣) والثانية ضَمَّة
بناء المصغَّر .

وأما الأخيران فمتفتتان ، ضَمَّة المصغَّر هي ضَمَّة المُكَبَّر ، لأن
اسم الإشارة إذا صُغِّر لم يُضَم أوله .

أخبرني : عن الفرق بين : « لَهْي أُمَّك » ، و « لَهْي أبوك » ،

(١) مثل : ذي الكلاع ، وذي المنار ، وذي نواس ، وهم ملوك التابعة وواحد
الأذواء عند سيبويه : « ذوًّا » وهو أصل ذو، وعند الخليل : « ذوُّ » . انظر
المحاجة / ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٢) في المحاجة : ١٧٢ : « ذا » تحريف لأن ذا إشارة للمذكر فقط .

(٣) في ط والنسخ المخطوط : « الفعل » وصوابه من المحاجة / ١٧٣ .

وبين : له ابنك ، وله أخوك .

لما كان اسم الله سبحانه وتعالى لا شيء أدور منه على الألسنة خففوه ضروباً من التخفيف ، فقالوا : « لاه أبوك » بحذف اللامين (١) وقلبوا ، فقالوا : « لهي أبوك » وحذفوا من المقلوب فقالوا : « له أبوك » ، ويُنين لتضمّن لام التعريف كأمس ، ويُنبي أحدها على السكون لأنه الأصل ولا مانع .

والثاني : على الكسر ، لأنه الملقب عند التقاء الساكنين .

والثالث : على الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها .

أخبرني عن مذّكر لا يُجمَع إلاّ بالألف والتّاء ، وعن مؤنّث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء .

الأول : نحو سُرّادق وحمّام .

الثاني : باب سنين ، وأرضين .

أخبرني : عن مجموع في معنى المُثَنَّى وعن واحد من واحد مستثنى .

الأول : نحو قوله تعالى : ﴿ ففد صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ (٢) .

(١) لا ما الإضافة والتعريف . انظر شرح اللغز بالتفصيل في الحاجة ١٧٤ - ١٧٦ .

(٢) التحريم / ٤ .

والثاني : ما جاء في لغة بني تميم من قولهم : ما أتاني زيدٌ إلاَّ عمروُ بمعنى : ما أتاني زيدٌ لكن عمرو .

ومنها قولهم : ما عانه إخوانكم إلاَّ إخوانُهُ .

هذا آخر أحاجي الزمخشريّ ونعقبها بأحاجي السخاوي .

[أحاجي السخاوي]

قال الشيخ علم الدين السخاوي :

وما اسمٌ جمعُه كالفعل منه وما اسمٌ فاعل فيه كفعل
له وزنَانِ يفترقانِ جمعاً ويتحدان فيه بغير فصل
وقال :

[٢٧٣/٢] وما اسمٌ^(١) ينون لكن قد أوجبوا منع صرفه /
وما الذي حقه النون ن حين جاءوا بحذفه

الأول : باب جوارٍ وغواشٍ .

الثاني : (وبيض)^(٢) .

(١) في ط فقط : « ما اسم » .

(٢) لم يذكر النوع الثاني، ومكانه في ط : و « بيض » أي بياض . وفي النسخ المخطوطة الأخرى « بياض » لم يكتب فيه شيء .

وقال :

ماذا تقول أكاذبُ أم صادقُ
رجلان أختي منهما وكذلك في
وكذا غلاما زوجتي تناكحا
من قال وهو يجد فيما يُخبرُ
أخوي أيضاً من تحيضُ وتطهرُ^(١)
حلاً وليس عليهما من يُنكرُ

وقال :

ما اسمُ أنيبٍ عن اسمٍ
وأين شَرطُ أتى لا
وأين نابٍ سكون
وكان لا بُدَّ مِنْهُ
جوابَ يلزم عَنْهُ
عن السّكونِ أبْنُهُ

وقال :

ما حروفُ ذاتٍ وَجْهَيْنِ لها
ثم ما اسمُ كيقومٍ احتمل الصّر
منعو الصّرف وطوراً صَرَفُوا
ف والمنع ، وفيه اختلفوا

وقال :

وما فاءٌ تداوَلَهَا
وما عينٌ لها حرفاً
ولا مات لها حَرْفاً
وما عينانٍ مع لامٍ
هما في كلمتين هما
وما ضِدَّانٍ ان وُضِعَا
ثلاثة أَحْرَفٍ عَدَدَا
ن يَغْتَوِرَانِهَا أَبَدَا
ن أيضاً مثلها وُجِدَا
بين لفظهما قد اتحدَا
لمعنى واحدٍ وردَا
ولولا الفاءُ ما انفردَا

(١) في هامش المحاجة/٧٦ : « ومَظْهَرُ » بالطاء ، تحريف .

الأول: قولهم في دواء السّم : درياق ، وترياق ، وطرياق .
 والثاني : نعق الغراب ، ونعق ، ومعافير ومغافير .
 والثالث : جدث وجدف للقبر ، ولازم ولازب . /
 والرابع الجداد والجداذ بالبدال المهملة والمعجمة اتحد في كل
 منهما لفظ العين واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام النخل .
 والخامس الأرى والشرى فالأرى العسل والشرى الحنظل ،
 ولولا الفاء ما افترقا إنما فرقت الفاء بين لفظيهما ، يقال له طعمان : أرى
 وشرى .

وقال :

وما اسم غير منسوب إليه أتى لفظ العلامة ليس يخفى
 وآخر لم تكن فيه فكانت ولم يَزِدْدُ بها في اللفظ حَرْفًا
 وآخر فيه كانت ثُمَّ عادت إليه فغَيَّرت معناه وَصَفًا
 وأيْن مؤنَّث لا تاء فيه بتقديرٍ ولا في اللفظ تُلْفَى

الأول : بخاتي جمع بختي ، سميت به رجلاً .
 والثاني بخاتي المذكور إذا نسبت إليه أزلت الياء التي كانت فيه
 وجعلت مكانها ياء النسب ولم يَزِدْد حَرْفًا ، لأن التي أزلتها منه مثل التي
 ألحقتها .

والثالث : بختي اسم رجل إذا نسبت إليه قلت : بختي فاللفظ

(١) أي في اللغز الأخير المتمثل في الأبيات التي ساقها ولم يجب عن الألفاظ الثلاثة
 التس سبقتها .

واحد والحكم مختلف ، فإنه كان أولاً اسماً ، فلما نسبت إليه صار صِفَةً .

والرَّابِعُ : المؤنث المسمّى بمذكر نحو : جعفر علم امرأة لا تاء فيه في لفظٍ ولا تقدير .

وقال :

وما خبر أتى فرداً لمبتدأ أتى جمعا
وجاء عن المثني وهـ و فرداً كافياً قطعاً
ويا من يطلب النحو وفي أبوابه يسعى
أتجمعُ نعت إفراد؟ أجبتنا : محسناً صنعا
وهل للنعته دون الوصل ف معنى مفرد يرعى

الأول : قول حيّان المحاربيّ :

٣٨٥ = * ألا إن جيرانى العشيّة رائح^(١) * /

فقوله : « رائح » مفرد أراد به الجمع .

(١) تمامه :

* دعتهم دواعٍ من هوى ومنايح *

وهو لحيّان بن حلية المحاربيّ ، وعند صاحب الدرر رقم ١٧٧٦ مجهول القائل ، وفي معجم الشواهد ٨٤/١ غير منسوب .
من شواهد : المحتسب ١٥٤/٢ ، ونوادير أبي زيد / ١٥٧ ، والهمع والدرر رقم ١٧٧٦ .

والثاني قوله :

* ٣٨٦ = * فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ ^(١) *

والثالث : قولك : مررت بقرشيٍّ وطائيٍّ وفارسيٍّ صالحين .

أما النعت والصفة فلا فرق بينهما عند البصريين .

وقال قوم منهم ثعلب : النعت ما كان خاصاً كالأعور والأعرج ،

لأنهما يخصان موضعاً من الجسد ، والصفة للعموم كالعظيم والكريم

وعند هؤلاء : اللّهُ تعالى يُوصف ولا يُنعت .

وقال :

لِمَ ^(٢) إِذَا قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَا ثُمَّ كَانَ الضَّمِيرُ إِنَّ شِئْتَ فَضْلاً

فَإِذَا اللَّامُ أَدْخَلُوهَا عَلَيْهِ بَطَلَ الْفَضْلُ عِنْدَهَا وَاسْتَقْلًا

وَهَلِ الْفَضْلُ وَاوَقَعَ ^(٣) أَوْ لَا أَوْ قَبْلَ حَالٍ هَلْ قِيلَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ .

(١) صدره :

* فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ *

لضابيء بن الحارث البرجمي .

من شواهد : سيبويه ٣٨/١ ، والمغنى ٥٢٧/٢ ، ٦٨٨ ، والخزانة

٣٢٣/٤ ، والهمع والدرر رقم ١٦٧٦ .

(٢) في المحاجة ٩٥ : « لم إن » .

(٣) في ط : « واقعاً » بالنصب ، تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب

والمحاجة ٩٥ .

والذي بعد هؤلاء بناتي أتراه فصلاً مع النصب يُتلى ؟ .
 ولم اختصَّ ربَّ بالصَّدر لم تُدِّف له بين أَحرفِ الجرِّ مثلاً
 ثمَّ هل يحسنُ اجتماعُ ضميرِـن وماذا رأى الَّذي قال كلاً؟
 إنما لم يكن فصلاً في نحو : إن زيداً لهو القائم ، لأنها لام
 ابتداء فهو إذن مبتدأ مستقل .

وأجاز بعض الكوفيِّين : وقوع الفصل في أول الكلام نحو :
 ﴿ قل هو الله أحد ﴾^(١) وبين المبتدأ والحال ، وحملوا عليه قراءة :
 ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾^(٢) بالنصب . وأبى ذلك البصريُّون .
 وإنما اختصَّت « رب » بالصَّدر من بين حروف الجرِّ لأمرين :
 أحدهما : أنها بمنزلة « كم » في بابها .

والثاني : أنها تشبه حَرفَ النَّفي ، والنَّفي له صدر الكلام ،
 وشبهها بالنَّفي : أنها للتَّقليل ، والتقليل عندهم نَفْيٌ .
 ويؤكد الضَّمير بالضَّمير نحو : زيد قام هو ، ومررت به هو ،
 ومررت بك أنت .

(١) الإخلاص / ١ .

(٢) هود/٧٨ ، وهي قراءة الحسن ، وزيد بن عليّ ، وعيسى بن عمر
 وآخرين . انظر قراءة رقم ٣٦٣٨ من معجم القراءات .

وقال :

[٢٧٦/ ما لهم استفهموا مخاطبهم في النُّكْر بالحَرْفِ عندما وقفوا ؟ /
وأسقطوا الحرف في المعارف والـ وصل ومن بعد ذا قد اختلفوا
وواحد خاطبوا بتثنية وواحد اثْنَيْنِ عنه قد صَدَفُوا

إنما أتوا بالعلامة في النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة، وذلك من
أجل أن الاستفهام في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة ،
لأن الاستفهام في المعرفة عن الصِّفة، والاستفهام في النكرة عن
العين ، فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ .

وإنما لحقت العلامة في الوقف دون الوصل ، لأن وصل الكلام
يفيد المراد ، فلم يحتج إلى العلامة فيه ، ولأن الوقف موضع التغيير،
فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته .

وإنما لم تلحق هذه العلامات المعرفة ، لأنهم استغنوا عن ذلك
بالحركات التي يقبلها الاسم .

وأما الواحد المخاطب بلفظ التثنية فقولهم : اضربا يريد
اضرب . ومنه ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ (١) .

وواحد اثنين عنه قد صدفوا هو قولهم المقصَّان والكَلْبَتَانِ (٢)

(١) ق / ٢٤ .

(٢) الكلبتان : ما يأخذ به الحدَّادُ الحديدَ المُحْمَى .

والجَلَمَان^(١) .

وقال أبو حاتم : ومن قال : المقصص فقد أخطأ .

وقال :

ما ساكنٌ قد أوجبوا تحريكه ومحركٌ قد أوجبوا تسكينه
ومسكنٌ قد أسقطوه وحذفه لو زال مُوجبٌ حذفه يُيقونه

الأول : نحو : اضرب القوم لالتقاء الساكنين .

والثاني : (وأبيض)^(٢) .

وقال :

ماتاءٌ مُخبرانٍ تَقُلُّ هي فاعلٌ وتكون مفعولاً فأنت مصدق
واسمٌ لفاعلٍ إنْ نَطَقَتْ بلفظه وعנית مفعولاً فأنت محقق

الأول : التاء في نحو : بَعْتُ ، تقول : بَعْتُ الغلام ، فالتاء

(١) الجَلَمَان : المقراضان ، واحدهما : جَلَمٌ للذي يجزّبه ، والجَلَم : اسم يقع على الجَلَمَتَيْن ، كما يقال : المقراض والمقراضان ، والقلم والقلمان ، وأنشد ابن بري :

ولولا أيادٍ من يزيد تتابعت لصَبَحَ في حافاتِها الجَلَمَانِ
انظر اللسان : « جلم » .

(٢) في ط : « وأبيض » وفي النسخ المخطوطة بياض غير ، مشار إليه بكلمة « بياض » .

فاعل . ويقول الغلام : بَعْتُ فالتاء مفعول . يريد : باعني مولاي
وبني الفعل للمفعول ، وأصله بَعْتُ ، كَضُرِبْتُ .

والثاني : نحو : مختار تقول اخترتُ فأنا مختار ، فيكون اسم
فاعل وأصله مُخْتَبِرٌ ، واخترت المتاع فهو مُختار ليكون اسم مفعول
وأصله مُخْتَبِرٌ / [٢٧٧/٢]

وقال :

وأشكل فاعل في الجمع فيما أطارح فيه ذائبٌ ونُبل
أهل يأتي فواعيل وفَعَل وفُعلة جمعه ؟ فانظر بعقل
وهل جمعو فعيلاً أو فعولا على فَعَل فَعَل فيه بنقل

الأول : نحو خاتم وخواتيم وصاحب وصَحْبٌ وصُحْبَةٌ (١) .

الثاني : نحو أديم وأدم .

الثالث : نحو عمود وعمد .

وقال :

وما جَمَعُ على لفظ المُثَنَّى إذا ما الوقف نابهما جميعا

(١) يوهم أن صُحْبَةٌ جمع لصاحب ، والحقيقة أنها مصدر قولك : صحب

يصحب صُحْبَةٌ . وفي اللسان : « صحب » : ومن قال : صاحب وصُحْبَةٌ
فهو قولك : فاره وفُرْهَةٌ .

وعند الجوهري : الصُحْبَةُ والصَّحْبُ : اسمان للجمع . انظر اللسان .

وعند الوصل يختلفان لفظاً
ويفرق فيه بينهما مُذِيعَا
وقال :

ما فاعلٌ أوجب مفعوله
تأخيره عن فعله فأنفصل
وأَيُّ فِعْلٍ مُعْرَبٍ عَامِلٍ
النَّصْبِ وَالْجَزْمُ بِهِ مَا اتَّصَلَ

وقال :

ما اسمٌ أزيل ولم يزل تأثيره
من بعده فكأنه موجودٌ
ولربّما أعطوا أخاه ماله
من بعده فكأنه مفقودٌ

وقال :

وأَيُّ حَرْفٍ زِيدَ لِلْجَمْعِ قَدْ
وبعضهم أجراه في وقفه
شَبَّهَهُ بِالْأَصْلِ بَعْضُ الْعَرَبِ
مُجْرَى الَّذِي لِلْفَرْدِ إِذَا الْأَدَبُ

وقال :

وما كلم بآخر بعضه
فبعض ظنّها عيناً
وبعض لا يرى هذا
نَّ الْخُلْفَ غَيْرُ خَفِي
وقد نقلت الى الطرف
وخالف غير منحرف

هي نحو جاءٍ وشاء اسم فاعلٍ مِنْ : جاء وشاء ، الأصل :

جائِي ، وشائِيء / لأن لام الفعل همزة ، والهمزة الأولى هي لام [٢٧٨/٢]
الفعل عند الخليل ، قدّمت إلى موضع العين ، كما قدّمت في شاكِي
السلح وهارٍ ، والأصل : شائك وهائر .

وعند سيبويه هي عين الفعل في أصلها. استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها . وهي لام الفعل عنده ، ثم فُعل به ما فعل بقاضٍ ، فوزنه على هذا : فاعل وعلى قول الخليل : فاعل ، لأنه مقلوب .

وقال :

وما اسم على سِتَّةِ كَلْهَا سوى واحدٍ من هويت السَّمانا
وأربعة من هويت السَّمان أتت فيه أصلاً فزِدُهُ بياناً
المراد : سلسبيل وزنه فعْلَليل ، وحروفه كَلْها من حروف
الزوائد إلاَّ الياء .

وقال :

وما اسمٌ مفردٌ في حُكْمِ جمع وما هو باسم جمع واسم جنس
ومجموعٌ أتى صِفَةً لفرد فبيّنه لنا من غير لبسٍ
الأول : سراويل .
والثاني : قولهم بُرْمَةٌ^(١) أعشار ، وِبُرْدٌ أسمال ، ونحوه .

(١) البُرْمَةُ بالضم : قِدْرٌ ، وأعشار مفرد جاء على بناء الجمع : ومعناها أنها قدر عظيمة كأنها لا يحملها إلاَّ عَشْرٌ أو عَشْرَةٌ . وقال اللحياني : قدر أعشار ومن الواحد الذي فرّق ، ثم جمع كأنهم جعلوا كل جزء منه عَشْرًا . انظر اللسان : « عشر » .

وقال :

وإِلَّا هَلْ تَجِيءُ مَكَانَ إِمَّا وَمَا الْمَعْنَى إِذَا جَاءَتْ كغَيْرِ
وَهَلْ عَطَفْتَ بِمَعْنَى الْوَاوِ حِينًا فَإِنْ بَيَّنْتَ جِئْتَ بِكُلِّ خَيْرٍ
جَاءَتْ إِلَّا بِمَعْنَى إِمَّا فِي قَوْلِهِمْ : إِمَّا أَنْ تَكَلِّمَنِي وَإِلَّا فَاهْزَبْ .

المعنى : وَإِمَّا أَنْ تَذْهَبْ .

وإذا جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصِّفَةِ . والفرق بين
موضعها في الاستثناء والصِّفَةِ : أنك إذا قلت : هذا درهمٌ إِلَّا قِيرَاطًا
بِالنَّصْبِ اسْتِثْنَاءٌ ، فَالْمَعْنَى . أن الدرهم ينقص قيراطاً .

وإذا قلت هذا درهمٌ إِلَّا قِيرَاطًا بِالرَّفْعِ صِفَةٌ فَالذَّرْهَمُ عَلَى هَذَا تَامٌ
غَيْرٌ نَاقِصٌ . والمعنى : أن الدرهم غير قيراط .

وتجيء إِلَّا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله تعالى : ﴿ لِنَلَّا

يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ / ظَلَمُوا ﴾ ^(١) ، قيل : معناه : [٢٧٩/٢]

وَالَّذِينَ ظَلَمُوا .

وقال :

يُرِيدُونَ بِالتَّصْغِيرِ وَضِعًا وَقِلَّةً فَهَلْ وَرَدَ التَّصْغِيرُ عَنْهُمْ مُعْظَمًا
وَمَا اسْمٌ لَهُ إِنْ صَغُرُوهُ ثَلَاثَةَ وَجُوهُ فَكُنْ لِلسَّائِلِينَ مُفْهِمًا

وَرَدَ التَّصْغِيرُ لِلتَّعْظِيمِ فِي قَوْلِهِمْ : جُبَيْلٌ . وَدُوَيْبِيَّةٌ .

والمراد بالثاني نحو : بيت وشيخ مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ ، ففي تصغيره

(١) البقرة / ١٥٠ .

(٢) في ط : « وصفاً » بالفاء ، تحريف .

ثلاثة أوجه : شَيْخٌ عَلَى الْأَصْلِ ، وَشَيْخٌ بِكسْرِ الشَّيْنِ عَلَى الْإِتْبَاعِ ،
وَشُوَيْخٌ بِقَلْبِ الْيَاءِ وَآوًا ، لِأَجْلِ الضَّمَّةِ .

وقال :

مَا اسْمٌ تَصْغَرُهُ فَيْشُ بِهِ لَفْظُهُ الْمِضَارِعُ
فَإِذَا أَقَّ عَلِمَا فَمَا فِي صَرْفِهِ أَحَدٌ يَنْزَاعُ
هُوَ أَبْيَضٌ تَصْغِيرُ « أَبَاضٌ » ^(١) وَافِقٌ لَفْظِ الْمِضَارِعِ مِنْ : بَيَّضْتُ ،
فَلَوْ سَمَّيْتُ بِهَذَا الْمِضَارِعِ لَمْ يُصْرَفْ .

ولو سَمَّيْتُ بِذَلِكَ الْمِصْغَرِ صُرْفٌ ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ وَإِنَّمَا
يَتَرْتَّبُ الْحُكْمُ فِي هَذَا مِنَ الصَّرْفِ وَأَمْتِنَاعِهِ عَلَى الزَّائِدِ وَالْأَصْلِيِّ .

وقال :

مَا لِأَنْوَاعٍ مَعَانِي كَلِمَهُ قَدْ أَتَتْ مِنْهَا عَلَى اثْنَيْ عَشْرًا
ثُمَّ زَادَتْ وَاحِدًا أَحْتُ لَهَا ثُمَّ أُخْرَى مَائِلَتَهَا مَا تَرَى؟
الَّتِي جَاءَتْ عَلَى اثْنَيْ عَشْرَ وَجْهًا ، « مَا » وَالَّذِي عَلَى ثَلَاثَةِ عَشْرٍ ،
« لَا » ، وَآوُ .

وقال :

هَلْ تَعْرِفُونَ مَوْنَثًا يَحْكِي بِصَيْغَتِهِ الْمَذْكَرَ
وَمَعْرَفًا لَا شَكَّ فِيهِ وَلَفْظُهُ لَفْظُ الْمُنْكَرِ
وَمَصْدَرًا بِاللَّامِ لَا هِيَ عَرَفْتَهُ وَلَا تَنْكُرُ

(١) أياض كقراب : بلدة باليمامة لم ير أطول من نخيلها . انظر القاموس .

وقال :

ألستم تَرَوْنَ الوزن بالأصل واجباً
فقلتم جميعاً وزن ذاك فوالع
وأَيَّ حروف العطف يأتي مقدماً
وفي كل مقلوب بغير تنازع / [٢٨٠/٢]
وذو عَطْفِهِ من قبله غير واقع

وقال :

أَيَّ الحروف أتى أخاه مؤكِّداً
مثل الذي يأتي ليسعد ماشياً
فأزال عنه قُوة الإعمال
فَيُفِيدُهُ ضَرْباً من العقَّال

وقال :

وما بَدَلْ من سِتَّةٍ ثم إنه
وتلقاه أصلاً في الثلاثة فاتنا
أتى زائداً في خمسة في الزوائد
بتفسيره سَمَحاً بِنَشْرِ الفوائد

وقال :

ما اسم أضيف فرَدَّتُهُ إضافته
وما الذي هو بالتَّنوين ذو عَمَلٍ
مؤنثاً وهو بالتذكير معروف؟
وأن يضاف وغير اللام مألوف؟

الأول : نحو قولهم : ذَهَبَتْ بَعْضُ أصابعِهِ ، وأما الذي يعمل
حال التنوين والإضافة ، ولا يعمل مع الألف واللام إلاً مستقبحاً غير
مألوف فهو المصدر .

وقال :

وما سبيان قد منعا اتفاقاً
وصارا يَمْنَعان على اختلاف

وَضَمَّ إِلَيْهِمَا سَبَبٌ قَوِيٌّ وَكَانَا يُحْسِبَانِ مِنَ الضَّعَافِ

هما التأنيث والعلمية ، يمنعان من الصّرف بلا خلاف ، فإن كان الاسم المؤنث على ثلاثة أحرف ، وهو ساكن الوسط صاراً مانعاً وغير مانعاً بعد أن كانا يمنعان اتفاقاً ، فإن انضم إلى التعريف والتأنيث سبب آخر لم ينصرف بإجماع نحو ماه^(١) وُجُور^(٢) .

وقال :

ما الذي أعطته دولته إن أزال الجار عن سكينه
وتخطى بعد ذاك إلى ثالثٍ أجلاه عن وطنه
ومتى لم يلقَ جارتَهُ بقي المذكورُ في وكنه
ثم حَرَفُ إن أزيل غدا جاره يَقْفُوهُ فِي سَنِنِهِ /
لم تُحْصِنَهُ أَصَالَتُهُ وَهِيَ لِلأَصْلِيِّ مِنْ جَنِينِهِ

[٢٨١/٢]

الأول: ياء النسب إذا لحقَ فَعِيلَةٌ^(٣) أو فُعَيْلَةٌ^(٤) ، أزال تاء التأنيث

(١) « ماه » بالهاء ، قال أبو عمر الزاهد : الماه بالفارسية : أي بلد كان . ومن ذلك قولهم : ضرب هذا الدينار بماء البصرة وبماه فارس . قال البكري : ذكرت هذا لثلاثي يشكل على قارته ، فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده . انظر معجم ما استعجم ٤/ ١١٧٦ .

(٢) « جُور » : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً . انظر معجم البلدان .

(٣) مثل : جَلِيلَةٌ ، والنسب إليها جَلِيلِيٌّ

(٤) مثل : قُلَيْلَةٌ ، والنسب إليها قُلَيْلِيٌّ .

وتخطى إلى الياء التي قبل الحرف الذي قبل تاء التانيث ، فأزالها نحو :
 حَنَفِيَّ في حنيفة ، فإن لم تلق ياء النسب تاء التانيث بقي المذكور وهو الياء
 في موضعه لم يحذف نحو : تميمي في تميم .
 والثاني : نحو يا منصُ في منصور ، لما أزيل الحرف الأخير في
 الترخيم تبعه الحرف الذي قبله .

وقال :

وما حَرَفٌ يليه الفعلُ مجزوماً ومرفوعاً
 وينصب بعده أيضاً وكُلُّ جاء مسموعاً
 هو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

وقال :

ما فاعل والحق يقضي به قد جاء في صورة مفعول
 ومفرد لكنّه جملة عند ذوي الخبرة والجُول^(١)
 الأول قولهم : زُهي علينا ، وعُنيت بحاجتي .
 والثاني : صلة الألف واللام في نحو : الضارب زيدٌ ، والمضروب
 عمرو .

وقال :

وأية كلمة في حُكم شرط وجاء جوابها يُنيك عنها
 (١) الجُول بالضم : الفعل والعزم كما في القاموس ، وفي ط فقط : « الحول »
 بالحاء .

وقد جمعوا حُرُوفَ الشَّرْطِ عَدًّا وما عُدَّتْ لَعَمْرُ أَبِيكَ مِنْهَا
هي أَمَا فِي قَوْلِهِمْ : أَمَا زَيْدٌ فَمِنْطَلَق .

وقال :

ما زائد زيد في اسم فهو فيه على حال الأصيل وحال الزائد اجتماعا
ذو مَعْنَيَيْنِ فهذا آثروه وهـ لذا آثروه وَطَوْرًا يَصْلُحَانِ مَعَا / [٢٨٢/٢]
وهل ظفرت بمفعول فتذكره من الرباعي أم هل فاعل سُمِعَا؟

الأوّل الألف اللّاحقة لِفَعْلِي وَفِعْلِي وَفُعْلِي فَمَا لَمْ يَنْوْنِ مِنْهَا فَهُوَ
لِلتَّأْنِيثِ وَمَا نَوْنٌ تَارَةٌ ، وَلَمْ يَنْوْنِ أُخْرَى فَهُوَ لِلتَّأْنِيثِ وَالْإِلْحَاقِ ، وَمَا نَوْنٌ
لَا غَيْرَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِلْإِلْحَاقِ .

والثاني : مودوع فقط في قوله :

* ٣٨٧ = جري وهو مودوع^(١) *

والثالث : أيفع فهو يافع وأبقل فهو باقل .

وقال :

أَيَّ حَرْفٍ أَتَى يَعْدُونَهُ اسْمًا ثُمَّ أَيَّ الْحُرُوفِ يَحْسِبُ فَعْلًا

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

إذا ما استَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقٌ
من شواهد الهمع والدرر رقم ١٤٠٤ ، وهو لخفاف بن ندبة . انظر
« شعر خفاف بن ندبة/ ٣٣ » . هذا وقد سبق ذكره رقم ٢٧٠ .

وهو اسمٌ ولست أعنى على أو عن فبينه زادك الله نُبلاً

الأول : اللام الموصولة .

والثاني : « قَدْ » بمعنى : حَسْبُكَ ، يحسب فعلاً حين قالوا : قَدْنِي

نحو :

* ٣٨٨ = قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبِينَ قَدِي (١) *

وقال :

أَيُّ ظَرْفٍ يُضَافُ إِنْ لَمْ تُضَفْهُ لِسَوِيٍّ مَا أَضَفْتُ مِنْ حَرْفِ عَطْفٍ
لَمْ يُجْزَ وَالْحُرُوفُ قَدْ جَاءَ فِيهَا بِشَلِّ هَذَا بَيْنَ لَنَا أَيُّ حَرْفٍ

الظرف الذي يضاف ولا بد من إضافته مرة ثانية إلى غير من
أضفته إليه أولاً ، هو قولك : بيني وبينك الله . وقد جاء في الحروف
مثل هذا ، وهو قولهم : أخزى الله الكاذب مني ومنك .

وقال :

وَلَامٌ طَلَّقَتْ كَلِمًا ثَلَاثًا طَلَقًا لَيْسَ يَعْقِبُهُ اجْتِمَاعٌ

(١) رجز بعده :

* ليس أميري بالشحيح الملحد *

وهو من شواهد : سيويه ٣٨٧/١ ، والخزانة ٤٤٩/٢ ، ٣٤/٣ ، والهمع
والدرر رقم /١٦٨ .

و « الحبيبين » مثنى : حُبَيْبٍ ، وقيل : حُبَيْبَيْنِ عَلَى الْجَمْعِ وَعَلَى التَّثْنِيَةِ
قيل : أراد عبد الله بن الزبير وابنه حبيب :

وما اسم فيه لام عرّفته وليس عن البناء له ارتجاعٌ

لام التعريف لا تجامع التنوين ولا الإضافة ، ولا النداء .

والاسم الذي عرّف باللام، ولم ترده إلى الإعراب « الآن »
والخمس عشرة وليس في العربية مبني يدخل عليه اللام الآرجع إلى

الإعراب إلا ما ذكر / . [٢٨٣/٢]

وقال :

وأن وقعت بمعنى (أي) ولكن لها شرط فينه مجيباً
وهل جاءت ومعناها لئلاً وإذ لا زلت في الفتوى مصيباً

وقال :

ما اسم يكون مؤنثاً فإذا أضيف إليه ذكر
واسم تفوه^(١) بأصله أبداً إضافته وتُخبر

المراد بالإضافة هنا : النسب . وإذا نُسب^(٢) إلى مؤنث حذف
منه التاء فصار لفظه على لفظ المذكر .

والمراد بالثاني نحو : شية إذا نسبت إليه حذفت تاءه^(٣) ،
وردت فآؤه ، فيقال : وشوي .

(١) في هامش المحاجة / ١٦٢ : « تنوه » بالنون

(٢) في ط : و « نصب » بالصاد ، تحريف ، صوابه من المخطوطات .

(٣) في ط : « حذفت تاء ، وردت فاءه » تحريف ، صوابه من المخطوطات .

وقال :

ومدغمتان بدلتا بلفظ لم يكن لهما
ولولا ذاك سوّيتا بحرف جاء قبلهما

هما الدال والسين في « سدس » بدلتا بالتاء في « ست » . ولولم يفعلوا ذلك ، وأدغموا الدال في السين لصارت حروف الكلمة كلها سيناً ، وتصير على : سُسّ ، فيساوي الحرفان المدغمان فقط الحرف الذي قبلهما ، وهو السين ، فأبدلوهما لفظاً لم يكن لهما ، وهو التاء .

وقال :

ما اسم إذا جاء على بابه لم تدخل النسبة فيه عليه
حتى إذا حول عن بابه تجوز النسبة كل إليه

هو خمسة عشر وبابه ، لا يجوز النسبة إليه وهو على بابه من العدد ، فإذا نقل عن بابه إلى التسمية جازت النسبة إليه .

وقال :

وما اسم ناقص لكن باب ال إشارة بابه قول اليقين
وفي باب الكناية جاء شيء يشبهه به بعض الظنون / [٢٨٤/٢]

هو (ذا) في قولك : ماذا فعلت ، وفعلت كذا وكذا .

وقال :

وما اسم مؤنث من غير تاء وفي حال النداء تكون فيه

وتدخل في مذكّره المنادى وقد أعيأ على من لا يعيه
وقالوا إنها بدل أنيبت عن الياء التي كانت تليه
وتلك التاء لها بدلٌ سواه ويجتمعان هذا مع أخيه
هي أم في قولك : يا أُمَّتِ ، ومذكّره يا أبت ، والتاء فيهما
عوض من ياء الإضافة .

وقد تبدل الياء ألفاً ، فلها إذاً بدلان : التاء في يا أبتِ ، والألف
في يا أبا .

وقد يجمع بينهما نحو : يا أبتا ويا أمتا . ولم يعدّوا ذلك جَمْعاً
بين العوض والمعوّض ، لأنه جمع بين العوضين .

وقال :

وما نونان يتّفقان لفظاً ويختلفان تقديراً وحُكماً
وما هي ضمّة صلحت لأمر حديث أو لما قد كان قدماً

النونان في نحو قولك : « الرّجال يدعون ويعفون » ، « والنساء
يدعون ويعفون » هي في الأول حرف إعراب وفي الثاني ضمير .

والضمّة في صاد منصور ونحوه ، إذا قلت : يا منصل تصلح أن
تكون التي في الأصل قبل النّداء ، وان تكون ضمّة النّداء على لغة من
لا ينتظر .

وقال :

وما كلمة مبنية قد تلعبت بها أحداث القلوب والحذف والبدل
وجاءت على خمس عرفن لغاتها
هي : كآين .

وقال :

وما ابن جمعه أبداً بناتٌ وفي الحيوان جاء وفي النبات
وهل من مضمّر بالميم وافى لغير ذوي العقول المُدرَكاتِ / [٢٨٥/٢]

الأول : نحو: ابن عرس^(١) ، وابن الماء ، وابن آوى^(٢) ، وابن أوبر^(٣) .

والثاني : نحو قوله تعالى : ﴿ رَأَيْتُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٤)
استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل .
وقال :

وأسماءٌ لغير ذوي عنقول أجازوا جمعها جَمع السّلامه
لأية علة ولأي معنى؟ أفدنا مُرشداً فلك الإمامه

وقال :

وأسماء إذا ما صغروها تزيد حروفها شَططا وتغلو

(١) ابن عرس : دوية .

(٢) ابن آوى : دوية .

(٣) ابن أوبر : ضرب من الكمأة .

(٤) يوسف / ٤ .

وعاداتهم إذا زادوا حُرُوفاً يزيد لأجلها المعنى وَيَعْلُو
وقال :

وما فرد يراد به المثنى كثنية ذكرناها لِفَرْدٍ؟
أفدنا وهي خاتمة الأحاجي فَمَنْ أَفْتَيْتَ مِنْقَلَبُ بِرُشْدِ

[أَلْفَاظُ الْمَعْرَى]

وقال المعري ملغزاً في كاد :

أنحوي هذا العصر ما هي لَفْظَةٌ جرت في لسانِي جُرْهُمٌ وَتُمُودِ
إذا استعملت في صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبِتْ وإن أَثْبِتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله :

نعم هي كاد المرء أن يرد الحمى فتأتي لإثبات بِنَفْيِ وَرُودِ
وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمى فخذ نَظْمَهَا فَالْعَلْمُ غَيْرُ بَعِيدِ

وأجاب غيره فقال : ويقال : إنه الشيخ عمر بن الوردى رحمه

الله :

سألت رعاك الله ما هي كلمة أت بلسانِي جُرْهُمٌ وَتُمُودِ
إذا ما أتت في صورة النفي أثبتت وإن أَثْبِتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ
ألا إن هذا اللغز في زال واضح وإلا فعندي كاد غير بعيد
إذا قلت ما كادوا يرون فما رأوا ولكنه من بعد عُسْرٍ^(١) جهيد

وإن قلت قد كادوا يرون فما رأوا فخذة ، ولا تسمح به لعنيد / [٢٨٦/٢]

وقال أبو العلاء المعري مُلغِزاً في آل التي للتعريف :

وخلّين مقرونين لَمَّا تعاوننا أزالا قصيًّا في المحل بعيدا
وينفيهما إن أحدث الدهر دولةً كما جعلاه في الديار طريدا

[لغز لشمس الدين بن الصائغ]

وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ مُلغِزاً في إلا التي

للاستثناء :

ما لفظ رفع المجاز وقرره وهو متّضح لمن تدبّره^(١)

قال في (شرحه) : أما كون إلا ترفع المجاز ، فإن القائل : قام

القوم إلا زيدا ، كان قبل إخراج « زيد » يحتمل إخراج جماعة ، فإخراج

زيد أفاد إبقاء اللفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ ، مع أن إخراج

زيد فيه استعمال مجاز في القوم ، لكونه إخراج بعضه . فهذه الأداة

حصلت مجازاً ، ورفعت مجازاً . انتهى .

[لغز لبعض النحويين]

قال بعضهم :

سَلَّم على شيخ النُّحاة وُقِل له

هذا سؤالٌ مَنْ يُجِبُه يَعْظُم

(١) البيت على هذا النحو مضطرب الوزن وفي هامش نسخة ط علق المصحح

بقوله : كذا ، ولعله نثر لا شعر .

أنا إن شككتُ وجدتموني جازماً
وإذا جَزَمْتُ فإنني لَمْ أَجْزِمِ

جوابه :

هذا سؤالٌ غامضٌ في كَلِمَتِي شَرَطِ وَإِنْ وَإِذَا مُرَادُ مُكَلِّمِي
إِنْ: إِنْ نَطَقْتَ بِهَا فَإِنَّكَ جَازِمٌ وَإِذَا: إِذَا تَأْتِي بِهَا لَمْ تَجْزِمِ
وإذا: لِمَا جَزَمَ الْفَتَى بوقوعه بخلاف إن: فافهم أَخِي وَفَهَّمِ

[إجابة ابن الشجري على بعض الألفاظ]

قال أبو السعادات بن الشجري في المجلس الخامس
والستين^(١) من (أماليه) :

هذه أبيات أَلْفَازٍ سئلت عنها :

اسمع أبا الأزهر ما أقول عليك فيما نابنا التّعويل
مسألة أغفلها الخليل يرفع فيها الفاعل المفعول
ويُضْمِرُ الوافر والطّويل

فأجبت بأن الإضمار من الألقاب العروضية والنحوية ، وهو^(٢)

في العروض / لقب زحاف يقع في البحر المسمى « الكامل » وهو أن [٢٨٧/٢]

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، والصواب : المجلس السادس

والستين ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/٢١٠ .

(٢) في ط : « فهل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأمالى .

يسكن الحرف الثاني من « مُتَّفَاعِلِن » فيصيرُ « مُتَّفَاعِلِن » ، فينقل إلى : مُسْتَفْعِلِن .

والبحران الملقبان : الطويل والوافر ليس الإضممار من ألقاب زحافها .

والإضممار^(٣) في النحو : أن يعود ضمير إلى متكلم أو مخاطب أو غائب كقوله في إعادة الضمير إلى الغائب زيد قام ، وبشر لقيته ، وَبَكَّرُ مررت به ، فهذا هو الإضممار الذي أراه بقوله : ويضمّر الوافر والطويل لا الإضممار الذي هو زحاف .

وقد وضعت في الجواب عن هذا السؤال كلاماً يجمع إضممار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك : ظننت زيدا الطويل حاضراً أبوه ، وحسبت عمراً الوافر العقل مقيماً أخوه ، فقولك : حاضراً ، ومقيماً مفعولان لـ ظننت ، وقد ارتفع بهما أبوه وأخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت : يحضر أبوه ، ويقيم أخوه .

والهاء في قولك أبوه ضمير الطويل ، والهاء في قولك أخوه ضمير الوافر ، فقد أضمرت هذين الاسمين بإعادتك إليهما هذين الضميرين .

وقولك : أبوه وأخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان ، مفعولا ظننت وحسبت . وبالله التوفيق والتسديد^(٢) .

(٣) في ط : « والإضممار » بالهاء تحريف واضح .

(٤) انظر النص في أمالي ابن الشجري ٢/٢١٤ ، ٢١٥ .

[لغز لعزّ الدين الموصليّ في أمس]

لغز في أمس كتب بها عزّ الدين بن البهاء الموصليّ إلى الصّلاح
الصّفديّ :

يا إماماً شاع ذكره ، وطاب نشره ، فطيّب الوجود وعطّر ،
وفاضلاً بين كلّ معمّي ومترجم ، وارخ وترجم ، وعمن غبّر^(١) عبّر ،
وكتب فكبت الأعادي ، وكتب من دون خطر ، وخطه^(٢) فرسان
الأذهان والأيادي ، فتخطى^(٣) قوام قلمه وتخطر .

إذا أخذ القرطاس خلت يمينه تفتح نوراً أو تنظم جوهراً
ما اسم ثلاثي الحروف ، وهو من بعض الظروف ، ماض إن تصحفه
عاد فعل أمر ، وإن ضمنت أوله صار مضارعاً ، فاعجب لهذا الأمر ، إن
أردت تعريفه بأل تنكر ، أو تغيّرت عليه العوامل فهو لا يتغيّر .

كل يوم يزيد في بعده ، ولا يقدر على رده ، إن نزعت قلبه بعد قلبه
فهو في لعبة النرد موجود ، وقلبه سما فلا تناله الأحزاب والجنود ،
وكل ما في الوجود / إلى حاله يعود ، به يضرب المثل ، ومنه انقطع [٢٨٨/٢]
الأمل ، ثلثاه حرف استفهام ، إن تعكس يطرد ذلك النظام ، وثلثه الأول

(١) في ط : « عبر عبر » بالعين في الأولى تحريف صوابه من النسخ المخطوطة
والأسلوب .

(٢) في ط « وحطة » بالطاء ، تحريف .

كذلك ، وعكس ثلثيه يترك الحي هالكاً في الهوالك ، لا يوصف إلا بالذهاب ، وليس له إلى هذا الوجود إياب ، وهو ثلاثة ، وعدده فوق المائة ، وكم رجل يعدّ بفئة ، وليس في الوجود . بُنيّ وفيه أسّ ، ولكن لا في السّماء ولا في الأرض ولا في هُبرط ولا في صعود .

طرفاه اسم لبعض الرّياحين العطرة ، وكله جزء من الياسمين لمن اعتبره ، مكسور لا يجبر ، وغائب لا يستحضر ، أقرب من رجوعه منال معكوسه ، يدركه العاقل بفكره ، وليس بمحسوسه .

أبْنُه لا زلت تزيل الإشكال ، وتزيّن الأضراب والأشكال .

فكتب إليه الجواب :

وقف المملوك على هذا اللّغز الذي أبدعته وفهم بسعدك السّر الذي ودعته فوجدته ظرفاً ملاًته منك ظرفاً ، واسماً بني لما أشبه حرفاً . ثلاثي الحروف ، ثلث ما انقسم إليه الزمان من الظروف ، إن قلبته سماً وأراك^(١) حرف تنفيس ، وما بقي منه ما ثلثاه : مس وكله بالتحريك^(٢) « أمس » وهو بلا أوّل تصحيفه مبين ، وفي عكسه سم تَعَيّن . التقى فيه ساكنان فبني على الكسر، ووقع بذلك في الأسر ، لا ينصرف بالإعراب ولا يدخله تنوين في لسان الأعراب يبعد من كل إنسان ، وينطق به وما يتحرّك به لسان ، لا يدرك باللمس ولا يرى ، وفيه ثلثا

(١) في ط : « وأراد » صوابه من النسخ المخطوطة

(٢) في ط . « بالتحريك » وفي النسخ المخطوطة بالتحريف .

شمس ، تتغير صيغته حال النسبة إليه، ويدخله التّونين إذا طرأ التنكير عليه . متى بات فات ولم يعد له إليك التفات ، أمين على ما كان من قربه، يعجز كل الناس عن رده، فماضيه ما يُرد، وثانيه ما يُصدّ ، وطريق ثالثه ما يُسدّ .

ثلاثة أيام هي الدهرُ كُلّه وما هي غير اليوم والأمس والغدِ

[لغز لابن هشام]

وقال ابن هشام في تذكرته : (لغز) : إذا وقف على آخر الفعل الماضي بالسكون ، فإنه يقدر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لوصل بها ، فهل تذكر مسألة يوقف فيها على آخر الفعل الماضي ، ولا ينوي فيها الفتح ، ولو وصل بها

فإن قيل « عَضَّ » فهو خطأ ، لأن هذا لا يصح أن تقول فيه : لا يجوز الوقف بالفتح / وإنما الجواب بقوله : [٢٨٩/٢]

٣٨٩ = لو أن قومي حين أدعوهم حَمَلْ

على الجبال الصُّمّ لا رُفَضَ الجَبَلُ

[لغز للشيخ بدر الدين الدماميني]

قال الشيخ بدر الدين الدماميني رحمه الله :

أيا علماء الهند إنّي سائلُ فمّنّوا بتحقيق به يَظْهَرُ السُّرُّ
فما فاعلٌ قد جُرَّ بالخفض لَفْظُهُ صريحاً ولا حَرْفٌ يكون به الجَرُّ

وليس بذِي جَرٍّ ولا بِمُجَاوِرٍ
فمَنُوا بتحقيق به أستفیده
الذي الخفض والإنسان للبحث يَضْطَرُّ
فمن بحركم مازال يستخرج الدُّرَّ (١)
أراد قول طرفة :

٣٩٠ = بِجَفَانٍ تَعْتَرِي نَادِيَنَا
وسديفٍ حين هاج الصَّنْبِرُ (٢)

(١) الأبيات الثلاثة الأخيرة رويت على النحو التالي :

فما فاعل بالجَرِّ أعرب لفظه
وليس بمحكّى ولا بمجاور
لدى الخفض، والإنسان للبحث يضطّر
فمن بحركم لا زال يستخرج الدُّرَّ
وقد أجابه الشيخ حسين المحلّي :

لك الحمد يا مولاي والمجد والشكر
وأهدى صلاةً للنبي وآله
وبعد ، فهذا اللغز فاعل مصدر
ففاعله بالجَرِّ أعرب لفظه
وليس بمحكّى ولا بمجاور
ولا تنسى عبداً من دعاك تكررماً

انظر أبيات اللغز وأبيات الإجابة : الأحاجي والألفاظ الأدبية / ٥٢ .
مطبوعات نادي الطائف الأدبي .

(٢) أنظر ديوان طرفة / ١٠٣ : وروايته : « من سديف »

والشاهد في هذا البيت كما يقول ابن جنّي في الخصائص ٢٨١/١ :
يريد : « الصَّنْبِرُ » فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل
حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بَكْرٌ . . وكان يجب على
هذا أن يضمّ الباء فيقول : الصَّنْبِرُ لأن الراء مضمومة إلا أنه تصوّر معنى
إضافة الظرف إلى الفعل ، فصار إلى أنه كأنه قال : « حين هيج الصَّنْبِرُ ، فلما =

[لغز للخوارزمي]

قال الخوارزمي :

ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه، ومحله إذا ثبت^(١)
 ماذا بعلم غير علم نافع بالغت في إتقانه حتى ثبت

= احتاج إلى الباء ، تصوّر معنى الجرّ ، فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن
 الراء إليها، ولولا ما أوردته في هذا لكان الضّم مكان الكسر. وهذا أقرب
 مأخذاً من أن تقول : إنه حرّف القافية .

يقول الأمير في حاشيته على المغنى ٦٦/٢ بعد أن ساق لغز الدماميني مبيناً
 أنه مسبوق بهذا اللغز : « وسبقه إلى هذه اللغز أبو سعيد فرج بن قاسم
 المعروف بابن لبّ النحوي الأندلسي في منظومته النونية في الألفاظ النحوية
 فقال :

فما فاعل بالفعل لكن جرّه مع السكون فيه ثابتان
 وجوابه بيت طرفة الذي أنشده ابن جنّي في الخصائص ، ثم فسّر الشاهد
 بقوله : الجفان : جمع جفنة كالقصعة ، وتعترّي نادينا : تأتي مجلسنا ،
 والسّنام : أعلى ظهر الجمل . والصنبر بكسر الصاد المهملة ، وفتح النون
 المشدّدة ، وكسر الموحدة ، وسكون الراء المهملة فاعل : « هاج » فحقه
 الرفع ، لكن جرّه نظراً إلى أن الفعل وهو هاج ، لكونه مضافاً إليه في قوّة مفرد
 مضاف لما بعده ، ثم نقل جرّه لما قبله ، وسكن آخره للرّوي ، والأصل :
 حين هيجان الصنبر « وهو البرد الشديد » . هذا والشاهد ذكره ابن جنّي في
 موضعين آخرين من الخصائص ٢/٢٥٤ ، ٣/٢٠٠ ، وانظر المحتسب
 ٢/٨٣ ، واللسان : « صنبر » .

(١) الثبت بفتح الباء : الرجل الحجّة

قال : والعجب أن هذا اللّغز في أبياته صورة المسألة ، وهو قوله :
« ماذا بعلم غير علم نافع » .

ولما عرضه على الزمخشريّ قال له ، لقد جئت شيئاً إداً ، أي
عَجَباً .

[لغز لبعض أدباء المغرب]

وقال بعض أدباء المغرب :

يا عالم النّحو أيّ فعل إن جلّه الهمز لم يُعَدّه
ثم هو بالعكس إن تعرّى منه أين يا نسيج وحده

أراد : أنك إذا قلت : « ضرّه » تعدّى بنفسه ، وإذا قلت : أضّرّ
لم يتعدّ إلاّ بحرف الجرّ فتقول أضربّه ، ولهم من هذا النّمط أفعال
كثيرة .

[لغز في تذكرة ابن هشام]

في (تذكرة ابن هشام) : هل يقال : إن المبتدأ إذا كان موصولاً
مضمّناً معنى الشرط كان خبره صلته ، كما أن جملة الشرط هي
الخبر ، وهي نظيرة الصّلة . ويؤيد ذلك : أنهم ربّما جزموا جوابه
كقوله :

٣٩١ = كذاك الذي يبغى على الناس ظالماً

تُصَبِّه على رَغْم قوارِعُ ما صَنَع / [٢٩٠/٢]

وهي مسألة يحاجي بها فيقال: أين تكون الصلة لهامحل، وخبر
المبتدأ إذا كان جملة لا محل له ؟ .

[لغز في حرف الكاف]

قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصري الشاعر المشهور ملغزاً
في حرف الكاف .

وحرف من حروف الخطّ ليست	علامته على العلماء تخفى
يكون اسماً مع الأسماء طوراً	وطوراً في الحروف يكون حرفاً
تراه يقدم الأسماء طراً	ويمنع من مشابهة وينفى
يصير أمامها ما دام حرفاً	وإن سمّيته فيصير خلفاً
وقد تلقاه بين اسم وفعل	قد اكتفاه كالإبريق لُطفاً

[لغز لسعد الدين التفتازاني في غدوة]

وقال سعد الدين التفتازاني ملغزاً في «لذن غدوة» واختصاصها

بنصبها :

وما لفظة ليست بفعل ولا حرف
وتنصب اسماً واحداً ليس غيره
فمعنى الذي ألغزته عند من يرى
ومنصوبها صدرٌ لما هو ضدُّ ما
ولا هي مشتقٌّ وليست بمصدر
له حالة معه تبين لمُخبر
يزيل لنا إشكاله غير مضمَر
أتانا لباساً في الكتاب المطهر

[لغز في مذ ومنذ]

وقال أبو عبد الله محمد بن مصعب المقرئ في « مذ »
و « منذ » .

أيها العالم الذي ليس في الأر
أي شيء من الكلام تراه
خافضاً ثم رافعاً إن تفهمت يزد
يشبه الحرف تارة فإذا ما
هو مرفوع رافع وهو أيضاً
وهو من بعد ذاك للجرّ حرف
ض له مُشَبِّهٌ يُضَاهِيهِ عِلْمًا
عاملاً في الأسماء لفظاً وحكما
فهمك التّفهم فهما
ضارع الحرف نفسه صار إسما
رافع غيره وليى معمى
فأجبنا إن كنت في النحو شهما

أورده الحافظ محب الدين بن النّجار في تاريخ بغداد :

[من ألغاز السيوطي]

ومن ألغازي قلت :

ألا أيها النّحوي إن كنت بارعاً وأنت لأقوال النّحاة تُفصّل / [٢٩١ / ٢]

وأتقنت أبواب الأحاجي بأسرها ابن لي عن حرف يُؤلّي وَيَعزِلُ
 قال ابن هشام في (تذكّره) : « ما » تُؤلّي وتعزل ، فتولي حيث
 تجزم بعد أن لم تكن جازمةً ، وتعزل إنَّ وأخواتها وتكفّها عن العمل .

[أَلْفَاظٌ نَثْرِيَّةٌ لِلسِّيَوطِيِّ]

ومن أَلْفَاظِي النَثْرِيَّةِ :

ما كلمةٌ إذا كثر عرضها قلَّ معناها ، وإذا ذهب بعضها جَلَّ
 مغزاها ؟

وأَيُّ عاملٍ يعمل فيه معموله ، ولا يقطع مأموله ؟

وأَيُّ اسمٍ مشتركٍ بين أفعال التفضيل والصفة المشبهة ، ونفى إذا
 ثبت لم تزل أعماله الموجهة ؟

وما حرف قلبه اسم كريم؟ ، واسم إذا صغر اختص بالتكريم؟
 وأي كلمة هي اسم وفعل وحرف لم ينبه عليها أحد من علماء
 النحو والصرف؟

وأَيُّ فعلٍ ليس له فاعل ومعمول لا ينسب لعامل ؟ .

وأَيُّ لفظة تمدّ في الأفراد وهي في الجمع مقصورة ، ولام

لا تجماع النداء ولا في الضرورة ؟

وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه؟ وعامل إن لم يعمل لم يعتب عليه ؟ .

وأى كلمة جاءت بأصلها ، فلم يلتقت إليها بين أهلها ؟ وأي كلمة هي حرف ، وتضاهي الاسم عند الوقف ؟ .

وأى فاعل يجب جرُّه ؟ وآخر رفعه في السماء خطره .

أردت بالأول : الاسم الجنس الجمعي إذا زيد عليه التاء نقص معناه، وصار واحداً كَتَمْرٌ وَتَمْرَةٌ ، ونبق ونبقة .

وبالثاني : أدوات الشرط ، فإنها تعمل في الأفعال الجزم والأفعال تعمل فيها النصب .

وبالثالث : أكبر وأعظم ونحوهما في صفات الله ، فإنها في حقه لا تكون بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم .

وبالرابع لا النافية للجنس إذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتمني فإن عملها باق .

وبالخامس : نعم فإن قلبها « مَعْنٌ » وهو اسم لرجل مشهور بالكرم وهو معن بن زائدة . /

وبالسادس : فرس وتصغيره فُرَيْس .

وبالسابع : بلى ، فإنها حرف جواب ، وفعل بمعنى اختبر ،

واسم .

وبالثامن : قلما وطالما .

وبالتاسع : نحو : مات زيد .

وبالعاشر : صحراء وصحاري ، وعذراء وعذارى .

وبالحادي عشر : اللام للعهد استثناها ابن النحاس في

(التعليقة) من إطلاقهم أن اللام يجامع حرف النداء في الضرورة .

وبالثاني عشر : فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو : والله

لتضربن يا قوم وفاعل المصدر . ذكره ابن النحاس في (التعليقة) وأبو

حيان في (تذكروته) . وتقدّم في كتاب التدريب .

وبالثالث عشر : ليست إذا وصلت بما .

وبالرابع عشر : استحوذ ونحوه .

وبالخامس عشر : إذن .

وبالسادس عشر : نحو أكّرم بزيد .

وبالسابع عشر : ما ورد من قولهم : كسر الزجاج الحجر .

[الغاز نحوية للشيخ عز الدين بن عبد السلام]

نقلت من خط العلامة شمس الدين بن الصائغ :

قال : هذه أَلغاز نحوية عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام :

ماشىء يقع حرفاً للإعراب ، واسماً مذموماً في الخطاب ؟ .

هو الكاف في مساويك ، إن عنيت به جمعاً فهو حرف إعراب ،

وإن عنيت به مخاطبة فهو اسم في تقدير الإضافة ، والأول جمع

مساوك ، والثاني إضافة إلى المساوىء .

أي شيء يبني مفرداً فيعمل ويعرب مُثنىً فيهمل ؟ .

هو هذا يعمل مفرداً في الحال والتثنية تمنعه من العمل ، وإذا

قلنا: هذان الزيدان قائمين فالعامل « ها » لا « ذا » .

وأيّ مختص إلغاؤه أكثر ، وإن أعمل فعمله لا يظهر ؟ .

هو لولا المختصة بالأسماء ، فإذا وقع بعدها المبتدأ فهي ملغاة

وإنما تعمل في موضعين : /

أحدهما : الرفع في نحو : لولا أنك منطلق أكرمتك ، فهي عند

سببويه مبنية على « لولا » بناءً الفِعْل على المفعول ، فبالحقيقة يكون

موضعها رفعاً .

والموضع الثاني : قولك : لولاك فهي عنده مجرورة ، وهي في

الموضوعين لا يظهر عملها .

وما الحرف الذي يرفع الوضيع ، ويضع الرفيع ؟ .

هو لام الابتداء إذا دخلت على الفعل المستقبل ارتفع لشبه الاسم ، وأعرب ، وإذا دخلت على ظننت وأخواتها تمنعها العمل وتضعها عن منصبها .

ما الجملة المفيدة العارية من الرفع ، وفيها معنى الدعاء وطلب النفع ؟ .

هو مثل قول الشاعر :

* ٣٩٢ = * يا ليت أيام الصِّيا رواجعا^(١) *

جاز ذلك لما في ليت من معنى الدعاء، وكان في الجملة مرفوعاً من جهة المعنى ، لا في اللفظ .

وما الحرف الذي إن عمل أشبه الفعل الكامل ، أو أهمل أبطل العوامل ؟ .

هو ما على لغة الحجاز ، يقولون : ما زيد قائماً، فيشبهه باب

(١) رجز من شواهد : سيبويه التي لم يعرف قائلها ، انظر ٢٨٤/١ ، وابن يعيش ٨٤/٨ ، والخزانة ٢٩٠/٤ ، والهمع والدرر رقم ٥٠٣ ، والأشموني ٢٧/٢

وقد نسب في حاشية الأمير علي المغني ٢٢٢/١ للعجاج وفي ط . « ورواجعا » بزيادة الواو ، تحريف .

كان . وإذا أهمل دخل على إن وغيرها فيبطل عملها ، وقد يبطل الفعل نحو : قَلَمًا، والاسم نحو : بينما ؟ .

وأي شيء إن نفيته وجب ، وإن أوجبه سلب ؟ .

هو كاد .

وما الاسم المحذوف لأمه في التكبير ، وعينه في التصغير ؟ .

وهو ذا ، لأنه مكبراً : « فَع » ومصغراً : « فيلا » .

وما الزائد الذي يزيل الوصل ، ويظهر الفضل ، ويوجب الفصل .

هو الألف الداخلة عوضاً من التنوين في المقصور المنصرف في

الوقف مثل رأيت عصا ، فإنها زائدة صرفت الأصل ، وأذهبت الوصل

في الكلام ، وأظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عوضاً من

التنوين ، وأوجبت الفضل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير

المنصرف مثل حُبلى .

وما الحرف الذي شأنه ينقص الكامل ، ويفصل بين المعمول

والعامل ؟ .

هو النون الخفيفة إذا عنيت بها نون التوكيد نقصت الفعل

المضارع ، وإن عنيت بها نون الوقاية فصلت بين المعمول والعامل ،

انتهى .

(١) أصله : ذِيًّا بثلاث ياءات ، الأولى ؛ عين الكلمة والثالثة : لامها والوسطى ، ياء التصغير ، فاستقل توالي ثلاث ياءات ، فقصد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يجوز حذف ياء التصغير لدلالاتها على معنى ، =

[لغز لبدر الدين الرضي الحنفي]

قال القاضي بدر الدين بن الرضي الحنفي ملغزاً : وأرسل به
إلى الشيخ شرف الدين الأنطاكي :

سل لي أخا العلم والتتقيب والسهر

عن قائل قال قولاً غير مشتهر /

هل معك فعلٌ غدا بالحذف منجزماً

في غير أمثلة خمس بلا نُكْرٍ

كذاك في غير معتلٍّ وذا عجبٌ

إذ لم يُبين لنا في كُـلِّ مختصرٍ

فأجاب الشرف المذكور :

لقد تأملت ما قد قال سيّدنا

أُعِيدُ^(١) طلعتَه بالآي والسُّورِ

ولم أجد فعل فرد صح آخره

في الجزم يحذف في بعض من الصُّورِ

سوى يكون فبالجرّ بعد غدا

معناه مع أو بقلبِ ذا الكلام حَرِي

= ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها، فلو حذفتم لزم فتح ياء

التصغير وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير، فتعين حذف الأولى. انظر

الأشموني. ١٧٤/٤

(١) في ط : « أعيد » بالدال، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة، وعوده

بالقرآن أي حصنه.

نعم كييدا مِّمَا الهمز آخره
إعرابه كالصحيح الآخر اعتبر
فإن تخففه فاقلب همزه ألفاً
واحذفه في الجزم حذفاً واضح الأثر

[لغز في من]

قال الصّلاح الصّفدي في (تذكّرتّه) : أنشدني من لفظه
القاضي جمال الدين إبراهيم لوالده القاضي شهاب الدين محمود لغزاً
كتبه إلى شيخه مجد الدين بن الظهير في (من) .

وما مفرد اللفظ مستعمل لجمع الذكور وجمع الإناث
يحرّك بالحركات الثلاث فيغدوا من الكلمات الثلاث
فكتب إليه الشيخ مجد الدين الجواب :

قريضك يا مُلغزاً في اسم من يميل إلى صلة كألذي
غدا حامل المسك يحذي^(١) الـ جليس منه ويحظى بعرفٍ شذي

قال الصّلاح الصّفدي وأنشدني من لفظه المولى ناصر الدين
محمد بن النسائي الجواب عن ذلك له :

أيا مَنْ علا في الوريّ قدره واضحى لراجيه أولى غياث
أتى منك لغزٌ فألفيتهُ من القول قد حلّ بعد اكتراث
وها هو حرفان ميمٌ ونونٌ ولم يبلغ القول منه الثلاث

(١) يحذى : يعطي

هو اسم وفعلٌ وحرفٌ إذا أردت حصول الأصول الثلاث
فلا زلت للخير مهما حييت تنبعث الدهر أي انبعث

[لغز لابن الحاجب]

(قال العلامة جمال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى) /

[٢٩٥/٢]

أيها العالم بالتصريف	ف لا زلت تحيا
قال قوم إن يحيى	إن يصغر فيحيا
وأبي قوم فقالوا	ليس هذا الرأي حيا
إنما كان صواباً	لو أجابوا يحيا
كيف قد ردوا يحيا	والذي اختاروا يحيا
أتراهم في ضلال أم	ترى وجهاً يحيا

قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها إلى تقديم
ثلاثة أمور :

أحدها : أنهم اختلفوا في وزن « يحيى » ف قيل : « فعلى » .
وقيل : « يفعل » والأول أرجح ، لأن الثاني فيه دعوى الزيادة حيث لا
حاجة .

الثاني : أن الحرف التالي لياء التصغير حقه الكسر كالتالي
لألف^(١) التكمير، حملاً لعلامة التقليل على علامة التكمير حملاً
للتقيض على النقيض .

(١) في ط فقط : « كتالي الألف التكمير » تحريف .

واستثنى من ذلك مسائل :

منها : أن يكون ذلك الحرف مُتَلَوًّا بألف التأنيث كحُبْلَى - صَوْنًا لها من الانقلاب .

الثالث^(١) : أنه إذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات ، فإن كانت الثانية زائدة وجب بالإجماع حذف الثالثة منسبة لا منوية كعطاء إذا صغرته تقول عَطِيَّ بثلاث ياءات : ياء التّصغير ، والياء المنقلبة عن ألف المدّ ، والياء المنقلبة عن ياء الكلمة ، ثم تحذف الثالثة وتوقع الإعراب على ما قبلها .

وإن كانت غير زائدة ، فقال أبو عمرو : لا تحذف ؛ لأن الاستثقال إنما كان متأكدًا لكون اثنين منها زائدين : ياء التّصغير ، والياء الأخرى الزائدة .

وقال الجمهور : تحذف نسيًا ، ومثال ذلك « أحوى » إذا صغّر على قولهم في تصغير أسود : أُسَيْد ، فقال أبو عمرو أقول : أُحَيِّ ، ثم أعله إعلال قاضٍ رفعاً وجراً ، وأثبت الياء مفتوحةً نَصْباً / . [٢٩٦/٢]

وقال غيره ، تحذف الثالثة في الأحوال كلّها نسيًا ثم اختلفوا .

فقال عيسى بن عمر : أصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خَيْرًا وَشَرًّا لذلك .

وقال سيبويه : أَمْنَع صرفه ، وفرّق بين خير وشر وبين هذا ، فإن

(١) تنمة الأمور الثلاثة التي ذكرها ابن هشام

حرف المضارعة محذوف منهما دونه ، وحرف المضارعة يحرز وزن الفعل ، ولهذا إذا سميت بيضع^(١) منعت صرفه .

فإذا تقرّر هذا فنقول : مَنْ قال : إن يحيى فعلى قال في تصغيره يُحَيِّي كما قال في تصغير حُبَلِي : حُبَيْلِي صوتاً لعلامة التأنيث عن الانقلاب ، وهو الذي قال الناظم رحمه الله مشيراً إليه : « قال قوم »^(٢) . . . البيت .

ومن قال : إنه « يفعل » قال فيه على قول سيويه- رحمه الله تعالى : يُحَيِّي بالحذف ومنع الصرف وهو الذي أشار إليه في قوله :

* إنما كان صواباً لو أجابوا بيحيًا *

وذلك لأنه استعمله مجروراً بفتحة ثم ، أشبع الفتحة للقافية . وتكمل له بذلك ما أراه من الألغاز حيث صار في اللفظ على صورة ما أجاب به الأولون . والفرق بينهما ما ذكرنا من أن هذه الألف إشباع وهي من كلام الناظم لا من الجواب . والألف في جواب الأولين للتأنيث وهي من تمام الاسم .

فإن قيل : فإذا لم تكن على الجواب التالي^(٣) للتأنيث فما بال الحرف الدال على التصغير ولم يكسر ما بعده؟ .

(١) في ط : لـ « بيضع » بزيادة ياء تحريف .

(٢) أي البيت السابق ذكره في اللغز .

(٣) في ط فقط : « التاء للتأنيث » .

فالجواب : أنه لما صار متعقب الإعراب تعذر ذلك فيه كما في زبيد ، لأن ذلك يقتضي الإخلال بالإعراب ، وأيضاً فإن ياء التصغير لا يكمل شبهها بألف التفسير إلا إذا كان بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن . والله أعلم .

[لغز أجاب عنه تاج الدين بن مكتوم]

نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

قال نظم بعض أصحابنا لغزاً وكتب به إليّ ، وهو :

<p>بخفى على المفضول والأفضل فِعْلاً وكم في النحو من مُعْضِلٍ / [٢٩٧/٢]</p> <p>وهذه أدهى من الأول</p>	<p>ما قول شيخ النحو في مُشْكِلٍ في اسم غداً حَرْفاً وفي اسم غدا آخره لامٌ وسيناً غدا</p>
--	--

فكتبت إليه في الجواب :

<p>وراء باب عنده مُقْفَلٍ لكن هذا ليس بالمُعْضِلِ عندي جواباً عنه إن تسأل ومَنْ سواك الأكبر المُعْتَلِي وأنحط لي كوكبه من علي فهاكّه فهو به مُنْجَلِي</p>	<p>يا أيها السائل عما غدا في النحو ما يعضل تخريجُه فجيء بصعب غير هذا تجد فمثلي هذا منك مستصغَرُ وعندما أسفر لي لَيْلُهُ أرسلت طِرْساً^(١) ضامناً شَرْحَهُ</p>
---	---

(١) الطرس : الصحيفة .

قال : وشرح ما سأل عنه في قول : « أرسلت طِرْساً » ، ففاعل أرسل تاء الضمير وهو اسمُ غدا حَرْفاً أي على حرف واحدٍ فهذا حَلّ قوله : « في اسم غدا حرفاً » وهو مُورَى به عن الحرف الذي قسيم الاسم والفعل .

وطرس اسمُ غدا فِعْلاً أي غدا إذا وزنته فعلاً وهو مُورَى به عن الفعل المقابل للاسم .

وآخره لام لأن آخر الكلمة الموزونة تسمى لاماً في علم التصريف كائناً ما كان في الحروف هو مُورَى به عن اللام الذي هو أحد حروف - أ ب ت ث .

وهو سين ، لأن آخر طرس سين كما ترى .

[لغز لمحمد الأندلسي الراعي]

قال الشيخ برهان الدين البقاعي في ثبته^(١) . أنشدنا شيخنا الإمام محمد الأندلسي الراعي لنفسه لغزاً في كلمة - إ - بمعنى : عِدْ ، إذا أتيت قبلها بكلمة « قُلْ » ونقلت حركة الهمزة إلى اللام الساكنة وحذفتها :

(١) الثبّت بفتح الباء : الحجة .

حاجبتكم نحاتنا المصريّة أولى الذكا والعلم والطعميّة
ما كلمات أربّع نحويّه جُمِعن في حرفين للأحجيّة

قال وأنشدنا لنفسه في ذلك مختصراً :

في أي قول يا نحاة الملة حركة قامت مقام الجملة

ثم رأيت كراسة فيها ألفاظ منظومة مشروحة ولم أعرف لِمَنْ / [٢٩٨/٢]
هي (١) وها هي ذه .

[كراسة فيها ألفاظ منظومة]

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد ربي حمد ذي إذعان معترفاً (٢) بالقلب واللسان
مصلياً على الرسول المهتدي بهديه في السر والإعلان
ثم الرضي عن آله وصحبه وتابعيهم بعد بالإحسان
وبعد ، إنني ملغز مسائلأ في النحو تعتاص على الأذهان

(١) هي القصيدة اللغزية ، في المسائل النحوية لابن لب الغرناطي المتوفى ٧٨٢هـ وقد قام الدكتور عياد الثبتي بنشر هذه القصيدة مع شرحها لمؤلفها ابن لب في مجلة البحث العلمي التي تصدر عن جامعة أم القرى ، العدد السادس عام ١٤٠٣ - ١٤٠٤ من صفحة ٣٦٩ - إلى - صفحة ٤١٦ ، ومعظم التصويبات التي قمت بها اعتمدت فيها على تحقيقات الأخ الفاضل حيث اعتمد في تحقيقها على عدة نسخ مخطوطة . لم يتيسر لي الاطلاع عليها في هذه القصيدة .

(٢) من ط والنسخ المخطوطة «مفرق» .

يخرجها فكرٌ لبيبٌ فطن يوردها بواضح البرهان (١)
 فيا أولى العِلْمِ الأولى حازوا العُلا عين الزمان جِلَّةَ الأعيان
 حاجيتكم لِتُخبروا ما اسمان وأوَّلُ إعرابه في الثاني
 وذاك مبني بكلِّ حال ها هو للنَّاظر كالإعيان (٢)

يعني الألف واللام الموصولة في مثل : جاء الضَّارب ، ومررت بالضَّارب على القول بأنها اسم كالأذي ، يكون الإعراب الذي يستحقّه الموصول إنما استقر في الاسم الواقع صلةً إجراء لهذا الاسم مُجرى .
 الأداة المعرّفة في مثل الرجل ، ولا يوجد [اسم اعرابه الذي يستحقّه بحسب وضعه في اسم] (٣) بعده إلاّ هذا وقد أشار في البيت الثاني إلى التصريح به بقوله : للنَّاظر .

[لغز في كآين]

ولتُخبروا (٤) باسمٍ مضاف ثابت التّـ نّسوين فيه اجتمع الضّدان
 يعني « كآين » إذا استعملت دون « مِنْ » بعدها كقول القائل :
 ٣٩٣ = كآين قائلٍ للحقِّ يُعصى (٥) ويُسرّمي بالقبيح من الكلام

(١) في ط والنسخ المخطوطة « الأذهان » ، تحريف .

(٢) في تحقيقات القصيدة اللغزية المنشورة بالمجلة « الإعيان » بفتح العين ، تحريف .

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط ، وصوابه من النسخ المخطوطة ، وشرح

القصيدة اللغزية لابن لب في مجلة البحث العلمي ص ٣٨٤ .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « وتخبروا » صوابه من شرح القصيدة اللغزية

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « يقضي » .

فإن ابن كيسان : ذهب إلى أن جرّ ذلك بإضافة كآين إليه حملاً لها على « كم » الخبرية ، لأنها بمعناها . ونونها إنما هو تنوين أي . وقد ثبت مع الإضافة ، والتنوين مؤذن بالانفصال والإضافة مؤذنة بالاتصال فقد اجتمع الضدان .

وذهب غير ابن كيسان : إلى أن الجرّ بعدها بـ « من » محذوفة ، لأن ثبوتها^(١) هو الغالب في الاستعمال .

واسمّ بتنوينٍ لدى الوقف يُرى كالوصل حالاه هما سيان

يعني أيضاً (أيّاً) المتصلة بالكاف المشار إليه في البيت قبله نحو:

« وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ »^(٢) / فَإِنَّ الْقُرَاءَ سَوَى أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَقَفُوا عَلَى [٢٩٩/٢] تَنوِينِهَا . ووقف أبو عمرو^(٣) على الياء بحذف التّنوين على مقتضى القياس .

[لغز في : ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به]

وتابعٌ وَلَيْسَ يُلْفَى تَابِعَا ما قَبْلُ في شأنٍ وذا في شأنٍ
يعني مثل قولك : « ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به » ، على

(١) في ط : « تنوينها » مكان : « ثبوتها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) آل عمران / ١٤٦ .

(٣) قراءة أبي عمرو : « وكأي » وقفاً ، وهي قراءة الكسائي أيضاً وسورة بن المبارك ، ويعقوب .

انظر قراءة رقم ١٢٢٢ في معجم القراءات ، هذا وقد سجّل في معجم القراءات تسع قراءات في كلمة : « كآين » .

اللغة الحجازية في « ما » النافية فلفظ الخبر جرّ بالباء الزائدة ، وموضعه نصب بـ « ما » ؛ لأنها في تلك اللغة تعمل عمل ليس ، و« إلاّ شيء » بدل من الخبر ، ولم يتبعه في لفظ ولا موضع ، فما قبل هذا التابع في^(١) شأن من جرّ اللفظ ، ونصب الموضع ، ومن توجه النفي عليه . وشان التابع بخلاف ذلك ، لأنه مرفوع أبداً مثبتاً بالآ .

وقد كنت نظمت في هذه المسألة قديماً بيتاً وهو قولي :

أحاجيكم ماتابع غيرتابعٍ لمتبوعه في موضع لا ولا لفظٍ

وقد تنتظم هذه الألفاظ هكذا مسألة العطف على التوهم كقوله تعالى ﴿ فَأَصْدَقُوا كُنْ ﴾^(٢) ، على قراءة الجرّم ، لأن هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ ، وإنما جاز^(٣) على مراعاة سقوط الفاء حملاً على المعنى المرادف .

وكقول القائل :

٣٩٤ = بدالي أني لستُ مدرك ماضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(٤)

إنما جاز جرّ « سابق » على توهم جرّ مدرك بباء زائدة لجواز^(٥) ذلك فيه .

(١) في ط فقط : « على »

(٢) المنافقون / ١٠ .

(٣) في القصيدة اللغزية : « جاء » مكان : « جاز » وكلاهما له وجه من التخريج .

(٤) نسب لزهير .

واستشهد به سيويه في عدة مواضع ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ،

٣٧٨/٢/٤٥٢ ، والخزانة ٦٦٥/٣ ، والهمع والدرر رقم ١٦٦٢ .

(٥) في ط فقط : « بجواز » بالباء .

[لغز في : يا هؤلاء]

يا هؤلاء أخبروا^(١) سائلكم ما اسم له لفظٌ ومَعْنِيَانِ
ولا يراعى لفظه في تابعٍ والموضعان قَدْ يَرَاعِيَانِ
واللفظ مبنيٌّ كذاك موضع من موضعيه عاد في^(٢) بيان

يعني قولك : يا هؤلاء في باب النداء ، فإن في لفظه الكسر
للبناء ، وله موضعان الضم الذي في مثل : يا زيد ، والنصب الذي هو
الأصل في المنادى لظهوره في مثل : يا عبد الله .

وتقول في التابع : يا هؤلاء الكرام بالرفع أو الكرام بالنصب
فيراعى الموضعين ، ولا يراعى اللفظ بوجه . والشأن في البناء ألا^(٣)
يراعى في التابع ، لكنه هنا روعي منه ما لم يظهر ، ولم يراع ما ظهر مع
أن الظاهر قوي بظهوره ، والمقدر ضعيفٌ ، بتقديره ، لكن لما كان
هذا البناء المقدر شبيهاً بالإعراب / صار كأنه موضع إعرابين ، فجازت [٣٠٠/٢]
مراعاته ، وصار يعتد به موضعاً بخلاف البناء الأصيل .

[لغز في الكاف]

ما زائد لفظاً ومعنى لازم يُنوي إذا لم يُلَفَّ في المكان

- (١) في القصيدة اللغزية ص ٣٨٥ : « أخبروا » بضم الباء ، تحريف
(٢) في ط فقط : « من » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، وفي القصيدة
اللغزية : « عادمي » وهو أوضح .
(٣) التصويب من القصيدة اللغزية ص ٣٨٦ : « ألا » وفي ط والنسخ
المخطوطة : « لا »

يعني في مثل قولك : « قيامي كما أنك تقوم » أي كقيامك ،
فالكاف جارة لموضع أنّ وصلتها « وما » فارقة بين هذه الكاف وبينها
مركبة مع أنّ ، ولا جرّ لها، وذلك في قولك : كأن زيدا قائم .

والكلام مع كأنّ جملةٌ بخلاف الكاف الجارة ، فإنها مع ما
بعدها جزء كلام ، فإذا أرادوا التّركيب لم يفصلوا بشيء ، وإن أرادوا
الجارّة فصلوا بها ، فهي زائدة في اللفظ ، لأن ما بعدها مجرور المحل
بالكاف التي قبلها ، وفي المعنى أيضاً ، إذ^(١) لا تفيد شيئاً سوى الفرق
اللفظي .

وقد تخفف أنّ بعد الكاف الجارّة فتقول . قمت كما أنّ ستقوم ،
وقد تحذف ما في الشعر ، وتكون منويّة فهي زائدة لفظاً ومعنى ، لازمة
بحيث تنوي إذا لم توجد . وعليه جاء بيت سيبويه .

٣٩٥= قرومٍ تسامى عند بابٍ دفاعه كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتل^(٢)

على رواية رفع « يؤخذ » أراد كما أنه يؤخذ ، ولم يفصل بين أنّ
المخففة من أنّ وبين الفعل ضرورة أيضاً ، وعطف « فيقتل » على
المصدر المقدّر من أنّ وما بعدها من باب قوله :

(١) في القصيدة اللغزية / ٣٨٦ : « إذا » مكان : « إذ » تحريف .

(٢) من شواهد : سيبويه ٤٧٠/١ وقد نسب للناطقة الثجدي وي بعده :

فأقبل على رهطي ورهطك نبتحت مساعينا حتى ترى كيف تفعلا

انظر الخزانة ٥٥٨/٤ .

وفي ط : « رفاعه » مكان « دفاعه » تحريف ، صوابه من سيبويه ، والنسخ
المخطوطة .

* ٣٩٦ = * للبس عباءة وَتَقَرَّ عيني (١) *

جَرَتْ أن وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به :

[لغز في : زيد حسن الوجه]

وما الذي إعرابه مختلفٌ من غير أن تختلف المعاني
يعني مثل قولك : زيد حسن الوجهُ ، برفع الوجه أو بِنَصْبٍ أو
بَجَرٍّ، والمعنى في واحد ، والشأن في الإعراب اختلاف المعاني
باختلاف الإعراب .

[لغز في : أقاتم أخوك]

وما الذي الوصف به من أصله وذاك منه ليس في الإمكان
يعني مثل قولك : أقاتم أخوك ، وأمساfer غلامك أو إخوتك أو
غلمانك ، فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعليّة ، ولا يمكن في هذا
الموضع جريه على موصوف ، وإن كان ذلك هو الأصل فيه ، لأنك إذا

(١) تمامه :

* أحبُّ إليّ من لُبس الشفوفِ *

لميسون بنت بحدل الكلاييّة .

من شواهد : سيبويه ٤٢٦/١ ، وأوضح المسالك رقم ٥٠٥ ، والهمع والدرر

رقم ١٠٣٦ .

ثبّيت الموصوف أو جمعته فالوصف مفرد/ وإن أفردته فالمراد: اثنان أو جماعة لا واحد ، وإنّما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعنى .

[لغز في الفتى والعصا ، ويخشى]

وما الذي فيه لدى إعرابه وقبل ذلك يستوي اللفظان

يعني أنّ من المعربات ما يستوي لفظه بعد التّركيب وجريان الإعراب فيه ، وقبل ذلك ، والشأن في لفظ الإعراب أبداً اختصاصه بحالة التّركيب ، لأنه أثر العوامل ، وذلك مثل : الفتى والعصا ويخشى ، فالنّحاة يقولون في هذا الباب كلّه : تحركت الياء^(١) أو الواو بحركة الإعراب ، وانفتح ما قبلها فسكنت ، وانقلبت ألفاً . ويقال : كذلك اللفظ قبل التّركيب مع أن حركة الإعراب مفقودة إذ ذلك بفقد عاملها ، فقد كان قياس الصّناعة يقتضي أن يقال قبل التّركيب الفتى والعصو ويخشى ويرضى بياء أو واو ساكنة في الآخر كما تقول قبل التّركيب : رجلٌ وزيّد ، لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستعارة^(٢) لحالة^(٣) التّركيب وبمراعاة المأل في اللفظ ، ولأن من العرب من يقول في يَوجَل ويَأس : يا جل وياأس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر .

(١) في نسخ الأشباه: « تحركت الواو » والتصويب من القصيدة اللغزية والأسلوب .

(٢) في القصيدة اللغزية : « الاستعداد » مكان : « الاستعارة » .

(٣) في ط والنسخ المخطوطه : « بحالة » بالباء والتصويب من القصيدة اللغزية .

[لغز : في أسماء الشرط]

وما اللذان يعملان دُولَةً والعاملان فيه معمولان
يعني أسماء الشرط في مثل قوله تعالى : ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا ﴾ (١)
« فَأَيًّا » منصوب « بتدعوا » و « تدعوا » مجزوم بأياً ، وهكذا نحو : من
تضرب أضرب ، فالمفعولية في اسم الشرط بحق الاسمية والجزم
بتضمن إن الشرطية . والرتبة في ظاهر اللفظ متضادة ، لوجود سبق
العامل معموله فيهما .

[لغز : في ضمير الشأن]

ومفرد لفظاً ومعنى مُفهِمًا (٢) معنى كلام فيه لفظ ثان
مذكر إن شئت أو مؤنث في الرفع والنصب له حُكْمَانِ (٣)
يعني ضمير الشأن والقصة إذ هو مفرد في اللفظ والمعنى ،
ولكن معناه الذي هو الخبر يفهم معنى كلام يفسره اللفظ الثاني بعده
كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٤) ، فهو عبارة عن الخبر أو الأمر
أو الشأن وتفسيره : الله أحد . وهذا إضمار مذكر ، وإن شئت أنثت
الضمير على معنى القصة كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ

(١) الاسراء / ١١٠ .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « فيها » مكان : « مفهما » والتصويب من

(٣) القصيدة اللغزية .

سقط البيت الثاني من نسخ الاشباه .

(٤) الإخلاص / ١ .

[٣٠٢/٢] الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿١﴾ / .

وليس لهذا الضمير في كلا حالیه من الأحكام الإعرابية إلاّ
حکمان: الرفع بالابتداء نحو ما تقدّم، أو بكان وأخواتها، والنصب بإنّ
أو ظننت وأخواتها نحو: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ (٢).

[لغز : في الذباب]

ماذا الذي في كِبَرٍ مؤنثٌ وقبل ذاك كان في الذُكران
يعني الذباب المسمّى في كبره بـ « حلمة » (٣) وفي صغره بقراد
وفيه أنشد صاحب الإيضاح :

وما ذَكَرٌ فإنَّ يَكْبُرُ فأنثى شديد الأزم (٤) ليس بذي ضُروس (٥)

[لغز في الخوان]

ما اسمُ لدى التذكير بادٍ عُسره يرمي لأجل العُدْم بالهَجْرانِ (٦)
وهو لدى التأنيث ذو ميسرة من أجل ذا قرّت به العينانِ

(١) الأنبياء / ٩٧ .

(٢) الحج / ٤٦ .

(٣) في ط : « بنحلة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

وفي القاموس : « حلم » الحَلْمَة : الصغيرة من القردان أو الضخمة :
ضدّ .

(٤) الأزم : العَض بالضم من أزم يأزم أزمًا وأزومًا .

(٥) انظر التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي للفارسي / ١٢٧

(٦) في القصيدة اللغزية : « بالهَجْران » بضم الهاء خطأ شائع .

يعني الخوان فإذا كان عليه طعام سمي مائدة ، فيُقْصَى إذا كان خِواناً ، ويُدْنَى إذا كان مائدة . وهذا والذي قبله أَلْفَاز فيما هو من مسائل اللغة .

[لغز : في كَأَيْنَ وَأَيْش]

ما معرَّبٌ مفعولٌ أو مبتدأٌ ولفظه جَرُّ مدي الأزمانِ

يعني : كَأَيْنَ وَأَيْشٍ يستعملان مفعولين أو مبتدأين، نحو: كَأَيْنَ من رجل رأيت ، وأيش قلت ، ونحو كَأَيْنَ من رجل جاءني ، وأيشِ هذا ، واللفظ فيهما جَرٌّ أبداً ، لأن كَأَيْنَ أصله كاف التشبيه ، دخلت على أَيٍّ ، فجَرَّتْها ، ثم أجرى اللفظ مجرى كم الخبرية في الاستعمال والمعنى .

وإيش أصله: أي شيء ، ثم حذفت العرب الياء المتحركة من ، (أي) كما حذفوها من مَيَّت وبابه .

وحذفوا من شيء عينه ولامه معاً وأبقوا الفاء وجعلوها محل الإعراب الذي كان في اللام ، فهذا باب من التركيب ، بقي الاسم الثاني فيه على إعرابه الأصلي .

[لغز : في امرؤ وابتنم]

ما اسم له تغيُّرٌ بعاملٍ محلّه من آخر حرفان

يعني امرأً أو ابنمأً ، وأخاك ، وبابه ، لأنه يتغير فيه بالعوامل حرفان الآخر وما قبله بسبب الإلتباع .

[لغز : في ألقاب الإعراب والبناء]

ما اثنان في أواخرٍ من كَلِمٍ (١) ضِدَانِ حَقًّا وهما مِثْلَانِ

يعني كلّ لقبين متقابلين من ألقاب الإعراب والبناء : الرفع مع الضم / والنصب مع الفتح والجرّ مع الكسر ، والجزم مع السّكون . [٣٠٣/٢]
هما مثلان في الصّورة ، ضدان في الإعراب والبناء بحسب الانتقال واللزوم .

[لغز : في جرّ الفاعل مع سكونه]

ما فاعل بالفعل لكن جرّه مع السكون فيه ثابتان
يعني الصُّنْبَرُ في قول طرفة . .

٣٩٧ = بجفان تعتري نادينا من سديف حين هاج الصُّنْبَرُ (٢)
والصُّنْبَرُ : بسكون الباء البرد :

قال ابن جنّي في خصائصه في وجه ذلك : كان حقّ هذا إذا نقل الحركة أن تكون الباء مضمومةً ، لأن الراء مرفوعة ، ولكنه قدّر

(١) في ط والنسخ المخطوطة : كلمة : صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) سبق ذكره رقم /٣٩٠ ، وسبق أيضاً تعليق ابن جنّي على هذا الشاهد : في هامش الصفحة التي ذكر فيها الشاهد .

الإضافة إلى الفعل يعني المصدر كأنه قال : حِينَ هَيَّجِ الصَّنْبِرَ ، يعني أنه نقل الحركة في الوقف إلى الباء الساكنة ، وسكنت الراء ، لكنه لم ينقل إلا حركة توجد في الأصل وهي الجرّ الذي يوجهه إضافة مصدر^(١) هاج إلى الصنبر^(٢) ، لأن الظرف قد أضيف إلى الفعل ، وأصله أن يضاف إلى المصدر .

فقد ثبت في هذا الاسم الجرّ المنقول مع سكون محله - وهو الراء - والاسم مع ذلك فاعل بالفعل ، وهو « هاج » .

[لغز : في زيد قائم الأب]

ما فاعل ونائبٌ عن فاعلٍ بأوجه الإعراب يجريان
يعني مثل قولك : زيد قائم الأب ، وقائم الأب ، وقائم الأب
ونحوه : زيد مضروب الأب ومضروب الأب ، ومضروب الأب .

[لغز : في أينق]

ما كلمة قد أبدلت عينٌ لها إبدالها يصحبه قلبان
فأولٌ لآخرٍ وآخرٌ لأولٍ ، حالا هما هذان
يعني مسألة « أينق » في جمع ناقة على « أفعل » أصله : أنوق

(١) في ط والنسخ المخطوطة: « مصدرها » والتصويب من القصيدة اللغزية / ٣٩٠ .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة: « الضمير » والتصويب من القصيدة اللغزية / ٣٩٠ .

كما قالوا : نون، فأبدلوا العين في « أَيْنِق »^(١) ياء، لكن هذا الإبدال صحبه قلبان .

أحدهما : أنهم قلبوا العين سالمة إلى موضع اللّام، فصار اللفظ : « أَنْقَو »، ثم فعلوا فيه ما فعلوا في (أَدَل) ^(٢) و« أَجْرٍ »^(٣) وبأبهما، فصار : « أَنْقِيَا » . ثم لَمَّا صارت الواو المتطرفة ياء لوجوب ذلك قلبوها على حالها إلى موضع الفاء وهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ أَيْنِقاً^(٤) ، وعادت بنية الجمع إلى أصلها لخروج حرف العلة عن التّطرف بنقله إلى موضع الفاء ، فقد صار هذا / الإبدال مرتبطاً بالقلب الأول الذي هو لآخر الكلمة ، وبالقلب الثاني الذي هو لأولها . فهذان حالان للقلبين المذكورين^(٥) .

[٣٠٤/٢]

(١) في ط : « أَيْنِق » بتقديم النون على العين ، تحريف صوابه من المخطوطات .

(٢) أدلّ : جمع دَلُو ، وهي تذكر وتؤنث ، ووزنه : أَفْعُل قلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة . وهذا في جمع القلة . وأعلّ إعلال قاضٍ . انظر اللسان : « دلو » .

(٣) أَجْرٍ : جمع جِرْو . والجِرْو ، والجِرْوَة : الصغيرة من كل شيء . وجمعه : على أَفْعُل . وهي جمع قلة : والأصل : أَجْرُو ، فليت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة ، ثم إعلّ إعلال : « قاضٍ » وانظر اللسان .

(٤) في ط : « أَيْنِقاً » بتقديم النون على الياء ، تحريف صوابه من المخطوطات .

(٥) قال ابن سيده : الياء في « أَيْنِق » عوض من الواو في : « أُونِق » فيمن جعلها « أَيْنِقاً » ومن جعلها : « أَعْفَلًا » فقدم العين مغيّرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو ، فالبديل أعم تصرّفًا من العوض ، إذ كل عوض بدل ، وليس كل بدل عوضاً .

قال أبو القاسم الزجاجي في (نوادره): هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحُذِّق أهل التصريف .

[لغز في : جاءني أخوك الكريم]

ما كلمة مفردُها وجمعُها بواوه قد يتمثلان
يعني في قولك : جاءني أخوك الكريم ، وجاءني أخوك
الكرام ، وهكذا « أبوك » تقول : هذا أبوك ، وهؤلاء أبوك يكون واحداً
من الأسماء الخمسة وجمعها بالواو والنون ، لكن حذفت النون للإضافة
وعليه أنشدوا :

٣٩٨ = فقلنا أسلموا إنا أخوكم فقد برئت من الإحن الصدور^(١)

= وقال ابن جنى : ذهب سيبويه في قولهم : أينق مذهبين :
أحدهما : أن تكون عين « أينق » قلبت إلى ما قبل الفاء ، فصارت في
التقدير : « أونق » ثم أبدلت الواو ياء ، لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت
أيضاً بالإبدال .

والآخر : أن تكون العين حذفت ثم عوّضت الياء منها قبل الفاء ، فمثالها
على هذا القول : أَيْفُل ، وعلى القول الأول : أعفل .
انظر هذا البحث في اللسان : « نوق » .

(١) انظر اللسان : « أخو » وفيه : « سلمت » مكان : « برئت » وقد نسبه المبرد
في المقتضب ١٧١/٢ إلى العباس بن مرداس . وانظر أمالي ابن الشجري
٣٨/٢ ، والخزانة ٢٧٧/٢ عرضاً .

وقول الآخر :

٣٩٩ = فلما تَبَيَّنَ أصواتنا بَكَيْنٍ وَفَدَيْنَا بالأيننا^(١)

[لغز : في رأيت أبيك الكرماء]

ماياء^(٢) جمع نَصْبُهُ كالجَرِّ في مفردة إذ يتساويان

يعني قولهم : رأيت أبيك الكرماء ، وأخيك الفضلاء ، وجمعا على حذف النون للإضافة . وتقول في المفرد : مررت بأبيك الكريم وبأخيك الفاضل ، فيتساويان في اللفظ .

[لغز في : متى]

ما كلمة متى أتى اسمٌ بعدها فرفعه والجَرَّ جارِيانٍ والفعل بالرفع وبالجزم أتى وهو لها في كُلِّ ذا معانٍ

يعني كلمة « متى » ، يقع بعدها الاسم مرفوعاً تارةً ومجروراً أخرى ، ويقع بعدها الفعل مرفوعاً أو مجزوماً ، ومعناها مختلف باختلاف أحوالها ، تقول : متى القيامُ؟ في الاستفهام ، ويرتفع الاسم .

(١) انظر اللسان : « أبو » وفيه : « تَعَرَّفَن » مكان : « تَبَيَّن » : وهو من شواهد

سيبويه ١٠١/٢ والمقتضب ١٧٢/٢ ، والمحتسب ١١٢/١ ، وابن

الشجري ، ٣٧/٢ وابن يعيش ٣٧/٣ ، والخزانة ٢٧٥/٢ .

(٢) في ط فقط : « وأي » مكان : « ما ياء » .

وتقول العرب : « أخرجها » من متى كمّهُ بمعنى وسط فَجَرَّوا بعدها ،
وجروا أيضاً بها بمعنى مِنْ كقوله .

٤٠٠ = إذا أقول صحا قلبي أُتِيح له

سُكِّر متى قهوةٍ سارت إلى الرأس

[٣٠٥/٢]

أي من قهوة : وقال أبو ذؤيب / .

٤٠١ = شَرِبِن بماء البحر ثم تَرَفَعَت متى

لُجِجِ خَضِرٍ لَهْنٍ نَتِيجِ (٣)

متى فيه : بمعنى وسط ، عن الكسائي .

وقال يعقوب : هي بمعنى : مِنْ . وتقول : متى تقوم ؟ في

الاستفهام فترفع الفعل ، ومتى تقم أقم في الشرط ، فتجزم .

[لغز : في لام الابتداء]

ما حَرَفٌ إِنْ سَبَقَهُ ذُو عَمَلٍ كَرَّ عَلَى الْعَمَلِ بِالْبُطْلَانِ
صَدْرٌ وَلَكِنْ لَيْسَ صَدْرًا فَلَهُ تَقَدُّمٌ تَأْخُرُ وَصَفَانِ

(١) في ط : « أخرجها متى كمه » بإسقاط « من »

(٢) انظر اللسان : « متى » في باب الألف اللينة

(٣) انظر ديوان الهذليين ٥١/١ ، وروايته : « تروّت » مكان : « شربن » . من

شواهد : الأشموني ٢٠٥/٢ ، والهمع والدرر رقم ١١٢٧ . والخصائص

٨٥/٢ ، والمحتسب ١١٤/٢ ، والأزهية ٢١٠ ، وابن الشجري

٢٧٠/٢ ، والجنى الداني / ٤٣ ، ٥٠٥ والمغنى ١١١/١ ، ٣٧٢/٢ .

يعني لام الابتداء إذا وقعت بعد ان ، تقول : علمت أن زيداً قائم فتعمل (علمت) في أن تؤثر فيها الفتح . فإن جئت^(١) باللام في الخبر بطل العمل فقلت : علمت إن زيداً لقائم . وهذه اللام أداة صُدِّرَ^(٢) في محلها الأصيل لها ، وهو الدخول على إن ، ولذلك منعت من فتحها . ولا صدرية لها في موقعها بعد إن فقد عمل ما قبلها فيما بعدها ، لأن إن رافعة للخبر الداخلة هي عليه ، وعمل أيضاً ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(٣) .

ف « بالناس » متعلق « برؤف » . وتقول : إني زيداً لأضرب ، فلهذه اللام هنا وصفان : تأخر في اللفظ ، تقدم في الأصل

[لغز في : إن]

بأي حرف أثر لعامل إعرابٌ مُعربٌ وذا شُبّهان يعني إن فإنها تفتح بالعامل وتكسر دونه ، تقول : إنك قائم وعجبت من أنك قائم . سمي سيبويه وقدماء النحاة هذا عملاً فهذا في الحروف وإعراب المعربات شبيهان فكأنه إعراب في الحروف :

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « جرت » ، تحريف صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في نسخ الأشباه : « مصدر »

(٣) البقرة / ١٤٣ .

[لغز : في الزيدان لهما غلامان]

مجرور حرف قد يُرى (١) مبتدأ مؤكداً ذان (٢) له وجهان ،
يعني مثل قولك : الزيدان لهما غلامان ، والهندان لهما بنتان ،
والزيدون لهم غلمان ، والهندات لهن بنات ، إن أخذت هذا الكلام
على أن الثاني للأول مَلِكٌ أو سبب كانت اللام جارة ، وإن أخذته على
أن الأول هو الثاني فاللام ابتدائية مؤكدة ، والاسم بعدها مبتدأ مؤكد
بها .

والكلام صالح للوجهين يرجع في تعيين أحدهما إلى ما يقتضيه
منصرف القصد من المعنى كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَهُم / المنصورون [٣٠٦/٢] ﴾
وإن جُندنا لهم الغالبون ﴿ (٣) فالمعنى المقصود عَيْن أن الأول هو
الثاني .

[لغز : في الضمائر]

وأيّ مبنيٍّ به تلاعبت عواملُ إرادةَ البيان
يعني الضمائر المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو :

(١) في ط : « قد تتربت » وفي هامشها : لعله : « قد يريك » وفي بعض
النسخ المخطوطة : « قد يرتبت » وفي بعضها الآخر : « قد ترتب » صوابه
من القصيدة اللغزية .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وإن » صوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) الصافات ١٧٢ ، ١٧٣ ،

أكرمك ، وإياك أكرمك على حدّ زيد ضربته ، أو زيدا ضربته ، في باب الاشتغال ، وبك مررت في الجرّ .

فاختلاف صور الضمائر بالعوامل مع أنها مبنيات كاختلاف أوجه الإعراب في المعربات .

[لغز : في الفعل الصالح للواحدة وجمعها]

ما كلمة في لفظها واحدة وجمعها قد يتعاقبان يعني مثل : تَخْشِينَ اللَّهَ يا هند أو يا هندات ، وتَرْمِينِ يا دعد أو يا دعدات ، فهذا الفعل صالح للفظ الواحدة ، ولجمعها ، والتقدير مختلف ، لأن تخشين للواحدة أصله تَخْشِينِ كَتَذْهَبِينِ ، ولجمعها أصله على لفظ : تَفْعَلْنَ كَتَذْهَبْنَ .

وتَرْمِينِ^(٢) للواحدة أصله تَرْمِينِ كما تقول : تَكْسِبِينِ فاعِل^(٣) [كما أُعِلَّ]^(٤) تخشين بما يجب لكل واحد منها في التصريف ، وترمين يا هندات تَفْعَلْنَ^(٥) على مقتضى لفظه .

(١) في شرح القصيدة اللغزية / ٣٩٣ : « تخشنين » تحريف مطبعي .

(٢) في ط فقط : وترمين ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، وتكرر ذكرها على هذه الصورة في هذه الفقرة .

(٣) في ط فقط تكتسبين ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من القصيدة اللغزية .

(٥) في ط : « تفتعلن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

[لغز : في الجمع بلفظ واحد مذكراً أو مؤنثاً]

كذلك^(١) للجميع^(٢) لفظ واحد ذكر أو أنث لا لفظان
يعني مثل الزيدون يدعون ، والهندات يدعون ، قال الله
تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾^(٣) ، وقال :
﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ ﴾^(٤) وإلا تصرف عني
كَيْدَهُنَّ ﴿ فهذا يفعلن للإناث ، والأول يفعلون للذكور واللفظ فيهما
واحد .

[لغز في التذكير والتأنيث]

ما موضع تغلب^(٥) الأنثى به ولفظه في الأصل للذكور
يعني مثل سِرْنَا خَمْسًا من الدهر ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ بين يوم وليلة ،
لأن الزمان تغلب فيه الليالي لسبقها وليس ذلك في غيرها ، ونزع التاء
من أسماء العدد علامة تأنيث المعدود ، وذلك خاص باب العدد .

والأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكر
كما في سائر الأبواب نحو : قائم ، وسائر الصفات .

ومن هنا استقام إلفاظ الحريري في العدد بقوله : ما موضوع تبرز
فيه ربات الحجال بعمائم الرجال يعني نزع التاء من أسماء
العدد^(٦) / .

[٣٠٧/٢]

(٤) يوسف / ٣٣

(٥) في ط : « يغلب » بالياء

(٦) سبقت اللفظ الحريري ومنها هذا اللغز انظر ص

(١) في ط فقط : كذلك

(٢) في ط فقط للجميع

(٣) الكهف / ٢٨

[لغز في التنازع]

حَرْفَانِ قَدْ تَنَازَعَا فِي عَمَلٍ وَاسْمَانِ لِلْحَرْفَيْنِ مَطْلُوبَانِ

يعني : ليت أن زيداً قائم ، فالاسمان بعد أن مطلوبان لها ولليت من جهة المعنى ، لكن العمل فيهما لـ «أن» ، وأغنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما لليت فهو إعمال مع تنازع بين حرفين ، والشأن في التنازع اختصاصه بالأفعال ، وما يجري مجراها .

وإنما خَصَّه النَّحَاةُ بِذَلِكَ ، إِذْ قَصَدُوا فِيهِ مَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ إِعْمَالُ الْعَامِلِينَ [على مداولة]^(١) .

وفيهما^(٢) أيضاً فصيحاً قد يُرى فعلٌ وحرفٌ يتنازعان يعني مثل علمت أن زيداً قائم ، فالاسمان قد تنازع فيهما^(٣) الفعل والحرف معاً ، لكن الواجب أن يعمل الحرف . وهذه كالمسألة قبلها .

[لغز في المسألة الزنبورية]

وقد يرى مبتدأ خبره ؛ في الرفع والنصب له حالان يعني المسألة الزنبورية ، وبابها : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي قاله : سيبويه ، أو فإذا هو إياها ، قاله :

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط والمخطوطات ، صوابه من القصيدة اللغزية ص ٣٩٤ .

(٢) في ط فقط : « فيهما » بدون واو ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٣) في نسخة الأشباه : « يتنازع فيها » .

الكسائي ، وحكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب .

والضمير^(١) الأول مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير الضمير الذي بعده ، لأنه المستفاد من الكلام ، والخبر : هو الجزء المستفاد من الجملة ، فرفعه ظاهر جلي .

والنصب في القول الصحيح على إضمار فعل قام معموله مقامه ، وناب عنه نفسه^(٢) دون فعل يحصل معناه^(٣) ، والتقدير : فإذا هو يساويها ، لأن باب « زيد زهير » إنما معناه يساويه .

ومما يدخل تحت هذا البيت ما أجاز به بعض نحاة المتأخرين في مثل قول ابن قتيبة في « الأدب » : إن اللطع^(٤) بياض في الشفتين وأكثر ما يعتري ذلك السودان . [استجازوا رفع « السودان » ونصبه ، فالرفع على أنه خبر (أكثر) أي أكثر من يعتريهم ذلك السودان .]^(٥) .

والنصب على أنه مفعول يعتري و « ما » مصدرية أي أكثر اعتراء ذلك السودان وهذا المفعول هو الذي أغنى عن الخبر ، لأنه الجزء المستفاد من الكلام

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والضمير في الأول » بزيادة في ، صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في ط : بنفسه ، وفي المخطوطات : « نفسه » بدون باء وفي القصيدة اللغزية / ٣٩٤ : « وناب عنه لأنه بنفسه » الخ

(٣) زاد في ط مرة أخرى «دون فعل» بعد جملة «يحصل معناه» .

(٤) اللطع بالتحريك : بياض في باطن الشفة ، وأكثر ما يعتري ذلك السودان . انظر القاموس ، وهي عبارة الأشباه .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه والتصويب من القصيدة اللغزية / ٣٩٤ .

فموضع الألفاظ من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ جوازاً في اللفظ ولزوماً في المعنى .

ومثل كلام ابن قتيبة قولك : «أكثر ما أضرب زيداً» .

[لغز في : صيغة منتهى الجموع]

ما علة تمنع الاسم صرفه وهى وأخرى ليس تمنعان / [٣٠٨/٢]
يعني أن مثل : صياقل ، وصيارف ، وملائك يمتنع صرفه بعلّة تناهي الجمع ، فإذا قلت : صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعيّة ، وانضمام التأنيث إليها ، والتأنيث من عِلل منع الصّرف ولكنه بالتاء شاكل الأحاد فلذلك انصرف كطواعية وعلائية ، وكراهية .

[لغز في الاستثناء بغير وسوى]

ما اسم في الاستثناء منصوبٌ به وهو أداته له الحكمان يعني مسألة الاستثناء بغير سوى نحو : قام القوم غير زيد ، فغير منصوب على الاستثناء ، فنصبه نصب الاستثناء ، وليس بمستثنى ، وإنما هو أداة الاستثناء ومجروره هو المستثنى فهو غريب في بابهِ ، لأنه سرى إليه حكم مجروره فله حكم الأداة في المعنى ، وحكم المستثنى [في اللفظ] .^(١)

وهذا أشبه ما يقوله بعضهم في المفعول معه نحو جئت وزيداً: أن الأصل ، جئت مع زيد ، فلما جاء الحرف وهو الواو وقع إعراب

(١) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه ، وصوابه من القصيدة اللغزية

« مع » على زيد ، فاجتمع المسألتان في تحلّي^(١) الاسم بإعراب ملابسه .

[لغز في : لدن وغدوة]

ما اسم يريك النصب في اسم بعده وشأنه الجرُّ لدى اقتران

يعني مسألة « لدن غدوة » فإن « لدن » مع غدوة لها شأن ليس لها مع غيرها ، قاله سيبويه ، لأنها تنصب (غدوة) ولا عمل لها في غيرها إلاَّ الجرُّ كقوله تعالى ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾^(٢) .

[لغز في : اللتيا والتي]

وما اللذان جرّداً من صلة لكن هما في الأصل موصولان يعني الموصولان في مثل قول العرب : « فعلته بعد اللتيا والتي »^(٣) يعنون بعد صغر الأمر وكبير ، أي بعد مشقة ، فهما موصولان في الأصل جرّداً من الصلة في الاستعمال .

وقدر بعضهم بعد اللتيا : دَقَّتْ ، والتي : جَلَّتْ . وقيل : اللتيا^(٤) والتي : يراد بهما : الداهية . وقد حكى بعض النحاة : « جاءني الذين واللاتي يعني الرجال والنساء » ولا يريد إحالة على فعل

(١) في ط : « محكى » تحريف

(٢) النمل / ٦ .

(٣) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد / ٢٥٦

(٤) في ط : « اللقا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

شيء ولا على تركه .

[لغز في : غزّي]

ما معرب إعرابه وَحَرْفُهُ كِلَاهِمَا فِي الْوَصْلِ مَحذُوفَانِ
يعني مثل قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَانُوا غَزَىٰ لَوْ كَانُوا ﴾ ^(١) فعلامه
نصب غَزَى الفتحة المقدّرة في الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين
بالتنوين، فحذف من الكلمة / نفسها الإعراب، وحرفه الذي هو محله، [٣٠٩/٢]
وذلك مما ينافي حال الإعراب لأنه وضع للبيان. وهكذا الاسم المقصور
إِذَا نُونٌ .

[لغز في : عيد]

ما أٌثِرَ فِي عِلَّةٍ ^(٢) مَوْجِبَةٍ وَجُودُهُ وَفَقْدُهُ سِيَّان
يعني مثل : « عيد » أصله الواو من العود ، وموجب انقلاب
هذه الواو الساكنة ياء وجود الكسرة قبلها ، ثم إن هذه الكسرة زالت
وبقيت الياء في أعياد ، فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدتها مع أنها
الموجبة .

ومن هذه مسألة (أَيْنُقُ الْمَتَقَدِّمَةِ ، لأن موجب الياء قد زال ،
وهي باقية منبهة على قصد القلبين ؛ ^(٣) إذ لو رجعت الواو لم تُحْمَلْ إِلَّا

(١) آل عمران / ١٥٦ ، وفي ط : « لو كانوا » بوضع « لو » مكان : « أو »
تحريف .

(٢) في نسخ الأشباه : « كلمة » مكان : « علة » تحريف صوابه من القصيدة
اللغزية .

(٣) في ط : « العقلين » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

لى قلب واحد .

[لغز في : نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف]

ما عارض رُوعى في كَلِمَةٍ ولم يُراعِ سَمِعَ الأمرانِ
يعني مثل « الأحمر » إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف
فإن شئت أبقيت ألف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة [له] (١) ، لأنها
عارضه ، وإن شئت حذف الألف معتدًا بلفظ الحركة بعدها .
وعلى هذا أجاز الفراء في مذهب ورش أن يقرأ ﴿ الآن خفف
الله عنكم ﴾ (٢) ونحوه بثبوت الألف وحذفها .

وعلى هذا قرىء : ﴿ لَمِنَ الْأَثْمِينِ ﴾ (٣) بفتح نون « مِن » اعتبار (٤)
بسكون اللّام، لأنه الأصل كما تقول مِن الرَّجُلِ .

وقرىء في الشاذ (٥) ﴿ لَمِنَ الْأَثْمِينِ ﴾ بإدغام نون مِن في اللّام
اعتداداً بحركتها كما تقول « مِن لَدُن » .

وهذا وإن كان البيت يسترسل عليه فليس هو المعتد (٦) (بالقصد
من معنى البيت لكثرتيه، وشأن الألفاظ أن يكون فيما يستغرب
(١) ما بين معقوفين سقط من نسخ الاشباه

(٢) الأنفال / ٦٦ .

(٣) المائة / ١٠٦ ، وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا .

(٤) في ط : « اعتبار » تحريف .

(٥) هي قراءة الأعمش ، وابن محيصة . انظر قراءة رقم ٢٧٠٢٧ في معجم القراءات .

(٦) في ط والنسخ المخطوطة : المعتمد ، صوابه من القصيدة اللغزية .

فإنما. المعتد^(١)] وجود الأمرين معاً في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعاً من العرب ، وذلك نحو ما حكى أبو عثمان المازني من قول بعض العرب في رضوان : « رَضِيُوا » بسكون الضاد مع بقاء الياء ، فاعتدوا بالسكون العارض فردوا اللام التي كان حذفها لأجل الحركة فقالوا : رَضِيُوا كما تقول في الأسماء : ظَبِي . ولم يعتدوا بالسكون حين ردوا اللام ياء ، وأصلها الواو من الرضوان ، وإنما أوجب إنقلابها ياء الكسرة في رَضِي : كَشَقِي^(٢) ودَعَى وبابهما ، فراعوا الكسرة الذاهبة في الياء الباقية ، فتدخل هذه الكلمة على هذه العلة^(٣) في البيت قبل هذا ، ما مذكور فيه من أعياد ، ونحوه .

[لغز في اثني عشر]

[٣١٠/٢] ما اسمٌ كَحَرَفٍ مِنَ الاسمِ قبله هما كواحدٍ والأصل اثنانِ /
يعني اثني عشر في باب العدد ، حذف العرب نون اثنين منه لتنزيلها عشر منزلتهما ؛ إذ الإضافة فيه ، ولهذا يقولون : أحد عشر ، وخمسة عشر إلى سائرهما، ولم يقولوا : اثني [عشرك^(٤)] كما لا يصحّ في اثنين أن يضاف وفيه النون ، فاثنا عشر كاسم واحد في دلالته على مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين . وأصله : اسمان :

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه .

(٢) في نسخ الأشباه : «سقى» بالسین المهملة ، وصوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) عبارة ط «فتدخل على هذه الكلمة العلة» والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٤) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه .

اثنا^(١) وعشرة ، لكن في قوله في البيت : « والأصل اثنان » [إلهام
 بالتصريح باللفظ المقصود حيث صار « عشر » عوضاً من نون ما قبله ،
 فكان الأصل اثنان] ^(٢) دون ضميمة ، ففي البيت شيء مما^(٣) تقدم في
 قوله : « هاهو للناظر كالعيان » وفي قوله : « يا هؤلاء أخبروا سائلكم »
 وفي قوله : « ما كلمة متى أتى ^(٤) اسم بعدها » . وسيأتي التنبيه على
 نحو ذلك .

[لغز في ضمير الفصل]

واسم له الرفع وما من رافع لديه^(٥) من قاصٍ ولا من دان
 يعني الضمير الواقع فصلاً للمسمى عند الكوفيين عماداً ، لأنه
 اسم مرفوع دون رافع [بعيد]^(٦) منه ولا قريب ، وهو بدع من الأسماء
 في اللسان ، وهذا وقع في كتاب سيويه : [وعظيمٌ والله جعلهم
] هو^(٧) فصلاً .

[لغز في الحروف الملقاة]

وما من الحروف يُلفى^(٨) زائداً في لفظٍ أو معنى هما قسمان
 أو فيهما واسم وفعل لهما هنا دخول أين يدخلان

(١) في القصيدة اللغزية / ٣٩٧ : « اثنان »

(٢) ما بين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه

(٣) في ط : « فما » بالفاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) « أتى » اسقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٥) سقطت كلمة : « لديه » من ط فقط . (٦) ما بين معقوفين سقط من ط

(٧) ما بين معقوفين سقطت من نسخ الأشباه .

(٨) في ط : « يلغى » بالغين ، تحريف .

يعني أن من الحروف ما يلقي زائداً في اللفظ خاصة نحو : ؟
 جِئْتُ بِلا زاد ، ونحو : ﴿ إِنَّ لا تَنْصُرُوهُ ﴾^(١) و ﴿ لا يَضْرِكُمْ كَيْدُهُمْ ﴾^(٢) أوفى المعنى خاصة نحو : ﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٣) و ﴿ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللهُ ﴾^(٤) و ﴿ كَأَنَّمَا يساقون إلى الموت وهم يَنْظُرُونَ ﴾^(٥) فما في المعنى زائدة وهي في اللفظ معتدّة^(٦) كافة أو مهية .

أو تكون الزائدة في اللفظ والمعنى معاً كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ﴾^(٧) و ﴿ فَبِمَا نَقَضْتَهُمْ ﴾^(٨) و ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾^(٩) .

فهذه أقسام ثلاثة في زيادة الحروف مع أنها حروف معان ، فزيادتها على خلاف الأصل . ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قول عنترة :

٤٠٢ = يا شاة من قنصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لم تَحْرُمُ^(١٠)

(١) التوبة / ٤٠ .

(٢) آل عمران / ١٢٠ . (٣) النساء / ١٧١ .

(٤) هود / ٣٣ . (٥) الأنفال / ٦ .

(٦) في نسخ الأشباه : « معتمدة » والتصويب من القصيدة اللغزية .

(٧) آل عمران / ١٥٩ . (٨) النساء / ١٥٥ .

(٩) نوح / ٢٥ .

(١٠) انظر ديوان عنترة / ١٦٤ ، وروايته : « ما قنص » وفي المغنى ١ / ٣٦٦

« من قنص » وهي رواية الخزانة ٢ / ٢٤٩ .

والشاة هنا : كتابة عن المرأة ، وقنص : مصدر بمعنى الصيد : أريد به =

روى: ما قَنَصَ وَمَنْ قَنَصَ عَلَى الزيادة وإضافة شاة إلى « قنص » هذا هو الظاهر ، وقد تؤولت (من) على غير^(١) الزيادة بتكلف .

وقد استجاز أهل الكوفة زيادة « حين » في مثل : « زيد حين بقل^(١) وجْههُ ، وكقولهم :

٤٠٣ = وجْهه حين وسما^(٢) .

وقد رأى / بعضهم زيادة أسماء الزمان كيوم وحين عند إضافتها [٣١١/٢] « إلى : (إذ) كقولك : يومئذ وحينئذ ، لأن ذلك اليوم والحين هو مدلول إذ وقد اكتفى بها وحدها كقول الشاعر :

٤٠٤ نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرُو بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيح^(٣)

= الفاعل وقيل : إنه مصدر بمعنى المفعول . انظر تحقيق ذلك في الخزانة .

(١) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه صوابه من القصيدة اللغزية والأسلوب .

(٢) في القاموس : « بقل » : بقل وجه الغلام : خرج شعره كـ « أبقل » ، وبقل .

(٣) جزء من بيت وهو بتمامه :

أقول وفي الأكفان أروع ما جد كغصن الأراك وجهه حين وسما .

وقد نسبة اللسان : « وشم » إلى رقية الطائي . وفي اللسان : يروى :

وشم ووسم ، فوشم : بداورقه ، ووسم : حَسُن .

(٤) من شواهد : الخصائص ٣٧٦/٢ ، وابن يعيش ٢٩/٣ ، ٣١/٩ .

والخزانة ١٤٧/٣ ، ٥٧١ ، والمغنى ٩١/١ ، وحاشية يس ٣٩/٢ . وانظر

ديوان الهذليين ٦٨/١ .

وهذا الشاهد من مقطوعة ، هي تسعة أبيات ، أولها :

جمالك أيها القلب القريح ستلقى من تحب فتستريحُ

قال الإمام المرزوقي في شرحه : يجوز أن يكون المراد الزم جمالك =

وقد تأوّل قومٌ ذلك على أن « الحين » هو المعتمد ، وسيقت « إذ » لتدل على مضيّه بنفسها وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها ، قال : وذلك لأنهم أرادوا قطع « يوم » أو « حين » عن الإضافة مع التّعويض ، ولم يصلح^(١) لتعويض التّنين فيه من الجملة المحذوفة ، إذ هو مشغول بتنوين التّمكين الذي^(٢) هو من أصله فلا يحمل تنوينه على غيره ، فجاءوا بإذ تعييناً للمضيّ الذي يحزره ، وتحصيلاً للدلالة على المحذوف بالتّنين الذي يقبله فقالوا : حينئذٍ ، أي حين كان ذلك ، ولهذا قلّما يوجد في كلام العرب « إذ » هذه المتّصلة بالزمان مضافةً غير منوّنة ، لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين ، لأن (إذ) تغني عنه ، لأنها تخلص الزّمان ومضيّه كما اكتفى بها في البيت المتّقدم .

= الذي عرف منك ، وعهد فيما تدفع إليه ، وتمتحن به أي صبرك المألوف المشهور .

ويجوز أن يكون المعنى : تصبّره وافعل ما يكون حسناً بك ، والمصادر يؤمر بها توسعاً مضافةً ومفردة .

وعلق الإمام المرزوقي على الشاهد بقوله : دفعتك عن طلب هذه المرأة يعاقبه أي بأخر ما وصيتك به .

ويجوز أن يكون المعنى : نهيتك عن طلبها بذكري ما يفضي أمرك إليه وتدور عاقبتك عليه ، وأنت بعد سليم تملك أمرك وشأنك في حبّها « انظر الخزانة .

(١) في نسخ الأشباه : « يصح » مكان : « يصلح » ، صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في القصيدة اللغزية / ٣٩٩ : « الذين له من أصله » ، تحريف صوابه من الأشباه .

ونعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله :

٤٠٥ = سَراةُ بني أبي بكر تساموا على كان المَسومةِ العِرابِ (١)
 فزاد « كان » بين الحرف ومجروره وكقولهم : « ما أصح أبردها » ،
 « وما أمسى أدفاً العشيّة » . وكذلك : ما كان أحسن زيداً فكان زائدة في
 اللفظ ، ومحركة لمعنى المُضَيِّ .

[لغز في : أشياء]

ما شكل أفعالٍ يُرى حمعاً ولم يُصرف ولم يشركه في ذا ثاني
 يعني « أشياء » جمع « شيء » من جهة المعنى وهو في ظاهر
 أمره على شكل أفعال جمع « فَعَلَ كَفَىء وأفياء ، وحيّ وأحياء » ،
 فكان القياس صَرَفَه كَنظائره لكنه لم يُصرف ، قال الله تعالى : ﴿ لَا
 تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ ﴾ (٢) ولم يشركه في هذا شيءٌ مما هو من بابه .
 ثم اختلف النّحاة في وجهه فهو : فعلاء مقلوباً عند [أهل

(١) قائله مجهول . وفي ط : والنسخ المخطوطة : « تساموا » بواو الجماعة ،
 وفي معظم المراجع : « تسامى » وأصله : تتسامى بتاءين من السمو وهو
 العُلُو :

وسراة : هو جمع سَري . وقيل : اسم جمع له ، وصحح السّهيليّ أنّه
 مفرد ، وهو الشريف .

والمعنى أن سادات بني بكر يركبون الخيل العربية .
 وهو من شواهد : ابن عقيل ١/١١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٩٢ والخزانة
 ٤/٣٣ ، وسرّ صناعة الإعراب لابن جني ١/٢٩٨ والهمع والدرر رقم
 ٤٠١ .

(٢) المائدة / ١٠١ .

البصرة ، أصله : شيئا فقدمت الهمزة ، وأفعلا محذوفاً عند الفراء^(١) من الكوفيين ، والأخفش من البصريين أصله أشياء^(٢) جمع شيء ، فحذفوا معاً بحذف الياء المكسورة ، والتزم التخفيف .

وهو عند الكسائي وأكثر الكوفيين أفعال مشبّه بـ « فعلاء »

[٣١٢/٢] فمنع / . ومن هنا جمعوه على : أشياءوات .

[لغز في فعلى الأمر والماضي]

ما افعال أمر وخطابٍ صالحٌ لغيبة^(٣) ومنقضي الزّمان يعني مثل خافوا ، وناموا ، وتذكروا ، وتعالوا ، يصلح هذا ونحوه للأمر على جهة الخطاب ، ولل فعل الماضي على جهة الغيبة .

[لغز في صيغة الماضي التي ترى مضارعاً]

وصيغة الماضي ترى مضارعاً من لفظها فيه يُرى الفعلان يعني مثل : تحامي وتعاطي وتسمّى ، وتزكّي كقوله تعالى : ﴿ قد أفلح من تزكّى ﴾^(٤) فهذا ماضٍ ، وكقوله سبحانه : ﴿ هل لك إلى

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وصوابه من النسخ المخطوطة والقصيدة اللغزية وفي ط : « الفارس » مكان . « الفراء » ، تحريف لأن الفارسي بصريّ المذهب .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « أشيئا » تحريف ، والصواب من الممتع . ٥١٣/٢ .

(٣) في ط فقط : « بعينه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

(٤) الأعلى / ١٤ .

أَنْ تَزَكَّى * (١) على قراءة التخفيف ، فهذا مضارع على حذف التاءين .

ويحتمل الوجهين بيت امرىء القيس :

٤٠٦ = تحاماه أطراف الرِّمَّاحِ تحامياً وجاد عليه كُلُّ أُسْحَمٍ هَطَّالٍ (٢)

ويتعين المضارع في قول الآخر :

٤٠٧ = * قروم تسامى عند بابِ دفاعه (٣) *

[لغز في كلمتين يعتبران كلمة]

وأي كلمتين في كلمة وأي فعلين هما خصمان

يعني بكلمتين في كلمة مثل : عَبْشَمِيَّ في : عبد شمس ، وَعَبْقَسِيَّ في عبد قيس ، وعبدري . في : عبد الدار ، ويعني بالفعلين الخَصْمَيْنِ فِعْلِي (٤) التنازع نحو ضربت وضربني زيد ، لأنها قد تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشَّيء ، عَدَّوا المتنازعين خصمين (٥) لأن كُلِّ واحد يخاصم صاحبه ويدفعه .

(١) النازعات / ١٨

(٢) انظر ديوان امرىء القيس / ١٤٣ ، والأسجم : السحاب الأسود .

(٣) في ط : « رفاعه » بالراء .

(٤) في ط : « فعلا » تحريف نحوي

(٥) في ط : « عدوا المتنازعان خصمان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

[لغز في إضافة الضمير]

وأَيِّ مُضْمَرٍ مِضَافٍ خَافِضٍ^(١) وَأَيِّ أَشْيَاءٍ هُمَا شَيَّانٌ^(٢)

يعني بالمضاف من المضمورات قول العرب : إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيّا الشّواب^(٣) بناء على أن « إيّا » هو الضمير .

ويعني بالأشياء عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى : ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾^(٤) والمراد قلبان خاصة .

[لغز في يوم الاثنين]

ما واحد ليس بزدي تَعَدَّدَ لكنه يقال فيه اثنان

يعني اليوم الذي بعد الأحد من الأيام يطلق عليه « اثنان » وهو واحد تقول ليلة الاثنين ، والاثنان اسم عدد كثلاثة وأربعة وليس بِعَلَمٍ فجاء للواحد على خلاف وضعه ، وإنما كان القياس أن يقال : ثانٍ أو اسم مثبت^(٥) اللفظ بالاثنين / كالثلاثاء والأربعاء والخميس [من الثلاثة والأربعة والخمسة^(٦)] .

[٣١٣ / ٢]

(١) سقطت كلمة « مضاف » من ط وفي بعض المخطوطات : « أبدأ » مكان : « خافض » صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في ط « شيان » بتحقيق الهمزة .

(٣) في ط : « الشّباب » والعبارة المشهورة : فأياه وإيّا الشّواب .

(٤) التحريم / ٤ .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « مشتبهة » والصواب من القصيدة اللغزية .

(٦) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه .

[لغز في الألف واللام الموصولة]

ما اسم يجيء فاصلاً حتى به الـ خافضُ والمخفوضُ مفصولان
يعني الألف واللام الموصولة على القول باسميتها، تفصل بين
العوامل كلها على اطراد بخلاف: « الذي » و « التي » مع أنهما
بمعناها، ولا يطرد الفصلُ بين الخافض والمخفوض بغيرها من
الأسماء .

والصحيح اسميتها لوضوح ذلك فيها حيث تقع على غير ما تقع
عليه صلتها نحو: مررت بهند^(١) المكرمها أنا، فالألف واللام واقعة على
هند ومكرم للمتكلم، فوضعها هنا وضع التي .

[لغز في اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه]

وما الذي وهو حرفٌ خافضٌ يفصل ما أضيف باستحسان
يعني مثلاً^(٢) : « لا أبا لزيد » ، « لا أخواً لعمر » ، و :
٤٠٨ = * يا بؤس للحرب^(٣) *
ولا غلامي لك ، ولا يدي لك بكذا، فاللام حرف جرّ في الأصل

(١) في القصيدة اللغزية ٤٠١ : « بهذا » مكان : « بهند » تحريف مطبعي .

(٢) كلمة : « مثلاً » سقطت من النسخ المخطوطة ، وفي القصيدة اللغزية :
« مثل » .

(٣) جزء من بيت لسعد بن مالك . والبيت بتمامه .

يا بؤس للحرب التي وضعت أراها فاستراحوا

من شواهد الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ابن الشجري ٨٣/٢ ، ابن =

مقحمة بين المضافين [يَطْرَد] ^(١) هذا في بابها وهو خلاف القياس .

[لغز في الموصول الذي يتحول إلى صلة]

وكيف للموصول يُلْفِي صلةً فكهذا أُلْفِي موصولان
يعني مثل جاءني الذين الذي أبوه منطلق منهم، أي جاءني الذين

منهم [هذا وهو] ^(٢) الذي أبوه منطلق . وقد أنشدوا :

٤٠٩ من النَّفْرِ اللَّاءُ الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّثَامُ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا ^(٣)

= يعيش ١٠/٢ ، ١٠٥ ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، رصف المباني / ٢٤٤ الجني
الداني / ١٠٧ ، المغني / ٢٣٨/١ .

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط .

(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه، صواب من القصيدة اللغزية

(٣) لأبي الريس الثعلبي . .

من شواهد : المقتضب ١٣٠/٣ ، ١٣١ ، والخزانة ٥٢٩/٢ ، ومعاني
القرآن للفراء ٨٤/٣ .

وقد استدل الرضى في شرح الكافية ٤٥/٢ ، بهذا الشاهد على أنه :
« يتعذر عند الكوفيين الإخبار بالذي عن اسم في جملة مصدره بالذي ،
لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظاً . أما قوله :

* من النفر اللائي الذين إذا هم * الخ

فيرونه من النفر الشّم الذين . والأولى تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب
التكرير اللفظي ، كأنه قال : من النفر اللائي اللائي ، فإن تغايراً نحو :
الذي مَن فعل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم
وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين ، وتدريباً لهم « اهـ .
وقد روى البيت في الخزانة ٥٢٩/٢ على النحو التالي :

من النفر اللائي الذين إذا اعتزوا وهاب الرجال حلقة الباب قععوا
وقد أورد البيت الفراء في سورة الذاريات من تفسيره عند قوله تعالى : ﴿ إنه

قيل : « الذين » توكيد للآء . وقيل : هو^(١) مِنْ صلته^(٢) : أي اللآء هم الذين .

ويصحّ في الكلام أن يقال : « التي الذي يأتيها فتكرمه^(٣) هند » على معنى : التي تُكرم^(٤) الذي يأتيها هند . وهكذا ما كان مثله .

= لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴿ الآية / ٢٣ . قال : قد يقول القائل : كيف اجتمعت « ما » و « أن » وقد يكتفي بإحدهما من الأخرى ؟ .

وفيه وجهان : أحدهما : أن العرب تجمع بين الشئيين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما، فمن الأسماء قول الشاعر: « من النفر » الخ. وأما في الأدوات فقوله :

ما إن رأيت ولا سمعت به كالسيوم طالى أينق جُربِ
فجمع بين « ما » وبين « إن » وهما جحدان أحدهما يجزي من الآخر
وأما الوجه الآخر ، فإن المعنى لو أفرد بـ « ما » لكان كأن المنطق
في نفسه حق لا كذب ، ولم يرد به ذلك ، إنما أرادوا إنه لحق كما حقُّ أن
الآدمي ناطق « انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٨٤ ، ٨٥ .

قال البغدادي موضحاً الشاهد؛ ومعرباً ما غمض منه : « هم في البيت يرتفع بمضمير يفسره : « قعقعوا » والتقدير : إذا قعقعوا فقعقعوا ، ثم قال : والتقدير إذا قعقعوا حلقة الباب هاب اللثام دقها ، لأنهم ليسوا على ثقة من الإذن لهم كما يثق هؤلاء النفر الرؤساء بأنهم يؤذن لهم » والقعقعة : حكاية صوت الحلقة على الباب .

وأبو الريس صاحب الشاهد : شاعر إسلامي ، واسمه : عباد بن طهفة بكسر الطاء .

- (١) في ط : « هم هو من صلة » صوابه من النسخ المخطوطة .
- (٢) في نسخ الأشباه : « صلة » بدون ضمير صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها / ٤٠٢ .
- (٣) في ط فقط : « تلزمه » صوابه من النسخ المخطوط .
- (٤) في نسخ الاشباه « تلزم » صوابه من القصيدة اللغزية .

[لغز في الحكاية]

وما الذي بيني^(١) وفي آخره دليل إعراب لذي تبيان
 وذلك الإعراب في اسم سابق وذلك الدليل في اسم ثانٍ
 يُلْفَى لديه عوضاً من خبر له^(٢) ليس لذاك يجتمعان
 حرفٌ لإعراب بمبنيٍّ وقد ناب عن اسم حلّ في المكان

يعني هذه الأبيات الأربعة حكاية النكرات بـ « من » نحو :

« منو » ، في حكاية المرفوع ، و « منّا » ، في حكاية المنصوب

و « مني » في حكاية المجرور ، فـ « من » ، مبنية وهذه / العلامة [٣١٤/٢]

اللاحقة دليل الإعراب الذي في الاسم السابق .

ومنّ مبتدأ أغنت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا
 يجمع بينهما وبين الخبر ، فلا يقال « منو الرجل » [بل تقول : منو ،
 ومن الرجل؟]^(٣).

والبيت الرابع محصل لما تقدّم في الأبيات الثلاثة فالإقتصار

عليه وحده مغنٍ عما قبله . فيقال :

ما حرف إعراب بمبنيٍّ وقد ناب عن اسم حلّ في المكان

(١) في ط فقط : « بني » صوابه من المخطوطات

(٢) في نسخ الأشباه : « أم » مكان « له » صوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه .

[لغز في فعل الأمر من : وأي]

ما فعل أمر جائز الحذف سوى حركة تبقى على اللسان يعني فعل الأمر من : « وأي » يئي بمعنى الوعد ، تقول فيه : إيا زيد^(١) . فإن وقع قبله ساكن من كلمة [أخرى^(٢)] ، ونقلت حركة الهمزة إليه على قياس [تخفيف^(٣)] الهمزة قلت : قُل بالخير يا زيد أي عدنا بخير ، وهندُ قالت بخير ياعمرو ، فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قُل . [وفي تاء قالت^(٤)] .

وتقول على هذا : « يا زيد قُلي يا هند » فبقيت الحركة والياء بعدها ؛ إنما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلاً بفعل الأمر المحذوف .

[لغز في الإتياع]

ما اسم له حركة بعامل تنسخها حركة اقتران يعني مثل : « الحمد لله »^(٥) فيمن كسر الدال ، ونحو ﴿ وإذْ

-
- (١) ف « إ » الأمر من : « وأي » و « يا » حرف نداء أي عد يا زيد وفي اللسان : « وأي » الأمر منه : « آه » بفتح الهمزة .
 - (٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه صوابه من القصيدة اللغزية .
 - (٣) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه
 - (٤) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه .
 - (٥) الفاتحة / ٢ ، وهي قراءة الحسن البصري ، وزيد بن علي وآخرين . انظر قراءة ٢ في معجم القراءات .

قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴿١﴾ فِيمَنْ ضَم تَاء « الملائكة » فحركة الإعراب ذهبت بحركة الإتياع وهي حركة الاقتران .

[لغز في نقل الحركة]

ما معرب في لفظ حركة الـ إعراب والسكون حاصلان يعني مثل : « البكر » إذا وفقت عليه بنقل حركة آخره إلى الساكن قبله في لغة من يقف بالنقل ، تقول هذا البكر ، وممرت بالبكر ، ففي اللفظ حينئذ حركة الإعراب والسكون معاً كلاهما حاصل فيه .

[لغز في إظهار النون الساكنة]

ونحو دُنْيَا مَعَ صِنُوْ مَظْهَرٌ فِي كَلِمَةٍ ؛ فَأَيْنَ يُدْغَمَانِ
يعني التّنون الساكنة وبعدها ياء أو واو في كلمة يجب إظهارها فراراً من اللبس بالمضاعف لو أدغمت ، وبابها الإدغام . فإذا لم يكن لَبَسٌ رُوجِعَ الْأَصْلُ فَوْجِبَ الْإِدْغَامُ نَحْوُ : « انْفَعَل » إِذَا بَنِيَتْهُ مِنْ : « وِجَل » أَوْ مِنْ : « يَثْس » تَقُولُ : أَوْجَلْ وَأَيَّاسُ ، فَتَدْغَمُ / ؛ إِذْ لَا لِبْسَ هُنَا ؛ لِعَدَمِ أَفْعَلٍ فِي كَلَامِهِمْ وَوُجُودِ انْفَعَلٍ .

[٣١٥/٢]

(١) البقرة / ٣٤ ، وهي قراءة أبي جعفر ، وسليمان بن مهران ، والشنبوذي أنظر قراءة رقم ١٢٣ في معجم القراءات .

[لغز في الإعراب على الموضع]

ما عاملٌ وعملٌ قد أهْمِلَا وفي انعدام قد يقْدَران
يعني مسألة : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، لك أن تهمل الباء
وعملها في تابعها فتنصبه على الموضع كما قال :

٤١٠ = معاويَ إنا بشرٌ فأَسْجِحْ فلسنا بالجمالِ ولا الحديدًا^(١)

فقد أهملت في التابع الباء وعملها مع وجودها ، ثم ثبت من
كلام العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير :

٤١١ = بدالي أني لست مدرك ما ماضي

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً^(٢)

يروى بجرٍّ سابقٍ على توهم لست بمدرك، وبيت سيبويه :

٤١٢ = مشائيم ليسوا مُصلحين عَشِيرَةً

ولا ناعبٍ إلا بين غُرَابِهَا^(٣)

جر ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين . ففي هذا بدع من
الاعتبار أن يطرح الشيء مع وجوده ، ثم يعتبر مع عدمه .

(١) من شواهد : معاني القرآن للفراء ٢/٣٤٨ ، وخرزانه الأدب ١/٣٤٣
وسيبويه ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ . والحجة لابن خالويه ١٣٢/ .

(٢) سبق ذكره رقم ٣٩٤ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٣٩ . وفي ط : « مشائم » تحريف .

[لغز في مَنْ الاستفهامية]

ما ذُو بِنَاءٍ مَعَ تَصَدَّرَاتِي حَالَاهُ فِي ذَيْنِ مَخَالَفَانِ
يعني حكاية يونس من قول بعض العرب: «ضَرَبَ مَنْ مَنَا» لمن
قال: ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا ، فهو سأل عن الضَّارِبِ وعن المَضْرُوبِ مَنْ
هما؟^(١) فأخرج مَنْ الاستفهامية عن بنائها ، وعن صدريتها الواجبة
لها . وهو نادر في بابه .

قصيدة ملغوزة المعاني	فهذه سبعون بيتا أكملت
تُكشِفُهَا ثَوَاقِبُ الأَذْهَانِ	عقيلة قد سُدلت ستورها
تقول للخطاب ^(٢) لن تراني	بُكر عليها حُجُبٌ كثيفة
وتنحلّ القلب المُعنى العان	حتى تعاني في طلابي شِدَّةً
من فضله عوارِفَ الإحسان	والحمد لله الذي عرّفنا
آياته في مُحكم القرآن	وَصَلَّ يارب على من أحكمت

فهذا تمام الشرح في طرز على القصيدة اللغزية في المسائل
النحوية مما قيده ناظمها إبانة لغرضه منها . والله الموفق للصواب .
انتهى .

ويتلوه (كتاب التبر الذائب في الأفراد والغرائب من الأشباه
والنظائر) .

لشيخنا الجلال السيوطي وهو القسم السادس تغمده الله بالرحمة
والرضوان .

(١) في ط : « منهما » صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها .

(٢) ط : « للخطاب » صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها .



انتهى بمعونة الله وتوفيقه الجزء الرابع

ويليه - إن شاء الله - الجزء الخامس ، وأوله : كتاب : التبر الذائب في الأفراد والغرائب

فهرس شواهد الجزء الرابع

الشاهد

شواهد : الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

رقم الصفحة	رقم الشاهد
١١	٣٥٥
١٢	٣٥٦
١٤	٣٥٧
١٦	٣٥٨
١٦	٣٥٩
٣٨	٣٦٠

=يستمسكون من حذار الإلقاء

بتلعات كجذوع الصيحاء

=في جفان تعترى نادينا

وسديف حين هاج الصنبر

=أغار على معزاي لم يدر أننا

وصفراء منها عبلة الصفرات

=أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مال وذا نشب

=استغفر الله ذنبا لست محصيه

رب العباد إليه الوجه والعمل

شاهد في ذكر ما افتقرت فيه أخوات إن

يلوموني في خليلي عواذلي

ولكنني من حبها لعميد

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		شاهد في الفرق بين حذف المفعول اختصاراً وبين حذفه اقتصاراً
٤٤	٣٦١	= أبحن حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح
		شاهد في الفرق بين عند ولدى ولدن
٤٧	٣٦٢	= صريع غوان راقهُنَّ ورُقنه لدن شبّ حتى شاب سود الذوائب
		شاهدان في ذكر ما افترت في « لا » و « ليس »
٦٥	٣٦٣	= لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال
٦٨	٣٦٤	= ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت فإنما هي إقبال وإدبار
		شاهد في : ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل
٦٩	٣٦٥	= وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثرب
		شاهد في : ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل
٧٠	٣٦٦	= ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا

رقم الشاهد	رقم الصفحة	
		شاهد في : ما افترق فيه أفعال التعجب وأفعال التفضيل
		= أكرّ وأحمى للحقيقة منهم
٧٩	٣٦٧	وأضرب منّا بالسيوف القوانسا
		شاهد في : عطف البيان والبدل
		= إني وأسطارٍ سُطِرُن سطرأ
٨٦	٣٦٨	لقائل يا نصرُ نصرٌ نَصْرًا
		شاهد في : ما افترق فيه أم وأو
		= إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده
١٠٢	٣٦٩	أطال فأملى أو تناهى فأقصرا
		شاهد في : ما افترت فيه السين وسوف
		= وما أدى وسوف إخال أدرى
١٠٦	٣٧٠	أقوم آل حصن أم نساء
		شاهد في : لام كي ولام الجحود
		= فما جمع ليغلب جمع قومي
١١٠	٣٧١	مقاومةً ولا فرد لفرد
		شواهد في : ما افترق فيه لم ولما
		= فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل
١١٢	٣٧٢	ولآ فأدركني ولمّا أمزق

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		= فجئت قيورهم بدءاً ولماً
١١٣	٣٧٣	فناديت القبور فلم يجبنه
		= احفظ وديعتك التي استودعتها
١١٤	٣٧٤	يوم الأعاذب إن وصلت وإن لم
شاهد في : جواب لو وجواب لولا		
		= لولا الأمير ولولا حق طاعته
١٢٠	٣٧٥	لقد شربت دماً أحلى من العسل
شاهد في المعطوف من باب « لا »		
		هذا وجدكم الصغار بعينه
١٦٢	٣٧٦	لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب
شواهد في الألفاظ		
		= جاءك سلمان أبو هاشما
١٨٦	٣٧٧	فقد غدا سيدها الحارث
		= كأن قيود رحلي حين ضمت
١٩٨	٣٧٨	حوالب غزراً ومِعاً جياعا
٢٠٠	٣٧٩	* بين رماحي مالك ونهشل *
		= لأصبح الحيّ أوباداً ولم يجدوا
٢٠٠	٣٨٠	عند التعرق في الهيجا جمالين
		= ولقد أمر على اللثيم يسبني
٢٠٣	٣٨١	فمضيت ثمّ قلت لا يعنيني

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		= يا تيم تيم عدِّي لا أبا لكمُ
٢٠٤	٣٨٢	لا يلقىنكم في سوءة عمرُ
		= لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
٢١٤	٣٨٣	حمامة في غصون ذات أو قال
		= على حين عاتبت المشيب على الصبا
٢١٥	٣٨٤	وقلت ألمّا أصح والشيب وازع
		= ألا إن جيرانى العشية رائح
٢٢٧	٣٨٥	دعتهم دواع من هوى ومناح
		= فمن يك أمسى بالمدينة رحله
٢٢٨	٣٨٦	فإنى وقيارُ بها لغريب
		= إذا ما استحمت أرضه من سمائه
٢٤٠	٣٨٧	جرى وهو مودوع وواعد مصدق
٢٤١	٣٨٨	* قدنى من نصر الخبيبين قدى *
		= لو أن قومي حين ادعوهم حمل
٢٥٢	٣٨٩	على الجبال الصم لا رفض الجبلُ
		= بجفان تعترى نادينا
٢٥٣	٣٩٠	وسديف حين هاج الصنبرُ
		= كذاك الذي يبغى على الناس ظالما
٢٥٦	٣٩١	تصبه على رغم قوارع ما صنع
٢٦٢	٣٩٢	* يا ليت أيام الصبار واجعا *
		= كأين قائل للحق يقضى
٢٧٢	٣٩٣	ويرمى بالقبيح من الكلام

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢٧٤	٣٩٤	= بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
٢٧٦	٣٩٥	= فروم تاس عند باب دفاعه كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا
٢٧٧	٣٩٦	= للبس عياء وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف
٢٨٢	٣٩٧	= بجفان تعتري نادينا من سديف حين هاج الصمير
٢٨٥	٣٩٨	= فقلنا أسلموا إنا أخوكم فقد برئت من الإحن الصدور
٢٨٦	٣٩٩	= فلما تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأبيننا
٢٨٧	٤٠٠	= إذا أقول صحا قلبي أتيح له سكر متي قهوة سارت إلى الرأس
٢٨٧	٤٠١	= شربن بساء البحر ثم ترفعت متي لجج خُضِرٍ لهن نثيجُ
٣٠٠	٤٠٢	= يا شاة من فنص لمن حلت له حرمت على وليتها لم تحرم
٣٠١	٤٠٣	= أقول وفي الأكفان أروع ماجد كغصن الأراك وجهه حين وسما

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		=تهيتك عن طلابك أم عمرو
٣٠١	٤٠٤	يعاقبة وأنت إذ صحيح
		=سراة بني أبي بكر تساموا
٣٠٣	٤٠٥	على كان المسومة العراب
		=تحاماه أطراف الرماح تجاميا
٣٠٥	٤٠٦	وجاد عليه كل أسحم هطال
٣٠٥	٤٠٧	* قروم تسمى عند باب دفاعه *
		=يا بؤس للحرب التي
٣٠٧	٤٠٨	وضعت أراهط فاستراحوا
		=من نفر اللاء الذين إذا هم
٣٠٨	٤٠٩	يهاب اللثام حلقة الباب فقعقوا
		=معاوي إننا بشر فأسجج
٣١٣	٤١٠	فلسنا بالجبال ولا الحديددا
		=بدا لي أني لست مدرك ما مضى
٣١٣	٤١١	ولا سابق شيئاً إذا كان جاثيا
		=مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
٣١٣	٤١٢	ولا ناعب إلا ببين غرابها

فهرس الجزء الرابع من الأشباه

الصفحة	الموضوع
١٨٣-٥٠.....	الفن الرابع : فن الجمع والفرق
٦.....	القسم الأول : ما افترق فيه الكلام والجملة
٩.....	الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى
١٨.....	الفرق بين الإعراب التلقيري والمحلي
١٩.....	الفرق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر
٢٢.....	ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل
٢٣.....	ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر
٢٤.....	الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس
	الفرق بين الاشتراك الواقع في النركات والاشتراك الواقع في
٢٨	المعارف
٢٩.....	الفرق بين اللام في الزيدان واللام في الرجلان
٣٠.....	الفرق بين ذو التي بمعنى الذي وبين التي بمعنى صاحب
٣١.....	الفرق بين الموصول الاسمي والحرفي
٣١.....	باب كان
٣١.....	الفرق بين باب كان وباب إن
٣١.....	ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال
٣٢.....	الفرق بين ما دام وأخواتها

الصفحة

- الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها ٣٣ .
- الفرق بين كان التامة والناقصة ٣٣ .
- الفرق بين ما النافية وليس ٣٥ .
- ما افترق فيه لا وليس ٣٧ .
- باب إنَّ ٣٧ .
- ما افترت فيه أخوات إنَّ ٣٧ .
- ما افترت فيه أنَّ الشديدة وأنَّ الخفيفة ٣٩ .
- ما افترت فيه « لا » و « إنَّ » ٤٠ .
- باب ظن وإخواتها ٤١ .
- الفرق بين الإلغاء والتعليق ٤١ .
- الفرق بين حذف المفعول اختصاراً وبين حذفه اقتصاراً ٤٢ .
- ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم ٤٤ .
- المفاعيل ٤٥ .
- ما افترت فيه المفاعيل ٤٥ .
- المصدر واسم المصدر ٤٥ .
- الفرق بين المصدر واسم المصدر ٤٥ .
- عند ولدن ولدى ٤٦ .
- الفرق بين عند، ولدن - ولدى ٤٦ .
- إذ وإذا وحيث ٤٨ .
- الفرق بين إذ، وإذا ، وحيث ٤٨ .

الصفحة

- وسط ٤٩
- الفرق بين وسط بالسكون ، ووسط بالفتح ٤٩
- واو المفعول معه وواو العطف ٤٩
- الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف ٤٩
- باب الاستثناء ٥٠
- الفرق بين غير الوصفية وغير الاستثنائية ٥١
- الفرق بين إلا وغير ٥١
- باب الحال ٥٢
- الفرق بين الحال والتمييز ٥٢
- الفرق بين الحال والمفعول ٥٤
- الفرق بين الجملة الحالية والمعتضة ٥٧
- باب الإضافة ٥٨
- الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من ٥٨
- باب الجار ٥٩
- الفرق بين حتى الجارة وإلى ٥٩
- باب المصدر ٦٠
- الفرق بين المصدر واسم الفاعل ٦٠
- ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل ٦١
- ما افترق فيه المصدر وأن وأن وصلتتهما ٦٢

الصفحة	
٦٩	ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل
٦٩	باب اسم الفاعل
٧٠	ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل
٧٣	ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول
٧٤	باب الصفة المشبهة
٧٤	ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل
٧٩	باب التعجب والتفضيل
٧٩	ما افترق فيه أفعل في التعجب وأفعل التفضيل
٨٠	باب نعم وبئس
٨٠	ما افترق فيه نعم وبئس ، وحبذا
٨١	باب التوابع
٨١	ما افتردت فيه التوابع
٨٣	عطف البيان والصفة
٨٦	عطف البيان والبدل
٩٦	ما افترق فيه الصفة والحال
٩٨	ما افتردت فيه أم المتصلة والمنقطعة
٩٩	ما افترق فيه أم وأو
١٠٢	الفرق بين أو وإمّا
١٠٣	الفرق بين حتى العاطفة والواو
١٠٤	باب التنوين
١٠٤	الفرق بين النون الخفيفة والتنوين

الصفحة

- الفرق بين تنوين المقابلة والنون المقابل له ١٠٥
- السين وسوف ١٠٥
- ما افترت فيه السين وسوف ١٠٥
- الفاظ الإغراء والأمر ١٠٧
- ما افترت فيه ألفاظ الإغراء والأمر ١٠٧
- الحروف الناصبة ١٠٨
- ما افترت فيه لام كي ولام الجحود ١٠٨
- ما افترت فيه الفاء والواو اللذان ينصب المضارع بعدهما ١١٠
- ما افترت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية ١١١
- لَمْ وَلَمَّا ١١٢
- ما افترق فيه لَمْ وَلَمَّا ١١٢
- فائدة مهمة في تحريج قراءة : « ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِيَنَّهُمْ ﴾ ١١٥
- لَوْلَوْلَا ١١٧
- فائدة في حمل لو على لولا ١١٧
- همزة الاستفهام ١١٧
- ما افترت فيه مَدَّة الإنكار ومَدَّة التذكار ١١٧
- الفرق بين هل وهمزة الاستفهام ١١٨
- إِذَا وَمَتَى ١١٨
- ما افترت فيه إِذَا وَمَتَى ١١٩

الصفحة

- أيان ومتى ١١٩
- ما افترت فيه أيان ومتى ١١٩
- جواب لو ولولا ١٢٠
- ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا ١٢٠
- كم الإستفهامية وكم الخبرية ١٢١
- ما افترت فيه كم الإستفهامية وكم الخبرية ١٢١
- ما افترت فيه كم وكأين ١٢٤
- ما افترت فيه كأين وكذا ١٢٤
- أي ومن ١٢٥
- ما افترق فيه أي ومن ١٢٥
- تاء التأنيث وألف التأنيث ١٢٦
- ما افترت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث ١٢٦
- التثنية والجمع ١٢٧
- ما افترت فيه التثنية والجمع السالم ١٢٧
- جمع التكسير واسم الجمع ١٢٨
- ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع ١٢٨
- التكسير والتصغير ١٢٨
- ما افترق فيه التكسير والتصغير ١٢٨

الصفحة

- القسم الثاني : باب الإعراب والبناء ١٣٠
- مسألة : في مشابهة الاسم للحرف ومشابهته للفاعل ١٣٠
- مسألة : في بناء الاسم وإعرابه ١٣٢
- مسألة : في الفرق بين غد وأمس ١٣٢
- باب المنصرف وغيره ١٣٣
- مسألة : في الخلاف في صرف جُمع وأخر إذا سميا بهما ١٣٣
- مسألة : في ياء معد يكرب ١٣٣
- مسألة : هل اللام والإضافة كحروف الجر في
- المنع على الدخول على الفعل ١٣٤
- مسألة : في تنوين الأسماء غير المنصرفة للضرورة ،
- وعدم تنوين الأسماء المبنية ١٣٦
- باب النكرة والمعرفة ١٣٦
- مسألة : في نون الوقاية ١٣٦
- الإشارة إلى البعيد ١٣٧
- استعمال ذا موصولة دون الاعتماد على « ما » و « من » ١٣٨
- مسألة : في جواز وصل « أن » بالأمر ١٣٩
- مسألة : في الفرق بين : زيد أخوك ، وأخوك زيد ١٣٩
- مسألة : في لزوم الضمير في : زيد أمامك ١٤٠

الصفحة

- مسألة : في الإخبار بالظرف الناقص إذا تمّ بالحال ١٤١
- مسألة : في زيادة الباء في خبر « ما » ، وعدم زيادتها في خبر إنّ ١٤١
- مسألة : في تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النافية ١٤٢
- مسألة : في امتناع إضمار ضمير الشأن في : « عسى » ١٤٣
- باب إن وأخواتها ١٤٤
- مسألة في تقديم المنصوب على المرفوع في هذا البلد ١٤٤
- مسألة في جواز الجمع بين المكسورتين في التأكيد ١٤٤
- مسألة في كسر إن وفتحها بعد إذ الفحائية ١٤٥
- باب ظن وأخواتها ١٤٥
- باب المفعول فيه ١٤٧
- ١٤٧ باب الاستثناء
- مسألة : في الفرق بين إنّ والأوغير في وصول الفاعل إليهما ١٤٧
- ١٤٨ باب الحال :
- مسألة في : مررت بزيد أسداً ١٤٨
- ١٥٠ باب التمييز :
- مسألة في تقديم التمييز على الفعل ١٥٠
- ١٥٢ باب الإضافة :
- مسألة : في إضافة الضم إلى ياء المتكلم ١٥٢

الصفحة

- ١٥٣ باب أسماء الأفعال :
- ١٥٣ مسألة : في عدم جواز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها . . .
- ١٥٣ باب النعت
- ١٥٣ مسألة في خبرية الجملة الموصوف بها
- ١٥٥ مسألة : في عدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف
- ١٥٥ مسألة : في تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها
- ١٥٦ مسألة : في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه
- ١٥٦ باب العطف
- ١٥٦ مسألة : في عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار
- ١٥٨ مسألة : في تأكيد ضمير المجرور
- ١٥٨ مسألة : في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد وفاضل
- ١٥٩
- ١٦٠ باب النداء
- ١٦٠ مسألة : في جواز رفع الصفة ونصبها في وصف المنادي المضموم
- ١٦١ مسألة : في الجمع بين التعريف بالإشارة والنداء
- ١٦٣ مسألة : في جواز الرفع والنصب في قولهم : ألا يا زيد والضحاك

الصفحة

- ١٦٤ باب الترخيم :
- ١٦٤ مسألة : في عدم جواز ترخيم الجملة
- مسألة : في إجراء الأسماء المركبة في العدد مجرى
- ١٦٥ كلمة واحدة هل يجوز إعراب مجموعهما ؟
- ١٦٦ باب نواصب الفعل
- ١٦٦ مسألة : في الباء الزائدة وقياس أن عليها
- ١٦٧ مسألة : في تقديم معمول أن عليها
- ١٦٩ مسألة : في السبب في إظهار أن مع لام كي وعدم إظهارها مع لام
النفي
- ١٦٩ مسألة : في جرّ الأسماء بعد كي وحتى
- ١٧٠ مسألة : في عمل أن في المضارع وعدم عمل ما
- ١٧١ باب الجوازم
- ١٧١ مسألة : في تسكين لام الأمر
- مسألة : في لمّ ولمّا ، هل غيرتا صيغتي الماضي إلى المضارع
أو معنى المضارع إلى المضي
- ١٧٢ مسألة : في أن الأمر صيغة مرتجلة
- ١٧٣ مسألة : في عدم دخول أداة الشرط على « لا » التي للنهي
- ١٧٤ مسألة : في أن « متى » تجزم . و « الذي » لا تجزم إذا تضمنت معنى
الشرط
- ١٧٥

- ١٧٥..... مسألة : في عمل إن في شيئين
- ١٧٦ باب الحكاية
- ١٧٦..... مسألة : تحكي الأعلام بـ « من » دون سائر المعارف
- ١٧٧..... مسألة : لا يحكى المتبع بتابع غير العطف
- ١٧٨ باب النسب
- مسألة : في عدم جواز « طولي » بالتحريك في النسبة إلى
- ١٧٨ « طويلة »
- ١٧٩..... باب التصغير
- ١٧٩..... مسألة في تصغير : « أروس »
- ١٨١..... مسألة : في عدم إثبات همزة الوصل في استضراب إذا صغر
- ١٨٢..... باب الوقف
- ١٨٢..... مسألة : في الوقف على المقصور المنون
- ١٨٢..... باب التصريف
- ١٨٢..... مسألة : الزائد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل

الفن الخامس : فنّ الألغاز ١٨٤ - ٣١٤

- ١٨٤ تعريف اللغز
- ١٨٥ ألغاز الحريري
- ١٩١ أحاجي الزمخشري
- ٢٢٤ أحاجي السخاوي

- ٢٤٦..... أَلغاز المعرِّي
- ٢٤٧ لغز لشمس الدين بن الصائغ
- ٢٤٧ لغز لبعض النحويين
- ٢٤٨..... إجابة ابن الشجري على بعض الأَلغاز
- ٢٥٠..... لغز لعز الدين الموصلِي في «أمس»
- ٢٥٢..... لغز لابن هشام
- ٢٥٢..... لغز للشيخ بدر الدين الدمامي
- ٢٥٤..... لغز للخوارزمي
- ٢٥٥ لغز لبعض أدباء المغرب
- ٢٥٥ لغز في تذكرة ابن هشام
- ٢٥٦..... لغز في حرف الكاف
- ٢٥٦..... لغز لسعد الدين التفتازاني في غدوة
- ٢٥٧..... لغز لعبد الله محمد بن مصعب المقرئ في مذ ومنذ
- ٢٥٨..... أَلغاز السَّيْوِطِيِّ
- ٢٥٨..... أَلغاز نثرية للسَّيْوِطِيِّ
- ٢٦١..... أَلغاز نحوية للشيخ عز الدين بن عبد السلام
- ٢٦٤ لغز لبدر الدين بن الرّاضي الحنفيّ
- ٢٦٥..... لغز في « من »
- ٢٦٦..... لغز لابن الحاجب
- ٢٦٩..... لغز أجاب عنه تاج الدين بن مكتوم
- ٢٧٠..... لغز لمحمد الأندلسيِّ الرَّاعي
- ٢٧١ كراسة فيها أَلغاز منظومة وتُسمَّى : القصيدة اللغزية
- ٢٧٢ لغز في كَأَيْنَ

- ٢٧٣ لغز في : ما زيد بشيء إلا شيء لا يعياً به
- ٢٧٥ لغز في : يا هؤلاء
- ٢٧٥ لغز في الكاف
- ٢٧٧ لغز يا زيد حسن الوجه
- ٢٧٧ لغز في : أقائم أخوك
- ٢٧٨ لغز في : الفتى - والعصا - ويخشى
- ٢٧٩ لغز في : أسماء الشرط
- ٢٧٩ لغز يا : صمير التأنيث
- ٢٨٠ لغز في : الذباب
- ٢٨٠ لغز في : الخوان
- ٢٨١ لغز في : كأين وأيش
- ٢٨١ لغز في : امرؤ وابنم
- ٢٨٢ لغز يا : القاب الإعراب والبناء
- ٢٨٣ لغز في : زيد قائم الأب
- ٢٨٣ لغز في : أينق
- ٢٨٥ لغز في : جاء في أخوك الكريم
- ٢٨٦ لغز في : رأيت أهلك الكرماء
- ٢٨٦ لغز في : متى
- ٢٨٧ لغز في : لام الابتداء
- ٢٨٨ لغز في : إنَّ
- ٢٨٩ لغز في : الزيدان لها غلامان
- ٢٨٩ لغز في : الضمائر

- لغز : في الفعل الصالح للواحدة وجمعها ٢٩٠
- لُغز : في الجمع بلفظ واحد مذكراً ومؤنثاً ٢٩١
- لغز : في التذكير والتأنيث ٢٩١
- لغز : في التنازع ٢٩٢
- لغز : في المسألة الزنبورية ٢٩٢
- لغز في : صيغة منتهى الجموع ٢٩٤
- لغز : في الاستثناء بغير سوى ٢٩٤
- لغز : في لدن وغدوة ٢٩٥
- لغز : في اللتيا والتي ٢٩٥
- لغز : في عُزَي ٢٩٦
- لغز : في عيد ٢٩٦
- لغز : في نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ٢٩٧
- لغز : في اثني عشر ٢٩٨
- لغز : في ضمير الفصل ٢٩٩
- لغز : في الحروف الملغاة ٢٩٩
- لغز : في أشياء ٣٠٣
- لغز في فعلی الأمر والماضي ٣٠٤
- لغز : في صيغة الماضي التي ترى مضارعاً ٣٠٥
- لغز : في كلمتين يعتبران كلمة ٣٠٦
- لغز : في إضافة الضمير ٣٠٦
- لغز : في يوم الاثنين ٣٠٧
- لغز : في الألف واللام الموصولة ٣٠٧
- لغز : في اللام المعجمة بين المضاف والمضاف اليه ٣٠٧
- لغز : في الموصول الذي يتحوّل إلى صلة ٣٠٨

- ٣١٠ لغز : في الحكاية
- ٣١١ لغز : في فعل الأمر من « وأي »
- ٣١١ لغز : في الإبتاع
- ٣١٢ لغز : في نقل الحركة
- ٣١٢ لغز : في إظهار النون الساكنة
- ٣١٣ لغز : في الإعراب على الموضع
- ٣١٤ لغز : في من الاستفهامية

انتهى بحمد الله